كردستان خلال العصور القديمة

(دراسة في الاحوال التجارية والمالية)

كردستان خلال العصور القديمة

(دراسة في الاحوال التجارية والمالية)

أ.م. د٠ اكو برهان محمد

رئيس قسم التاريخ جامعة كويه

اربيل – ٢٠١١

مؤسسة موكريانى للبحوث والنشر

- **كردستان خلال العصور القديمة (دراسة في الاحوال التجارية والمالية)**
- تأليف: أ.م. د٠ اكو برهان محمد
- التصميم الداخلي: طـه حسين
- الغلاف: مريوان زندي
- رقم الايداع: (٥٢٦)
- السعر: (٢٠٠٠) دينار
- الطبعة الاولي : ٢٠١١
- العدد: ٥٠٠
- المطبعة : مطبعة رۆژهەلآت (أربيل)

تسلسل الكتاب (٤٣٩)

الموقع: www.mukiryani.com
ئيميل: info@mukiryani.com

الفهرست

المقدمة ٧
اولا: ظهور التجارة والعلاقات التجارية البدائية ٨
ثانيا: الطرق التجارية ووسائل النقل ١٩
ثالثا: التجارة الداخلية والخارجية وتنظيماتها ٢٨
رابعا: اثر السلطات السياسية والغزوات على النظم التجارية ٥٠
خامسا: الضرائب والواردات المالية ٦٢
سادسا: النقود ٧٣
سابعا: الوظائف المالية ٨٣
ثامنا: الاسعار ٨٤
تاسعا: النفقات المالية ٨٨
المصادر ٩١

المقدمة

شكلت التجارة احد اركان اقتصاد الكرد قديماً، فقد وردت في النصوص التاريخية مدى اهمية التجارة في حياة المواطن الكردي، وعلى الرغم من ان تلك النصوص تشير في أغلب الأحيان الى شؤون الحرب ومسألة الغنائم إلا ان ذلك لايعني التقليل من الدور التجاري لمنطقة كردستان وتسويق البضائع المختلفة الى الأسواق الداخلية والخارجية، لذا تركت التجارة اثرها على بلاد الكرد باعتبارها موطن التجارة وأحدى مناطق انطلاق قوافلها، فقد منحت بذلك المنطقة النماء.

والنظم المالية تهدف الى اصلاح احوال الفرد والمجتمع، وللمال فعالية في الحياة، حيث يقوم النظام المالي داخل نظام سياسي و اجتماعي واقتصادي معين فيكون بذلك انعكاساً للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يقوم فيه، وبذلك تظهر عن تلك الانعكاسات سمات عامة يصطبغ بها النظام المالي، فيعمل على تحقيق الاهداف والغايات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها النظام العام، ومن خلال استخدام ادوات كالنقود المتداولة و الايرادات والنفقات والضرائب يحقق اسلوب مساندة ودعم النظام العام.

والنظام المالي الدقيق يضمن للمجتمع والدولة من ثرائها وقيمتها وضمان موارد دائمة تساعد المجتمع في الحفاظ على ديمومتها التصاعدية في الحياة، والنظام المالي الاسلامي قائم داخل نظام معين وهو الاسلام بنواحيه الدينية والاقتصادية والاجتماعية.

يتضمن البحث تسعة مباحث ،يتناول الاول منها ظهور التجارة في كردستان والعلاقات التجارية البدائية، وجاء في المبحث الثاني دراسة الطرق التجارية الداخلية منها والخارجية، وبعدذلك التطرق الى وسائل النقل المستخدمة، وجاء الاهتمام في

المبحث الثالث بالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية، فضلا عن التنظيمات التجارية.اماالمبحث الرابع فقد تضمن أثر السلطات السياسية على النظم التجارية اضافة الى أثر الغزوات عليها و يتناول المبحث الخامس منها الضرائب والواردات المالية، وجاء في المبحث السادس دراسة النقود المستخدمة حينذاك ،وجاء الاهتمام في المبحث السابع بالوظائف المالية. اما المبحث الثامن فقد تضمنت الاسعار، اما المبحث التاسع والاخير فقد ضمت النفقات المالية.

اعتمد البحث على مصادر اساسية عديدة ومتنوعة منها كتاب(قوة اشور) لهاري ساكز والذي وجدنا فيه معلومات قيمة فضلا عن كتابه الاخر(عظمة بابل)، ويعد كتاب (في تاريخ الشرق الادنى القديم) لاحمد سليم من الكتب المفيدة للبحث، وافاد البحث من كتاب (قصة الحضارة) لوول ديورانت من خلال شموليته للمعلومات وكذلك كتاب (Studies the commercial life) للمؤلف (Al-Rawi) غاية في الاهمية نظرا للمعلومات المتعلقة بالناحية التجارية.و منها كتاب (ايران في عهد الساسانيين) لآرثركريستنسن والذي وجدنا فيه معلومات قيمة، وافاد البحث من كتاب (The Traditional Trade of Asia) للمؤلف (Simkin)، ومنها كتاب (تاريخ ده هزار ساله ايران) لعبدالعظيم رضائي الذي زودنا بمعلومات إقتصادية ثمينة.

اولا: ظهور التجارة والعلاقات التجارية البدائية

ان الانسان القديم عاش حياة بسيطة متخذاً الكهوف والملاجيء سكناً له، ولديمومة حياته البسيطة كان يقوم بمطاردة الحيوانات لصيدها ويعيش عليها ويقطن ثمار الأشجار بعيداً عن وسائل التعامل التجاري وغايته في ذلك هو أن يستمر في حياته ولهذا سعى جاهداً في البحث عن الغذاء الذي يحتاجه، وكان قوام غذائه خلال مراحل حياته الاولى النباتات الغذائية، على الرغم من عدم وجودها في كل فصول السنة ونظراً لعدم وجود نظام آنذاك وقلة الأنتاج وعدم توفر طرق النقل لصعوبة الحصول عليها كان على الانسان ان يحفظ تلك المواد الغذائية في حفر ويخزنها لكي

تكون صالحة لفترة أطول، والتخزين هنا كان بهدف الحصول على مواد غذائية أكثر من احتياجاته والغرض من ذلك هو ان يكون كثير الحركة ونشطا في تجواله، وهكذا ظهرت النشاطات الاقتصادية المتعددة[1].

كانت علاقات الانتاج في المجتمع البدائي تقوم على أساس الملكية المشتركة لوسائل الانتاج، بسبب بدائية قوى الانتاج وكذلك كانت المواد الاستهلاكية مشتركة ولم يكن هناك ملكية خاصة إلا في وسائل الدفاع والآثاث البيتية فقط، فضلاً عن عدم وجود انتاج اضافي وكانت طريق التوزيع هي المساواة التامة في توزيع منتجات العمل المشترك وذلك بسبب الانخفاض البالغ في مستوى قوى الانتاج[2]، ومع ظهور تدجين الانسان للحيوانات ومعرفة الزراعة ظهر التقسيم الاجتماعي للعمل[3]، كان أهم نتيجة للتقسيم الاجتماعي للعمل هو ظهور ملامح التبادل بين قبائل الرعاة والقبائل الزراعية، وكلما تطورت ادوات الانتاج تطور نطاق التبادل ولاسيما خلال ظهور العديد من المهن ذات الطلب المستمر وظهرت بذلك قواعد التبادل التجاري في الداخل[4].

ومع ظهور التملك الخاص والطبقات تفككت المشاعية البدائية وذلك لأن علاقات الانتاج السائدة من الملكية المشتركة والتوزيع المتساوي أخذت تعيق تطور قوى الانتاج الجديدة، ولاسيما بعد اكتشاف الحديد، وأدت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى تفكك العشيرة أولاً الى أسر كبيرة ومن ثم الى وحدات عائلية صغيرة قائمة على أساس

(١) سعدي علي غالب: جغرافية النقل والتجارة، (بغداد: ١٩٨٧)، ص ٦٨١.

(٢) إبراهيم كبة: دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي،مطبعة العاني، (بغداد: ١٩٧٣)، ج١، ص ص١٦٧- ١٦٨.

(٣) ناهض عبدالرزاق القيسي: النقود في العراق، الناشر بيت الحكمة، مطبعة الزمان، (بغداد: ٢٠٠٢)، ص ١١.

(٤) تقي عبدالسلام وصلاح نعمان عيسى: التجارة الخارجية في العهد البابلي، مجلة المؤرخ العربي، (بغداد: ١٩٨٨)، السنة ١٤، عدد ٣٥، ص ٢٤١.

التملك الخاص، وبهذا نجد بأن تطور قوى الأنتاج قد افسح المجال لظهور فائض في الانتاج يزيد عن الحاجة لذلك فان أول انجاز مهم لهذا العصر هو أنه اضاف تقسيماً كبيراً جداً للعمل وهو ظهور طبقة التجار[1].

ان الفائض في الانتاج ومعه الحاجة يولدان عملية التبادل التجاري[2]، والعملية تلك تأتي تبعاً لازدياد متطلبات الانسان في الحياة وعجزه عن توفير حاجاته بنفسه اضطره الى الحصول عليها عن طريق تبادل السلع وذلك بالقيام بعملية نقل البضائع والمنتجات المختلفة الفائضة عن الحاجة من مناطق معينة الى المناطق الأخرى التي هي بحاجة اليها[3]، أي ان توافر مالدى الانسان من الفائض من انتاجه استطاع من نقله الى مراكز التجمعات البشرية القريبة ليبادله بما يحتاجه أو ينقصه من السلع والمواد الغذائية، وكان هذا منبع التجارة[4].

نتيجة للتطور الحضاري المادي الذي حققه الانسان في هذه المرحلة فقد وجدت دوافع كثيرة للتجارة والتوسع وكانت المنتجات التي ينتجها الانسان قد بدأت أولاً بمقايضة سلعة مقابل سلعة[5]، وقد سبقت التجارة التاجر فلم يكن في بادئ الأمر يكرس الناس

(١) ابراهيم كبة: المرجع السابق، ج١، ص ص ١٧٣- ١٧٤.

(٢) جمال حمدان: جغرافية المدن، دار وهران، (القاهرة: ١٩٧٧)، ص ٤٥.

(٣) جوردون إيست: الجغرافيا توجه التاريخ، ترجمة جمال الدين الدناصوري، دار الهلال، (القاهرة: د. ت)، ص ص ٣٨- ٤٠؛ يوسف رزق الله غنيمة: تجارة العراق قديماً وحديثاً، مطبعة العراق (بغداد: ١٩٢٢)، ص ٥.

(٤) احمد حبيب رسول: النقل والتجارة الدولية (دراسة في الجغرافية الاقتصادية)، ساعدت جامعة بغداد في نشره، مطبعة الحوادث، (بغداد: ١٩٨١)، ص ٧ ؛ توفيق سلطان اليوزبكي: تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل: ١٩٧٥)، ص ٥٢.

(٥) احمد امين سليم: في تاريخ الشرق الادنى القديم. العراق- ايران- اسيا الصغرى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت: ١٩٩٠)، ص ٢٤٨.

كل نشاطهم لاجراء المقايضة لأنهم اكتفوا بمبادلة مايملكون بكثرة مقابل ماكانوا يحتاجونه دونما وساطة تاجر ومن ثم تطورت التجارة فيما بعد من المقايضة الى استعمال النقود للقيام بالمبادلات واختصت جماعة بمهنة التجارة[1].

ويؤثر وجود الموارد الاقتصادية من جهة وظروف البيئة الاقليمية من جهة أخرى في تحريك وتوجيه النشاط التجاري مع قدرة معينة من الابداع في تحسن استثمار موارد الاقليم، معنى ذلك ان التجارة التي يقوم بها الانسان ماهي إلا عملية التفاعل المتبادلة مابين قدرات الانسان وبين الظروف البيئية الاقليمية، وقدتضاعفت العمليات التجارية من خلال تطور الحرف، من الحرف البسيطة الى الحرف المعقدة إلا أن المبادلة بقيت محدودا وذلك لجملة من الاسباب منها عدم توفر وسائط النقل المتقدمة آنذاك ومن ثم العزلة الاجتماعية التي كانت سائدة عند بعض المجتمعات[2]، هذا اضافة الى الموقع الجغرافي المؤثر على العلاقات التجارية.

اضطلعت الظروف البيئية والموقع بدورها الواضح في توجيه الفعاليات الاقتصادية في تاريخ الانسان الكردي القديم ،وتتضح نتائج هذه الفعاليات من المخلفات الأثرية في مراحل تطور حضارته القديمة، لهذا نجد إشارات طفيفة على وجود هذا التبادل البسيط لسكان الكهوف وأهل المناطق المجاورة، وقد قدم لنا كهف (شانيدر)[3]، أولى الدلالات

(١) تقى عبدالسلام وصلاح عيسى: المرجع السابق، ص ص ٢٤١- ٢٤٢.

(٢) سعدي علي غالب: المرجع السابق، ص ٦٨٤.

(٣) كهف شانيدر: تقع جنوب جبال برادوست ويرجع الفضل الى اكتشافها المنقب الامريكي (سولوكي) معتمدة على وسائل عدة في تنقيباته التي بدأها سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٠ وتم العثور على اربعة هياكل عظمية من النياندرتال اضافة الى العديد من الآلات والادوات البدائية تعود الى الالف التاسع قبل الميلاد. للمزيد ينظر: تقي الدباغ وآخرون: طرق التنقيبات الأثرية، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد: ١٩٨٣)، ص ص ٣١٦- ٣٢١؛ عامر سليمان: النظم المالية والاقتصادية، العراق في موكب الحضارة (الاصالة والتأثير)، (بغداد: ١٩٨٨)، ج١، ص ٩٨.

عن العلاقات التجارية البدائية[1]، والتبادل التجاري البسيط بين سكان الكهف وسكان الكهوف المجاورة[2]. علاوة على ذلك فقد كان هناك نوع من العلاقات ذات التبادل الداخلي من خلال وجود أدوات مصنوعة من حجر الزجاج البركانى الأسود لقطع الاشياء والذي جلب من منطقة (وان) التي توجد بها هذه المادة الزجاجية، فضلاً عن استخدام القار الذي جلب من منطقة (كركوك) كما عثر المنقبون في كهف (زرزي)[3]، على أدوات حجرية مصنوعة من حجر الزجاج البركاني الأسود[4].

وعلى ضوء تلك الاكتشافات نرى ان عدم توفر المعادن والحجارة التي تعود مواداً ضرورية لمجتمعات الصيد البدائية، فهي تدخل في صناعة العديد من أدوات الانتاج ولهذا كان لزاما على السكان القدماء توفير مواد وسلع كانوا بحاجة اليها حتى لوكان في المناطق البعيدة.

وبدأت عملية التطور التجاري خلال العصر الحجري المتوسط وكمرحلة انتقال مابين العصر الحجري القديم والعصر الحجري الحديث الذي احترف فيه الانسان الزراعة واستقر في القرى ويمتد هذا العصر من حوالي سنة (١٠,٠٠٠ الى ٧٠٠٠ ق. م)[5]، فقد كانت

(١) سامي سعيد الاحمد: التجارة، موسوعة الموصل الحضارية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، (الموصل: ١٩٩١)، مج ١، ص ١٨٥.

(٢) تقي الدباغ وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(٣) كهف زرزي: تقع في جبل سورداش والذي نقبها الباحثة الامريكية (كارود) سنة ١٩٢٧ وعثرت على الآلات والادوات التي ترجع الى العصر الحجري القديم الأعلى. ينظر: جمال رشيد أحمد و فوزي رشيد: تاريخ الكرد القديم، مطبعة جامعة صلاح الدين، (أربيل: ١٩٩٠)، ص ٢٧؛ عبدالوهاب حميد رشيد: حضارة وادي الرافدين ميزو بوتاميا، دار المدى للثقافة والنشر، (دمشق: ٢٠٠٤)، ص ٣٣.

(٤) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٥.

(٥) احمد سليم: في تاريخ الشرق الادنى القديم، ص ٢٣.

السلاسل الجبلية مسكنا ومأوى للقبائل الكردية القديمة، فالمنافذ الطبيعية للجبال و وديانها الكبيرة والمتميزة وصلاحية أرضها للمحاصيل الزراعية و وجود بحيرات وأنهار ساعدت على إيجاد فرص الاستقرار للزراعة، واستغلال سفوح جبالها للمراعي إضافة الى شهرة المنطقة بنباتها واشجارها ومعادنها[1].

لقد بدات الثورة الزراعية في مناطق شبه جبلية في كردستان[2]، فالحفريات الأثرية من قبل علماء الاثار قد كشفت عن اقدم القرى الزراعية كقرية (زاوى چمى)[3]. بالاضافة الى قرية (چرمو)[4]، ونتيجة للحفريات توصل الاثاريون الى نتائج ملفتة للغاية حيث الحقول الزراعية من الحنطة والشعير ورعي الاغنام والماعز، الامر الذي دفعت المناطق الاخرى ان يتعلموا مهنة وفكرة الزراعة[5]، بحيث مهدت تلك القرى ولاسيما چرمو لحضارة كردستان القديمة[6]، فهذه القرى ترجع اليها الفضل في

(١) سامي سعيد الاحمد: تاريخ الشرق الادنى القديم، ص ٨.

(٢) هاري ساكز: قوة آشور، ترجمة عامر سليمان، منشورات مطبعة المجمع العلمي العراقي، (بغداد: ١٩٩٩)، ص٢٠.

(٣) زاوى چمى: تبعد عن كهف شانيدر بحوالي اربعة كيلومترات في منطقة سهلية مكشوفة تحيط بها المرتفعات وتعد من أقدم مناطق الاستقرار في كردستان اذ يعود تاريخها الى أواخر الالف العاشر وبداية الالف التاسع قبل الميلاد. ينظر: احمد سليم: في تاريخ الشرق، ص ٢٣.

(٤) چرمو: تقع على بعد ١١ كم شرقي چمچمال و ٣٥ كم شرقي كركوك، ويعود زمنها الى ٧٠٠٠ ق. م. وهي اولى قرى العصر الحجري الحديث وقدر عدد بيوت القرية بحدود (٢٥- ٣٠) وسكانها تراوحت حوالي ١٥٠ نسمة، ينظر: عبدالوهاب رشيد: المرجع السابق: ص ٣٦.

(٥) عبدالرزاق عباس حسين: نشأة مدن العراق وتطورها، المطبعة الفنية الحديثة، (بغداد: ١٩٧٣)، ص ٥.

(٦) جمال رشيد أحمد: كركوك في العصور القديمة، دار ئاراس للطباعة والنشر، (اربيل: ٢٠٠٢)، ص٦.

التطور التجاري لان التجارة فيها كانت تعتمد على المنتجات الزراعية[1]. والتي هيأت ظروفها واحوالها الجغرافية من مناخ ملائم واستمرار هطول الأمطار اضافة الى وجود الحيوانات والنباتات البرية مما جعله عرضة للانقلاب الاقتصادي، واكتشف المنقبون في هذه القرى أدوات تتصل بواقع المجتمع الزراعي مثل رحي الطحن المكونة من حجرين يدور احدهما على الآخر والمحاريث الحجرية و رؤوس النبال والسهام، وكان الحفاظ على هذا النمط من الحياة الاقتصادية قد أدى بهم الى الاحتفاظ بملكية الحقل وادوات الانتاج والحيوانات المدجنة ورعيها خارج مستوطناتهم[2]. وبالتالي نشوء فكرة الملكية الفردية في المجتمع الكردي وثم التبادل من خلال الفائض في الانتاج البدائي والمقايضة للحصول على السلع الاخرى.

وقد شهدت منطقة كردستان أول ظهور للمعاملات التجارية المتبادلة بصيغتها البسيطة وذلك عندما تقدم الانتاج الزراعي واصبح بعضه فائضاً عن الحاجة مما تتطلب قيام المبادلة عن طريق المقايضة بالآلات والادوات الزراعية والبيتية التي كانت كناتج طبيعي للتخصص في العمل، كما دعت الحاجة لمبادلة الغلال الفائضة عن طريق المقايضة، التي مثلت نواة التجارة الداخلية، فان الحاجة الى المواد البدائية والاولية لمواجهة متطلبات الصناعة مثلت هي الاخرى البدايات الاولى للتجارة[3].

قام سكان قرية (جرمو) باستيراد الزجاج البركاني ومن بينها شظايا صغيرة جداً كانت تثبت بالخشب بواسطة القير، واستوردها من منطقة (وان) في كردستان

(1) Simkin: The Traditional Trade of Asia, Oxford University, (London: 1968), P, 7.

(٢) جمال رشيد أحمد: ظهور الكرد في التاريخ، دار ئاراس للطباعة والنشر، (أربيل: ٢٠٠٣)، ج١، ص ص ٤١٦- ٤١٧.

(٣) حسن النجفي: التجارة والقانون بدأً من سومر، مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: ١٩٨٢)، ص ١٠.

الشمالية، كذلك إستوردوا المحار والصدف من منطقة بحيرة (وان) أو من اقاليم الخليج العربي (الفارسي) عن طريق التجارة[1]، هذا وقد استوردت ايضاً حجر الاوبسيدن[2]، الصلب من أرمينيا الواقعة على بعد بضعة مئات من الاميال الى الشمال وهذا يشير بطبيعة الحال الى نوع من التجارة الخارجية مع الاقاليم البعيدة منذ حوالي ٥٠٠٠ ق. م.، وكان حجر الاوبسيدن هذا ينقل بواسطة الباعة المتجولون بين الاقاليم[3].

ومن خلال التنقيبات الأثرية ظهر وجود علاقات تجارية ايضاً بين جرمو وبين شمشاره[4]. من جهة وبين جرمو و الاقاليم الشرقية من كردستان من جهة اخرى و الكشف عن الآلات والادوات المشابهة[5]، ومنها الاواني الفخارية التي عثر عليها في الطبقتين الخامسة والرابعة وهي الأقدم استعمالاً تتميز بكونها من أجود انواع الاواني التي عثر عليها في الطبقات الثلاث الاولى وهي الاحدث عهداً ايضاً والتي غيرها قد زينت بخطوط حمراء مائلة، ولجودتها يمكن القول بانها ليست من الانتاج المحلي بل

(١) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ٨٥.

(٢) حجر الاوبسيدن: عبارة عن حجر قوي صلب سوداء اللون وبراق، فحواها المعادن الصلبة مما يعطيها صلابة ولاتتأثر بالاشياء وكانت تستخدم بشكل كبير لقطع الجلود واللحوم الحيوانية. ينظر: كاروان عەبدولرەحمان عومەر، بەكارهێنانی سیفاتی هەڵمژینی ئاوی بەردی ئۆبسیدی لەبواری شوێنەواریدا، گۆڤاری هەزارمێرد، (سلێمانی: ٢٠٠٢) سالّی شەشەم، ژمارە ٢٢، ل ٨٩.

(٣) هاري ساكز: عظمة بابل موجز حضارة بلاد وادي الرافدين القديمة، ترجمة وتعليق عامر سليمان، (لندن: ١٩٧٩)، ص ٣٠٨.

(٤) شمشاره: مستوطنة أثرية تقع في سهل رانية وترجع الى العصر الحجري الحديث، ينظر:

AL- Rawi,: Studies the Commercial Life of an Administrative Area of Eastern Assyria. University, (Cardiff: 1977). P. 70.

(5) AL- Rawi: Op. Cit, P. 72.

مستوردة من كردستان ايران من (تبه جوران)[1]. حيث إكتشف فيها عن انماط تشبه فخار جرمو الملون[2].

وتقدم المواقع الاثرية في منطقة (دياربكر) أدلة عدة على وجود التجارة مع المناطق الاخرى ومنها تصدير النحاس الذي اشتهرت به المنطقة الى جنوب منطقة (الموصل) وبالتحديد موقع (حسونة)[3]. عن طريق التجارة في الالف الخامس قبل الميلاد[4]، وفي الوقت نفسه نجد وجود صلات تجارية مابين سكان منطقة (رأس العين) في كردستان تركيا وبالتحديد دور حلف[5]. و بين سكان مناطق بحيرة (وان) حيث كانت الاقوام القديمة في حلف تقوم بجلب حجر الاوبسيدن بالقرب من بحيرة (وان) بالمقايضة. وكان الاوبسيدن هذا واسع الانتشار في جميع القرى التي تعود الى دور حلف، اضافة الى ذلك تم العثورً على القرب من نهر الخابور في كردستان على قوقعة المحار يعود زمنها الى دور حلف و كان اصلها من الخليج العربي (الفارسي)[6]. وكان سكان حلف وسطاء نشطين في تجارة حجر الزجاج البركاني الأسود، اضافة الى ذلك كانت ادوات الحضارة (حلف) منتشرة في انحاء متفرقة من كردستان الشمالية حول منطقة واسعة تمتد من سفوح جبال زاگروس الى نهر الفرات في جهتها الشمالية، حيث عثر على العديد من أدوات تلك الحضارة حتى في

(١) تبه جوران: المستوطنة الأثرية التي تقع الى الجهة الجنوبية من مدينة كرمنشاه بكردستان ايران. ينظر: احمد امين سليم: في تاريخ الشرق الادنى القديم، ص ٢٧. وليست هي (تبه گورا) في شمال الموصل.

(٢) احمد امين سليم: دراسات في تاريخ ايران القديم وحضارتها، (بيروت: ١٩٨٨)، ج١، ص ١١٨.

(٣) موقع حسونة: أوتل حسونة تقع على بعد عشرين ميلاً الى الجنوب من الموصل ويعود زمنها الى الألف الخامس قبل الميلاد ومتكونة من ست طبقات أثرية. راجع: عبدالوهاب رشيد: المرجع السابق، ص ٣٧.

(٤) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٥.

(٥) دور حلف: قرب رأس العين نحو ١٤٠ ميلاً شمال غربي نينوى ويعود زمنها الىالعصر الحجري المعدني راجع: عبدالوهاب حميد رشيد: المرجع السابق، ص ٣٧.

(٦) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٣٣.

هضبة الأناضول ومنطقة (ملاطية)، و وجود كل هذه المستوطنات دليل على مدى سعة المحطات التجارية ومدى التبادل التجاري و وصول السلع الى مناطق متفرقة، اضافة الى تجارة المنسوجات التي قام بها أهل حضارة حلف[١].

وقد كان للصاغة المتجولين دورهم في تيسير حركة التجارة الى الأمام في المنطقة حيث كانوا يقومون بجلب المعادن وبيعها على نطاق واسع ولاسيما معدن النحاس حيث كانوا يقومون بالتجوال في زمن حضارة حلف بين الاقاليم الشمالية لكردستان، اضافة الى انتشار فخار تلك الحضارة التي امتدت على طول الاقاليم الشمالية لسوريا والى شمال بحيرة (وان) وحتى جنوب سامراء وهذا يدل على انتشار واسع للعلاقات التجارية[٢].

تم إكتشاف حضارة جديدة عرفت بحضارة العبيد[٣]، هذه الحضارة انتشرت في أجزاء واسعة من كردستان العراق، ومن المواقع الرئيسية التي ظهر فيها الانتاج الحضاري لحضارة العبيد موقع (تبه گورا)[٤]. ومواقع في جبل (سنجار)[٥]، فكثير من فخار هذا العصر ولاسيما في موقع (الأربجية) الى الشمال من الموصل ذات نقوش هندسية ونباتية وحيوانية اضافة الى وجود الرموز بها مثل الحمامة والفأس ذي الحدين ورأس الثور،

(١) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٦.

(٢) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٣٠٩.

(٣) حضارة العبيد: تعود زمنها للعصر الحجري المعدني بحدود الألف الخامس والرابع قبل الميلاد وتتميز بكونها دور حضاري منتشر في جنوب بلاد مابين النهرين وجزء من كردستان ايضاً. ينظر: محمد أبو المحاسن عصفور: معالم تاريخ الشرق الادنى القديم من أقدم العصور الى مجيء الأسكندر، منشورات دار النهضة العربية (بيروت: د. ت)، ص ٣٣٧.

(٤) تبه گورا: تقع في الجزء الشمال الشرقي من الموصل، فيها آثار يعود زمنها الى العبيد. راجع: ديفيد جوان أوتيس: نشوء الحضارة، ترجمة لطفي الخوري، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد: ١٩٨٨)، ج ٢، ص ٢٧٢.

(٥) احمد سليم: في تاريخ الشرق الادنى القديم، ص ٣٥.

وان هذا النوع من الفخاريات قد وجدت فيما بعد في جزيرة كريت والتي تدل على تأصلها في شمال ماين النهرين وانتقالها الى تلك الاماكن عن طريق التجارة عبر نهر الفرات عابرة اقليم الجزيرة الى الساحل الشرقي للبحر المتوسط وقبرص ثم كريت[١].

واحتواء (تبه گورا) على الاضرحة التي فيها دليل على زيادة النشاط التجاري وزيادة الطلب على بضائع الزينة والترف والمواد الاخرى كاللازورد والذهب، وفقاً لما احتوت عليها الاثار المدفونة من الكنوز وعلى اضرحتها الثلاثة بشكل غير اعتيادي وبالاخص من الذهب ومزيج من الذهب والفضة والعاج، وقد احتوى ضريح واحد فقط على أكثر من مئتي مادة من الحلى الذهبية وحوالى اربعمائة وخمسين خرزة من اللازورد وفي القبور الاعتيادية التي عثر عليها في تلك الطبقات كان فيها القليل من المواد، وهذا يؤكد على التطور الاقتصادي والنشاط التجاري[٢]، وثم احتمال كبير على ان هذه المواد جلبت من بحر العرب عن طريق الخليج العربي و البلدان التي تقع الى الشرق من بلاد مابين النهرين وارمينيا وبدخشان في افغانستان، وهذه اشارة الى عمق العلاقات التجارية حتى مع افغانستان وارمينيا، وكما عثرت في (تبه گورا) على المرجان الذي يرجح ان يكون قد جلب من الخليج العربي ، والفضة التي استوردت من شمال غرب ايران قرب مدينة (تبريز) حيث توجد فيها مناجم[٣]. وقد استمر النشاط التجاري لتلك المواقع في عصر الوركاء[٤]. ولاسيما موقع (تبه گورا)[٥].

(١) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٦.

(٢) ديفيد جوان اوتيس: المرجع السابق، ج٢، ص ص ٢٧٢- ٢٧٣.

(٣) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٦.

(٤) عصر الوركاء: هو العصر الحضاري التالي لعصر حضارة العبيد وتنسب اليها موقع الوركاء (Warka) وأسمها القديم (Uruk) في جنوب العراق وكانت حضارته متوازية مع الجزء التي ذكرناه في عصر العبيد في كردستان، ينظر: احمد سليم: في تاريخ الشرق القديم، ص ٤٠، هذا وقد توهم احد الباحثين بان موقعين فقط يرجعان الى عصر الوركاء وهما في جنوب بلاد مابين النهرين. راجع محمد عصفور: معالم تاريخ الشرق، ص ٣٣٩.

(٥) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٦.

ونتيجة للتطور الحضاري والمادي الذي شهدته كردستان في هذه المرحلة، فقد وجدت دوافع كبيرة للتجارة والتوسع، وكانت كل المنتجات التي ينتجها الانسان تستخدم كعملة في التبادل التجاري في هذا المجتمع البدائي[1].

إن صفات بلاد الكرد الطبيعية، التضاريسية منها والمناخية ومواردها المائية وموقعها الجغرافي هي عوامل أثرت الى حد بعيد في جعلها مواطن قديمة للانسان وظهور المستوطنات والقرى القديمة وقيام الحياة الحضرية فيها، ومناطقهم كانت بوجه عام عبارة عن سلاسل جبلية منيعة اضافة الى سهول و وديان وأنهار وبحيرات، بحيث صار اسم كردستان يطلق في بعض الاحيان على جبال زاگروس والتي اشتهرت منذ القدم تمركزاً سكانياً كثيفاً ساعد على النهوض بالمظاهر الحضارية القديمة[2].

ان هذه الطبيعة التضاريسية هي التي حددت نوعية الطرق التجارية لبلاد الكرد والتي شكلت مركزاً رئيسياً لطرق المواصلات التجارية، فهي تضم العديد من الطرق التي تربط مابين الشرق والغرب، وتربط مابين آسيا الصغرى واليونان من جهة و وسط آسيا والهند من جهة أخرى[3]، فان هذا الموقع الستراتيجي المتوسط مابين الحضارات القديمة والعريقة له أثره في تنشيط الحياة الاقتصادية وخلق الاتصال الدائم بين سكان كردستان القدماء وشعوب البلدان المجاورة والبعيدة.

ثانيا: الطرق التجارية ووسائل النقل

١-الطرق التجارية/

ومما شجع على التجارة وازدهارها توفر طرق المواصلات البرية الموصلة الى طرق التجارة الخارجية، وقد اضطلعت مدنها بدورها الفعال في ذلك، لذا عبرت التجارة

(1) Simkin: Op. Cit, P. 2.

(٢) سامي سعيد الاحمد ورضا الهاشمي: تاريخ الشرق الادنى القديم، ص ٨.

(٣) احمد سليم: في تاريخ الشرق، ص ١٥٣.

العالمية بلاد الكرد منذ اقدم العصور ثم ان كثرة المنافذ الطبيعية في امتدادات جبال زاگروس جعلت عملية الانتقال عبرها والى اعمالها أمراً سهلاً وميسوراً امام التجار وأهم الممرات واشهرها هو ممر (خانقين- كرمنشاه- همدان) الذي بسبب اهميته وشهرته اطلق عليه بوابة آسيا[1]، والطرق الاخرى المؤدية الى الاقاليم الشرقية تمر بمناطق جبلية وعرة في زاگروس من أشهرها ممرات (بنجوين) و(حلبجة) و(رايات)[2]، إضافة الى الطرق التي تسير بمحاذاة جبال زاگروس متوجهة نحو الجنوب الشرقي من كردستان[3].

وهناك الطريق التي تمر من سفوح جبال (سنجار) حتى تصل (كركميش) طرابلس الحالية، والتي تعبر نهر الفرات ثم تنثني جنوباً الى تدمر فدمشق والمدن الفينيقية[4]. على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وطريق أخر تقع على أهم ملتقى طرق العالم القديم وهي طريق (نينوى) الى (سنجار) ثم (حران) فمدن بلاد الشام حتى تصل آسيا الصغرى[5]، ثم الطريق التي تربط (نينوى) بمدينة (وان) وبحيرتها[6]، وطريق آخر تبدأ من (رأس العين) متجهة الى الموصل ثم (سنجار) و(حلب) والمدن الشامية[7].

(١) رضا جواد الهاشمي: التجارة، حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٨٥)، ج ٢، ص ٢١١.

(٢) جورج رو:العراق القديم، ترجمة وتعليق حسين علوان حسين،دار الشؤون الثقافية والنشر،(بغداد: ١٩٨٤)، ص ٣٦.

(٣) تقي عبد سالم وصلاح عيسى: التجارة الخارجية في العهد البابلي، ص ٢٣٤.

(٤) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٨.

(٥) عبدالقادر عياش: حضارة وادي الفرات، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: ١٩٩٩)، ص٢٢٨.

(٦) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٨.

(٧) عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ٣٣٦.

في حين كانت هناك طريق طويل للغاية داخل ممرات الجبال والاودية المتمثلة بطريق (حلبجة) المتوجهة شمالاً حتى بحيرة (أرمية) و(اذربيجان) والتي كانت طريق القوافل التجارية[1]، ومن الطرق المعقدة التي اتبعها التجار الطريق التي تأتي من منطقة بحيرة (ارمية) عبر مضيق (كيله شين) منحدرة الى الجنوب من (رواندوز) ومتبعاً مجرى نهر الزاب الكبير الى منطقة (حرير) حيث تعبر السهل حتى تصل الموصل، وقد عثر في كل من (كيله شين) و(طوبزاوة) على نصب حجري مدون باللغتين الآراراتية والاشورية على الطريق العام وهذا إن دل على شيء فانما يدل على كثرة استعمال هذا الطريق التجاري عبر جبال زاگروس[2].

وتوجد آثار على وجود طريق قديم بين (ارمية) ومنطقة (وان) على ممرات الجبال بين المنطقتين ومن ثم يمتد من ساحل بحيرة (وان) منحدرة نحو نهر دجلة الطريق المفتوح على مدار السنة بين سهل بلاد مابين النهرين وبين جبال أرمينيا، وكان طريقاً متبعاً للتجارة الخارجية وممراً سوقياً على جانب كبير من الاهمية، يوم اتخذت الامبراطورية الرومانية بالقرب من نصيبين قلعة امامية ازاء التخوم الفارسية، وبما أن هذا الطريق كان مهماً للغاية لدى الرومان لذا نصب مهندسوهم عليه قلعة من أفخم القلاع والتي مازالت قائمة الى هذا اليوم دون إلحاق الاذى بها وأسكن الكرد بهذه القلعة[3]، اضافة الى نصب ابراج مراقبة كثيرة عليها[4].

(١) جورج رو: المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٨.

(٣) دبليو. اي. ويگرام و ادگار. تي. اي. ويگرام: مهد البشرية الحياة في شرق كردستان، نقلة الى العربية جرجيس فتح الله، دار ثاراس للطباعة والنشر، (اربيل: ٢٠٠٣)، ص ١٩٠.

(٤) ادي شير: تاريخ كلدو اثور، طبع في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، (بيروت: ١٩١٣)، مج ١، ص ٨٤.

وهناك الطريق التي يربط (ميديا)[1] ببلاد(اشور) [2] وتصل من شمال (همدان) الى الجهة الجنوبية حتى تصل الى (كركوك) عابرة المضاييق بين الاودية والجبال ثم يعبر الزاب الصغير عند (آلتون كوبري) (پردێ) وتصل الى (أربيل) ثم (نينوى)، وقد كانت التجارة فيها في القرن الاول نشطاً للغاية ولاسيما من خلال واردات بلاد (ميديا) الى بلاد آشور، والطريق التي تربط آسيا الصغرى ببلاد آشور تصل نينوى بمدينة (حران) وتستمر الى (كركميش) ثم تتفرع الى فرعين أحدهما نحو شمال بلاد الشام والاخر نحو آسيا الصغرى[3]، وهناك طريق بين مدينة (آشور) نحو (نينوى) ثم (ماردين) ثم (آمد) ثم (ملاطية) ثم الى (كانيش)[4]. وكانت طريقاً هاماً للمواصلات والتجارة ثم طريق مدينة (آشور) نحو (ماردين) ثم (حران) ثم الى منطقة (كبدوكيا)[5].

وكانت هناك طريق تجاري هام في العصر الساساني تربط العاصمة الساسانية (المدائن) بـ(كرمنشاه) (قرميسين) ثم (همدان) ثم تسير نحو المناطق الجنوبية وصولاً الى بلاد (عيلام) القديمة وتنتهي جنوباً على سواحل الخليج العربي[6]، ومنها الطريق التجاري المسلوك من قبل التجار حوض نهر الخابور الأعلى عابرين السهول جنوب

(١) ميديا: كانت تشكل جزءً كبيراً من بلاد الكرد وترجع تسميتها الى القبائل الميدية الساكنة شرقي بحيرة أرمية حتى مدينة همدان التي اتخذوها عاصمة لدولتهم التي استمرت من القرن التاسع ق. م حتى سنة ٥٥٦ ق. م. جمال رشيد احمد و فوزي رشيد: تاريخ الكرد القديم، ص ١١١.

(٢) الاشوريون: من الاقوام السامية الذين سكنوا شمال بلاد مابين النهرين منذ الالف الثالث قبل الميلاد وآشور عاصمتهم ومن ابرز مدنها أربل ونينوى وشملت رقعتها من جنوبي دياربكر حتى جنوبي الموصل وسقط دولتهم سنة ٦١٢ ق. م. ينظر محمد عصفور: المرجع السابق، ص ٣٧٢ ومابعدها.

(٣) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٨.

(٤) منير يوسف طه: علاقات الاشوريين مع الاقاليم المجاورة، موسوعة الموصل الحضارية، مج ١، ص١١٩.

(٥) منير يوسف طه: نفس المرجع، ص ١١٩.

(٦) طه باقر وآخرون: تاريخ ايران القديم، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد: ١٩٨٠)، ص ١٧٨.

(سنجار) ثم الى (تلعفر) و ثم تصل (نصيبين) وكانت تعد احدى اهم الطرق القديمة والتي سلكها التجار في العصر الاشوري[١].

ان بعض الطرق أصبحت لها أهميتها الكبيرة في ربط المراكز التجارية ببعضها البعض. ولكثرة المرور عليها أصبحت من الطرق الجيدة ولاسيما إذا عرفنا مدى اهتمام السلطات السياسية القديمة بها وبأمنها مما جعلها طرقاً نشطة في التجارة ومنها الطريق التي تخرج من (سوسة) وتعبر دجلة جنوبي اربيل وتمر بـ(حران) والتي توجد بها الآثار القديمة التي ترجع الى العهد الأخميني[٢]. تؤكد على طول امتداد الطريق على مابها من محطات الحماية وفرق الخيالة النشطة الحكومية[٣].

لاشك بان من أشهر الطرق التجارية القديمة والتي كانت تسلك من قبل التجار الطريق الطويل التي تربط بابل ببلاد الهند والصين[٤]، وتربط الشرق بالغرب والتي تسمى بطريق الحرير الشهير والتي كانت طريق الفتوحات[٥]، والرحالة والبلدانيين ايضاً[٦]، وكانت تبدأ من حدود الصين الغربية حيث كان الصينيون يقومون بنقل

(١) سامي سعيد الاحمد: المستعمرة الاشورية في آسيا الصغرى، مجلة سومر، (بغداد: ١٩٧٧)، ج١، مج٣٣، ص ٨١.

(٢) الأخمينيون: الامبراطورية الفارسية الاخمينية (٥٥٩- ٣٣٠ ق. م) التي أسسها كورش الكبير وابنه قمبيز فيما بعد وشملت ارجاء واسعة من ايران وكردستان والمناطق الشرقية وجزء من آسيا الصغرى، راجع:

Simkin: Op. Cit, P. 5.

(٣) سامي سعيد الاحمد و رضا الهاشمي: تاريخ الشرق، ص ١٠٧.

(4)Simkin: Op. Cit, P. 6.

(٥) طه باقر: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، شركة التجارة للطباعة، (بغداد: ١٩٥٦)، ج٢، ص ٣٧٦.

(٦) جورج كونتينو: الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، دار الحرية للطباعة (بغداد: ١٩٧٩)، ص ١٥٢.

البضائع من بلادهم نحو الهند مروراً ببخاري الى الحدود الأيرانية عندها تسلم الى التجار الفرس الذين يقومون بنقلها الى المدن الكردية الشمالية وكانت تصل بعض البضائع الى الحدود البيزنطية وامبراطوريتها[١]، ومن الطرق الشهيرة الاخرى الطريق التي كانت تربط (كركوك) بـ(آشور) والتي تمر بالقرب من مجرى نهر دجلة[٢].

وكانت تستخدم في كردستان القديمة الطرق المائية ايضاً فالانهار اتخذت منها طرقاً للمواصلات التجارية وعلى نهري دجلة والفرات[٣]، كما كانت هناك ربط بين الطرق النهرية والبرية معاً كما نجدها عند تتبعنا لنهر دجلة والتي تبدأ من (كركوك) الى (الموصل) حتى تصل مدينة (آمد) ثم بلوغ منطقة أرمينيا عن طريق البر[٤]، وكانت تستخدم نهر الخابور بدرجة كبيرة للعملية التجارية ولمسافات بعيدة[٥].

٢-وسائل النقل التجارية/

إن من اهم العوامل التي ادت الى تشجيع المبادلات التجارية وازدهارها وديمومتها توفير وسائل النقل الضرورية والجيدة، أي أن انتقال المواد والسلع والمنتجات في الاعمال التجارية يعتمد في الاساس على وسائط النقل ذات الكفائة النوعية مع المواد المنقولة، ولا نعني بذلك انعدام النقل التجاري في حالة عدم توفر الواسطة الكفوئة وإنما في حالة توفيرها تدفع الى تشجيع وتطوير المبادلات التجارية اضافة الى الزيادة في حجمها[٦]، وكانت وسائل النقل في بلاد الكرد تشمل الحمير

(١) عبدالقادر احمد اليوسف: علاقات بين الشرق والغرب في القرنين الحادي عشر والخامس عشر، منشورات المكتبة العصرية، (بيروت: ١٩٦٩)، ص ٢٥٩.

(٢) سامي سعيد الاحمد: المستعمرة الاشورية، ص ٨١.

(٣) احمد سوسة: المرجع السابق، ج ٢، ص ٩٧.

(٤) جورج رو: المرجع السابق، ص ٣٦.

(٥) عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ١٨٥.

(٦) رضا جواد الهاشمي: المرجع السابق، ص ٢١٧.

بالدرجة الاساسية والسفن، وقد استخدمت هذه الوسائل لنقل السلع والبضائع التجارية عن طريق البر وعن طريق النهر[١].

كان استخدام الحمير على نطاق واسع في الالف الثاني قبل الميلاد في نقل المعادن والمنسوجات بين المراكز التجارية[٢]، قبل استخدام الحصان والبغال كواسطة للنقل[٣]، وكان عدد الحمير في القافلة لايعرف على وجه الدقة إلا ان عدداً من التجار كانوا يجتمعون في ركب كبير يساعد بعضهم بعضاً ويحمي بعظهم الاخر، وتشير النصوص التاريخية الى ان عد الحمير في القوافل التجارية كانت تصل في بعض الاحيان الى مائتي حمار للتجارة الخارجية[٤] وكانت القوافل التجارية التي استخدمت فيها الحمير تنطلق الى الاناضول ومعها الوثائق الرسمية لمطابقتها مع الحمولة عند الوصول، وكانت الطريق الاعتيادي تقود عبر (الخابور) الى (البليخ) ومن ثم الى (الاناضول)، ومن خلال الرحلة هذه تنتاب الكثير من المخاطر ولاسيما إذا علمنا الفترة الطويلة التي كانت تستغرق في بعض الاحيان وكانت بعض الحمير تموت ايضاً في الطريق، إضافة الى حالات اختطاف التجار وأمتعتهم فضلاً عن مخاطر فصل الشتاء من العواصف الثلجية والذئاب[٥].

ومن وسائل النقل العربات التي كانت على عجلات تجرها الحمير[٦]، والعربة كغيرها من مبتكرات الانسان مرت بمراحل عدة، ففي بداية ابتكارها كانت دون عجلات، ثم ظهرت العربة ذات الأربع عجلات ثم بعد ذلك بفترة ظهرت العربة ذات العجلتين وكثيراً ماكان الحصان أو الحمار أو البغال هو الذي يقوم بسحبها وفي بعض

(١) جورج رو: المرجع السابق، ص ٣٥.

(٢) رضا جواد الهاشمي: المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(3) Simkin: Op. Cit, P. 3.

(٤) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٨٦.

(٥) هاري ساكز: قوة اشور، ص ٥٦.

(٦) ول وايرل ديوارنت: قصة الحضارة، مطابع الدجوي، (د. م: ١٩٧٥)، مج ٢، ج ١، ص ٢٠٢.

الأحيان ولمسافات قصيرة كان الانسان نفسه يقوم بسحبها، كما كانت الحيوانات التي تجر العربة تصل الى اربعة[١]، ولاسيما بما كانت تشتهر به كالبغال والحمير في كردستان لكونها من الحيوانات المميزة للنقل التجاري خلال العصور القديمة[٢]، والتي تقطع حوالي اثنا عشر الى خمسة عشر ميلاً في اليوم، وكان التاجر يشتري الحيوان لكل رحلة خارجية ثم يبيعه في المنطقة المقصودة في بعض الاحيان ويأخذون ما يحتاجه من علف في الطريق[٣].

وعلى الرغم من أن الحمير تعد من الحيوانات الرئيسية في النقل التجاري في مناطق كردستان[٤]، إلا ان الحصان قد شارك الحمير ولو بدرجة أقل في النشاط التجاري بعد ان ادخله الكاشيون[٥]، الى كردستان وبلاد مابين النهرين في الالف الثاني قبل الميلاد فاستخدم من قبل الأقوام الكردية القديمة بدرجة كبيرة سواء لركوبهم او لنقل بضائعهم التجارية كما استخدم من قبل الاشوريين بدرجة كبيرة ولاسيما في الالف الاول قبل الميلاد[٦]، وكان لاستخدام هذه الحيوانات للنقل والتجارة اثره على إنتشار التجارة وتنوعها داخل وخارج كردستان كما انها أثرت على الاسواق الداخلية[٧].

(١) تقي عبدالسلام وصلاح عيسى: المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(٢) هاري ساكز: قوة اشور، ص ٢٤٠.

(٣) سامي سعيد الاحمد: المستعمرة، ص ٨٢.

(٤) عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ٢٢٢.

(٥) الكاشيون: من الاقوام الكردية القديمة وكانوا يستوطنون منذ عصور في منطقة لورستان، ثم وجدوا الفرصة سانحة لاخضاع بابل لسلطانهم وبذلك شكلوا دولة قوية سياسياً وحضارياً في بلاد مابين النهرين استمرت حوالي (٤٣٠) سنة (١٥٩٥- ١١٦٢ ق. م). للمزيد ينظر: محمد عصفور: المرجع السابق، ص ص ٣٦٨- ٣٧٢.

(٦) هاري ساكز: قوة آشور، ص ص ٢٧٩- ٢٨٠.

(٧) ول ديوانت: قصة الحضارة، ج ٢، مج ١، ص ٢٠٢.

وتشير المصادر الى استخدام وسائط النقل النهري لاغراض النقل التجاري إذ كانت تستخدم الأكلاك[١]. لنقل البضائع والسلع عبر الانهار ولاسيما دجلة والخابور التي كانت في كثير من الاحيان تنقل عبرها مختلف الاخشاب خاصة الأسبندار التي تكثر في المناطق الشمالية من كردستان فبواسطة هذا القارب تنقل من نهر الخابور ثم الى نهر دجلة حتى تصل الى المدن ومنها مدينة الموصل وكانت تستخدم في البناء ولاغراض اخرى[٢].

لقد تطورت صناعة السفن بصورة ملحوظة في العصر الأشوري شكلاً ونوعاً بل وجلب صناع و مهندسي السفن الى البلاد في العصر الاشوري من المدن الفينيقية وجزيرة قبرص وادى هذا الاتصال الى جعل الاشوريين قادرين على بناء السفن بمهارة وبذلك تحسنت سفنهم النهرية الى درجة كبيرة، وقد فضل الاشوريون النقل المائي لرخص تكاليفه واستيعابه الكبير وفي بعض الاحيان كان الملاحون يشكلون جماعة مترابطة ويأخذون عوائلهم في اسفارهم، وازداد عدد ملاحي القوارب في العصور اللاحقة حيث صاروا اربعة وكثرت حمولاتهم[٣]، حتى كانت حمولات السفن تشمل مواد متنوعة تأتي بها التجار من كردستان الى الأنهار حيث السفن الكبيرة وتملأ بالرخام والحديد والرصاص وتنحدر السفن من دجلة الى الموصل وبغداد[٤]، بعدها إتسعت السلع لتشمل كافة أنواع المواد الغذائية والصناعية[٥].

(١) الأكلاك: جمع كلك القارب المصنوع من الأخشاب عمودياً وافقياً وبصورة متشابكة وحجمها حسب الحاجة، ويربط عليها جلود الماعز المنفوخة تحت سطحه والتي تجعله قادراً على حمل وزن كبير، ينظر: جورج كونتينو: المرجع السابق، ص٨٥؛ فوزي رشيد: وسائط النقل المائية والبرية في العراق القديم، مجلة النفط والتنمية، (بغداد: ١٩٨١)، السنة السادسة، عدد ٨، ص ١٠٦.

(٢) خالد محمد شريف السندي: زاخو وإمارة سنديان، مطبعة المسرة، (بغداد: ٢٠٠٥)، ص ٢٠.

(٣) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٥.

(٤) يوسف غنيمة: المرجع السابق: ص ١٤.

(٥) تقي عبد سالم و صلاح عيسى: المرجع السابق، ص ٢٤٣.

إضافة الى وجود المراكب ذات الشكل الدائري والمطلية بالقار وكانت تستخدم للمسافات القصيرة في النقل المحلي في مجال العبور وليس للنقل للمسافات البعيدة، اما بالنسبة للقوارب الشراعية فليس لدينا دليل على استخدام هذا النوع منها حيث تبين لنا جميع المنحوتات التي تمثل القوارب اما انها تسحب او تجذف[١]،يمكن القول أن بعض القوارب الصغيرة كانت تستخدم ايضاً كجسور لعبور الانهار و القنوات.

ثالثا: التجارة الداخلية والخارجية وتنظيماتها

١-التجارة الداخلية/

تعد التجارة الداخلية احدى الركائز الاساسية والمهمة بجانب الزراعة والصناعة حيث اعتمد عليها الكرد في معيشتهم وتطورهم الاقتصادي[٢]. وعقب ظهور التجارة والتبادل التجاري في كردستان قديماً، رافق ذلك تطوراً ملحوظاً في التقدم العمراني بظهور المدن والمراكز التجارية التي ارتبطت داخلياً وخارجياً بعلاقات تجارية جيدة ساهمت في تقدم ورخاء البلاد[٣]، ولعل في تطور طرق و وسائل النقل وباشكالها المتنوعة والواسعة في كردستان القديمة ما يؤكد ازدهار التجارة الداخلية فلكونها واسطة النقل الرئيسية والرخيصة بين المدن، فان المواد التجارية من حيث نوعيتها و كمياتها وأماكن صناعتها أو انتاجها تكشف بوضوح عن جوانب المبادلات في السلع والمنتجات بين المدن القديمة.

كانت للثروات الطبيعية المتنوعة في كردستان دوراً في تشجيع وتطور التجارة الداخلية والذي تبعها أحياناً تنوع في الصناعات المحلية، وأصبحت المدن من المراكز الرئيسية

(١) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٨٣.

(2) Leo Oppenheim: Letter from Mesopotamia, the University of Chicago Press, (Chicago: 1967), P. 115.

(٣) ديفيد جوان أوتيس: المرجع السابق، ص ٤١.

للتجارة، وتطورت الاسواق في المدن وطرق عرض البضاعة ومحلات العرض، كما كان لافتقار المدن الى بعض مواد الخام الضرورية اهمية على توفير تلك المواد من المدن والمناطق الاخرى عن طريق التجارة الداخلية، وكانت البضائع والمواد المختلفة تنقل من المناطق التي تنتجها الى تلك التي تحتاجها وتفتقر اليها ويتم نقل المحصولات الزراعية والمواشي والمنتجات الصناعية المختلفة من مدينة لأخرى بواسطة التجار المحليين[١].

تمكن الانسان من صناعة أدواته من المعادن وكانت متعلقة في ذلك الوقت بالزراعة كالمحاريث والفؤوس اضافة الى الادوات اليومية ومنها المنزلية ثم الحربية[٢]. ومن أبرز تلك المعادن المستخدمة وبشكل كبير للتجارة الداخلية النحاس، وهو المعدن الوحيد الذي استخدم بصورة دائمة في صنع الاشياء قبل ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، فهو ايضاً من بين المعادن القليلة الذي يوجد في حالة صافية وان كان بصورة نادرة أكثر من وجوده خاماً، حيث كانت عمليات صهره وسبكه في كردستان شائعة، إذ اكتشفت خرز نحاسية اسطوانية الشكل وعدد من قطع النحاس في بنايات العصور القديمة في موقع (يارم تبه)[٣]. الى الجنوب من جبل (سنجار)[٤]، و في مناطق متفرقة من سلسلة جبال (زاگروس)[٥]، وكان إهتمام الانسان لهذا المعدن قد جعل المتخصصين يسمونه بعصر

(١) سامي سعيد أحمد: التجارة، ص ١٩٧.

(٢) وليد الجادر: صناعة التعدين، حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٨٥)، ج٢، ص ٢٣٩.

(٣) يارم تبه: التي تقع في أسفل جبل سنجار في سهل مرتفع وعلى تل بيضوي الشكل عرضه حوالي مائة متر وطوله ((١٤٠)) متر وابتدأت الحفريات فيه عام ١٩٦٩ من قبل المعهد الاثاري السوفيتي. ينظر: أكرم محمد كسار: مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العراق القديم، مجلة سومر، السنة ١٩٨٨، ج ١- ٢، مج٤٥، ص ٢٤٦.

(٤) أوتيس: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٥) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٦٠.

النحاس[١]. بعد كل التطورات التي لاحقتها من خلال صناعته ايضاً للفؤوس والرماح والحراب والغلايات والمناشير والمفاتيح والصناديق والسلاسل وأدوات أخرى والتي كانت تتاجر بها محلياً[٢]، ويبدو أن الاقوام الجبلية القديمة كانوا متضلعين في استخراج النحاس و صناعته والتجارة فيه[٣].

وتعد (دياربكر) من المناطق التي توجد فيها مناجم لأستخراج النحاس والمناطق المجاورة لها حيث كانت ترسل منها الى المناطق الجنوبية[٤]، كما عثرت على بقاياً مناجم للنحاس في منطقة (زاموا)[٥]، وتصدر منها الى منطقة (كركوك) والمناطق الأخرى[٦].

ويجب التذكير بأن الصاغة المتجولين كان لهم دور ايضاً في نقل النحاس بين الاقاليم والتي ساعدت بشكل كبير على الانتعاش الاقتصادي والازدهار التجاري[٧]. فضلاً عن دور النحاس كسلعة مهمة في الصناعات المختلفة حيث كان له دور النقود ايضاً في التجارة[٨].

(١) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢) نفس الرجع، ص ٩٩.

(٣) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٦١.

(٤) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٩٤؛ سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٥.

(٥) زاموا: اسم لمقاطعة كبيرة في بلاد اللولوبيين في شهرزور وفي الشمال الشرقي لبلاد المانيين والتي كانت منطقة حضارية في الالف الاول قبل الميلاد لذا كانت دائماً عرضة للهجمات الاشورية عليها. ينظر: محمد صالح زيباري: الاقوام الكردية القديمة ((اللولوبيون))، مجلة شاندر، (اربيل: ١٩٩٨)، عدد ٥، ص ٦٢.

(6)Al- Rawi: Op. Cit, P. 109.

(٧) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٣٠٩.

(٨) جماعة من علماء الآثار السوفيت: العراق القديم دراسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد: ١٩٨٦)، ص ٤٠٣.

ومن المعادن المستخدمة على نطاق واسع في التجارة الداخلية معدن القصدير الذي كان من المعادن النادرة وهو يتوفر في العادة على شكل رواسب القصدير وتوجد على شكل معادن احلالية، وكانت متواجدة في مناطق متعددة من كردستان ولاسيما مرتفعات جبل (قنديل)، وكذلك كان يتوفر القصدير على شكل أوكسيد وهو رمل قاتم ثقيل ولايبدو معدنياً، وكانت تجارته معروفة[1]، حيث أن خلطه مع النحاس لعمل البرونز لهذا صار عليه الطلب شديداً، ولدينا نص من (شمشارة) يشير الى أن وجود القصدير والعمل به ويذكرنا النص بانه في زمن الملك الاشوري شمشي أداد الاول (حوالي ١٨١٤- ١٨٧٢ ق. م) كانت تطلب من (شمشارة) كميات كبيرة من هذه المادة وهذا يدل على انها كانت من المراكز المرموقة في تجارة ونقل القصدير الى المدن الأخرى عن طريق القوافل الخاصة بحمل هذه المادة[2]، و كذلك كان القصدير يستورد بصورة واسعة من قرب بحيرة (وان) [3].

إن عملية مزج القصدير مع النحاس تعد بحد ذاتها طفرة نوعية في تصنيع معدن أقوى بشكل عام،ويشكلان (البرونز) وظهرت بذلك طبقة صناعية تتمتع بمستويات تقنية وفنية عالية واصبحت اشكال الآلات والأدوات متنوعة وتزداد بأزدياد الحاجة وبتوسيع الإيرادات الاقتصادية الزراعية والطلب عليها، ولهذا يعد خليط النحاس مع القصدير أجود أنواع المعادن، وترد مصنوعات عديدة من البرونز كالمفاتيح والصناديق والرماح[4]، كان الصناع يعملون بشكل جيد بما لديهم من خلفية من التقاليد اضافة الى تراكم الاساليب الفنية لديهم[5]، ومن خلال التقنيات الاثرية ظهرت أن صانعي البرونز كانوا

(١) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٩٤.

(٢) سامي سعيد الاحمد: المستعمرة، ص ٧٤.

(٣) جوردون تشايلد: ماذا حدث في التاريخ، ترجمة جورج حداد، (القاهرة: د. ت)، ص ٧١.

(٤) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ص ٩٨- ٩٩.

(٥) ول ديورانت: قصة الحضارة، ج ٢، مج ١، ص ٢٠٢.

قد تعرفوا على الخصائص المختلفة لسبائكه على اختلاف تراكيبها، فكانت الاوعية والاطباق والمحابس تصنع من البرونز الذي يتكون من جزء واحد من القصدير الى عشرة اجزاء من النحاس، يكون البرونز الذي يصنع من الاجراس قصديراً بنسبة واحد الى ستة[1]، وهكذا حقق القدماء مستويات متقدمة في الصناعة ومن ثم النشاط التجاري الذي كانت مناطق جبال قره داغ في كردستان ايران الجهة الاخرى التي تصدر القصدير مع المواد التجارية الى المناطق الأخرى[2].

كذلك كانت الأواني والآلات على الرغم من بساطتها تصنع من البرونز في منطقة (زاموا) إلا انها كانت كسلعة تجارية مهمة للتبادل التجاري مع المناطق الغربية منها ولاسيما مع منطقة (أرابخا)[3]، وهذا يعني أن أهالي (زاموا) قاموا باستخراج النحاس والقصدير وخلطها معاً لصناعة الآلات والادوات و الآواني ثم تصديرها الى الاماكن الاخرى[4].

وفي الجزء الشمالي من كردستان تم الكشف عن كميات كبيرة من المواد البرونزية في جبال أرارات والتي كانت تفوق الاعمال الاشورية في صناعاتهم البرونزية من الناحيتين الفنية والتقنية والتي كانت تصدر منها وبكميات كبيرة الى المناطق الجنوبية ومدنها، وكانت المواد المصنعة من البرونز متنوعة منها الخناجر البرونزية وبكميات

(١) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٦٣.

(٢) رضا جواد الهاشمي: التجارة، ص ٢٠٨.

(٣) أرابخا: هي مدينة كركوك الحالية تم ذكرها منذ زمن حمورابي (١٧٩٢- ١٧٥٠ ق. م)، وكانت تسكنها الاقوام الكردية القديمة في العصور الغابرة كالخوريون والكوتيون الذين امتازوا باثارهم الحضارية ، وتم العثور على الاف الالواح الاثرية والفخاريات تؤرخ جميعها الالف الثاني قبل الميلاد التي تطورت وسط الانماط الخورية والكوتية. ينظر: ليواو بنهايم: بلاد مابين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبدالرزاق، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٨١)، ص ٤٧٨.

(4) Al. Rawi; Op. Cit, P. 102.

كبيرة[1]، ومنها كانت تصدر الى الاجزاء الجنوبية من بلاد مابين النهرين (لكن بكميات معينة) وتصل الى هذه البلاد عن طريق الوكلاء[2].

أما معدن الحديد فقد عرفت تجارته منذ أواخر الألف الثاني قبل الميلاد[3]. حيث تم العثور على نماذج من قطع الحديد المصنع في مناطق متفرقة من كردستان، منها رؤوس سهام ومطارق ومعاول وقطع مصنعة أخرى من هذا المعدن تدخل في صناعات أخرى مكملة بما في ذلك الاثاث[4]، لكن كان استخدامه على نطاق واسع حتى جاء القرن الثامن قبل الميلاد حيث غدا الحديد يستخدم لمجموعة كبيرة من الآلات والادوات[5]، ومن أبرز المناطق التجارية للحديد منطقة دياربكر والتي كانت تتاجر به مع المناطق المجاورة لها[6].

كان الذهب والفضة من المعادن ذات التبادل التجاري في كردستان ايضاً[7] ولاسيما مناطق (نصيبين) و (زاموا)[8]، والمناطق المجاورة لدياربكر حيث يوجد بشكل ملفت يتاجر به مع المناطق الاخرى[9]، إلا أن ابرز المناطق المشهورة بتجارة الذهب كانت منطقة (نوزي)[10]. التي كانت ذات نشاط تجاري ملحوظ في العصر الآشوري ولاسيما

(١) هاري ساكز: قوة آشور، ص ص ٢٦٣- ٢٦٤.

(٢) ليو أوبنهايم: المرجع السابق، ص ١١٤.

(٣) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٤) نفس المرجع ، ص ١٠٢.

(٥) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٦٢.

(٦) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ١٠٢.

(7) AL- Rawi: Op. Cit, P. 94.

(٨) جماعة من علماء الاثار السوقيت، المرجع السابق، ص ٣٨٩.

(٩) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٩٤.

(١٠) نوزي: أويورغان تپه تقع جنوب غرب كركوك وكانت قبل ذلك موطناً كوتياً باسم (گاسور) ثم دخلها الحوريون في نهاية الالف الثالث قبل الميلاد وأبقوا فيها مخلفاتهم الحضارية حتى اصبحت من أغنى المناطق الحضارية، ينظر: جمال رشيد احمد: كركوك، ص ٥٧.

من خلال ورود التجار من المناطق المختلفة في العصر الاشوري اليها حسب ماظهرت خلال الوثائق التجارية الاشورية والتي تعود الى بداية سنوات الملك الاشوري ايريشوم الأول (١٩٣٩- ١٩٠٠ ق. م) والتي اشارت الى وجود حركة تبادل واسعة النطاق، وحتى الضرائب التي تدفع عن الممتلكات غير المنقولة كانت بالذهب[1]، فضلاً عن وجود استيراد الفضة من منطقة (كركوك) الى منطقة (زاموا)، وكانت هناك رحلات تجارية منتظمة في هذا المجال[2].

وأما تجارة الاحجار الكريمة التي كانت تتواجد في المنطقة الجبلية[3]، فان دخولها في مجال التبادل التجاري كان محدوداً ولاسيما حجر اللازورد[4]، وكانت عملية التبادل التجاري لهذه المادة تتم بشكل أكثر مابين جبال (زاگروس) ومنطقة (رواندوز)[5]، بالاضافة الى إشتهار تل الفخار[6]، بتجارة الاحجار الكريمة والجواهر ايضاً[7].

وكان للفخار دوره في عملية التبادل التجاري وفي خزن ونقل المواد ولاسيما السوائل وانواع الحبوب وذلك من خلال استخدام الطين ليس كمادة خام في بناء منازلهم وللمستندات المكتوبة فحسب وانما في صنع فخارياتهم ايضاً، وكذلك في صنع التوابيت

(١) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٧.

(2)Zaccagnini, C: The Merchant at Nuzi, in: IRAQ, Vol. 39, (London: 1977) P180.

(٣) اندرية إيمار وجانين أو بوايه: تاريخ الحضارات العام الشرق واليونان القديمة، نقله الى العربية فريدم. داغر وفؤاد ج. أبو ريحان، عويدات للنشر والطباعة، (بيروت: ٢٠٠٣)، مج ١، ص ١٥٨.

(٤) دياكونوف: ميديا ، وه ركيرانى بورهان قانع ،(به غدا:١٩٨٧)، ل ١٣٢.

(٥) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٣.

(٦) تل الفخار: او كورخاني يبعد عن جنوب غرب كركوك بحوالي ٤٥ كم وعن نوزي ٣٥ كم واكتشفت فيها حضارة راقية ترجع الى الحوريون في القرن الخامس عشر قبل الميلاد، راجع: جمال رشيد احمد: كركوك، ص ٦٢.

(7) Al- Rawi: Op. Cit, P. 95.

التي كانت احجامها ودقتها تقدم على الدوام على المهارة العظمى التي يتمتع بها صانعيها، فهو يصنع الجرار الكبير كذلك كان يصنع حتى بعض التجهيزات الاخرى المنزلية كالأفران مثلاً، ولهذا كانت الفخاريات تشهد دائما سوقاً تجارياً مرموقاً أكثر من الصناعات الاخرى[١].

اما تجارة الاخشاب فقد أصبحت عنصراً مهماً في مجال النشاط التجاري لاسيما تجارة الخشب الجيد، وهو من مواد البناء المهمة في صنع الابواب والدعامات والعوارض، هذا بالاضافة لأغراض التدفئة والخدمات الاخرى ولهذا كان التجار يشترون الاخشاب من الجبال ليبيعوها في المدن، فمن جبل (حمرين) والجبال الشرقية وكذلك من جبال (زاگروس) التي كانت توجد وبكثافة خشب الصنوبر، كل ذلك يجلب للبيع بواسطة التجار الى المدن[٢].

لقد احتلت تجارة المنسوجات مكانة بارزة خلال العصور القديمة ولاسيما بعد انتشار ورشات العمل الخاصة بممارسة مهنة النساجة ومستلزماتها الاخرى ومنها في مدينة أرابخا والنساجون لم يمارسوا عملية النسيج وحدها وانما كانوا يقومون في أحوال كثيرة بغزل الصوف او الكتان والقطن إضافة الى الاعمال التي تدخل ضمن مراحل التحضير لعمليات النسيج المختلفة وبعد تكملتها يقومون ببيعها[٣]، وتشير الوثائق المسارية التي عثر عليها في نوزي، معلومات قيمة تخص هؤلاء النساجين المستقلين حيث كان بعضهم يمارس عمله في داره الخاصة ويأتيه بائع اليه بالمواد الاولية اللازمة لانجاز قطعة من النسيج أو قطعة الملابس[٤].

(١) جورج كونتينو: المرجع السابق، ص ص ١٨٠.

(٢) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٧٠؛ سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٧.

(٣) وليد الجادر: الحرف والصناعات اليدوية في العصر الاشوري المتأخر ،مطبعة الاديب البغدادية، (بغداد: ١٩٧٢)، ص ٥٦.

(٤) نفس المرجع ، ص ٥٩.

ولكثرة الطلب على المنسوجات اصبح هذه المادة تشجع على التعامل بها لأنها تجارة مربحة[١]. فقد اشتهرت وتخصصت بعض المدن بهذه المادة مثل (ماردين) التي كانت تزود المدن الاخرى بأجود أنواع الصوف والنسيج[٢]، ومن الاقوام الكردية القديمة المتضلعة في استخراج المنسوجات بطرق جيدة وتقنية بارعة والمتاجرة فيها الحوريون[٣]، اضافة الى القيام بعملية الصباغة لتلوين المنسوجات[٤].

أما المنسوجات الزراعية فكانت لها مكانة مهمة لدى الانسان في العصور القديمة، حيث اعتمدوا عليها في حياتهم اليومية وللتبادل التجاري[٥]، ولاسيما المتاجرة بالحبوب الأساسية ومنها القمح الذي لعب دوراً كبيراً في التجارة ولاسيما في تل الفخار (كورخاني) جنوبي كردستان وتشير النصوص التاريخية الى استخدامها كسلع تجارية مع مناطق من شمالي البلاد، فضلاً عن استخدامها كمقايضة للسلع[٦]، إضافة الى ذلك كانت تستخدم كمادة تدفع لدفع الضريبة[٧].

(1) AL- Rawi: Op. Cit, P. 92.

(٢) فريال داود المختار: المنسوجات العراقية الاسلامية من الفتح العربي الى سقوط الخلافة العباسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٧٦)، ص ٣٧.

(٣) الحوريون: ظهر الحوريون في التاريخ في منتصف الالف الثالث قبل الميلاد حيث كانوا يستوطنون مناطق شاسعة في شرق نهر دجلة ثم زادت مساحة الاراضي التي شغلوها في منتصف الالف الثاني ق. م وأصبح لهم كيان سياسي في شمال بلاد النهرين وكردستان سوريا وتركيا وبعد سنة ١٥٠٠ ق. م كونوا لهم دولة قوية حضارية باسم ميتاني وعاصمتهم (واشوكاني): ينظر: محمد عصفور: المرجع السابق، ص ٢٩٢.

(4) AL- Rawi: Op. Cit, P. 89.

(5)Simkin: Op. Cit, P. 7.

(6) AL- Rawi: Op. Cit, P. 86.

(7) Ibid, P. 89.

كانت المدن تبادل منتجاتها مع البعض على حسب الطلب والحاجة، وكانت مراكز كبيرة لجمع البلوط الذي يستحصل منه الى جانب الثمر العفص والصبغ القرمزي التي يصدروها الى المناطق التي تحتاجها[١]، وثمار جبال كردستان وفواكه اصقاعها الباردة من الشمال ترسل الى مناطق أخرى[٢]، واما الدهن الذي كان يستخرج من السمسم ومن شحم الخنزير وحتى من الحيوانات السمينة الاخرى فكان ضمن المواد التجارية[٣].

اما قطعان الحيوانات فهي الأخرى ذات اهمية كبيرة مساوية لأهمية المنتوجات الزراعية، ولها اهمية مزدوجة كمصدر للغذاء وكحيوانات لجر المحاريث والعربات وتضاعف من منتوج الانسان، ولاسيما الحمير والبقال الاغنام والماعز منذ العصور المبكرة للتاريخ فكانت تعد من الحيوانات المعروفة في الحياة التجارية هذا الى جانب اشارات النصوص التاريخية الى أن الماعز والأغنام تدخل ضمن الصفقات التجارية وكمهر للعروسة[٤]، هذا ونجد المنتجات الحيوانية تدخل ضمن التجارة الداخلية كالصوف واللحوم والمنتجات الحيوانية الاخرى[٥]، كالجلود والتي استخدمت في التبادل التجاري لكونها مادة تحفظ السوائل وسهلة النقل[٦].

برزت أهمية صناعة الخمر في عملية التبادل التجاري وبشكل بارز بدليل انتشاره الواسع في المناطق الجبلية الى الشمال والشمال الشرقي من مدينة (نينوى) ويجلب

(١) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٧.

(٢) يوسف غنيمة: المرجع السابق، ص ١٣.

(3) AL- Rawi: Op. Cit, P. 87.

(4) Ibid, P. 79.

(٥) جمال رشيد أحمد: كركوك، ص ٢٨.

(٦) ملرش أي ايل ايج: قصة الحضارة في سومر وبابل، (بغداد: ١٩٧١)، ص ١٩.

بواسطة التجار الى المدن والمناطق ومنها نينوى[١]، وكان التجار يأتون بحوالي مائة غالون الى المدن في بداية فصل الصيف وهذا يشير الى مدى سعة هذه العملية التجارية والطلب عليها من قبل السكان[٢].

لقد امتدت النشاطات التجارية الى الرقيق ايضاً[٣]، إلا أن اثمانها كانت متفاوتة في الأسواق سواء من الرجال او النساء وحسب القدرة والامكانية التي كان يتمتع بها الرقيق في الاعمال[٤]، فكان اسيادهم يكلفونهم بالنشاطات التجارية ،لهذا كان عليهم زيادة عدد أرقائهم،و كانوا يشجعونهم في بعض الاحيان على الزواج، ويصبح الاطفال ملكاً لمالك الرقيق الذي يستطيع بكل حرية أن يبيعهم على ، ومع ذلك كانت العادة الشائعة ان لايتم تفريق افراد العائلة الواحدة، وفي بعض الاحيان كان الارقاء على الرغم من عبوديتهم لأسيادهم قادرين على الدخول في الاعمال التجارية بل وان يمتلكوا الارقاء على حسابهم الخاص، وان يوفروا لهم النقود[٥].

ومن أكثر المناطق التي يباع فيها الرقيق هي المناطق الشمالية من كردستان وذلك حسب المستندات التجارية المؤرخة في العصر الاشوري والتي تعود الى الملك شلمناصر الاول أشهر ملوك الاشوريين (١٢٧٣- ١٢٤٤ ق. م)، فمن خلال محاولته للسيطرة على تلك الاراضي حصل على الارقاء عن طريق الحروب والشراء و هذا ما أشارت اليه الوثائق التجارية القديمة[٦].

كان هناك نوع من التجارة الداخلية المتمثلة بالعقارات من بيع وشراء البيوت

(١) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٧.

(٢) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٤٨.

(3)AL- Rawi: Op. Cit, P. 107.

(4)Ibid, P. 105.

(٥) جورج كونتينو: المرجع السابق، ص ص ٤٤- ٤٥.

(٦) مجموعة من علماء الاثار السوفيت: المرجع السابق، ص ص ٣٣٨- ٣٣٩.

والحقول والبساتين[1]. إلا أن تجارة الاراضي لم تكن مسموحاً في بعض المدن مثل (نوزي) و (ارابخا)، ولهذا حاول التجار ايجاد صيغة قانونية لتمليك الاراضي الاوهي مبدأ التبني (القرابة المصطنعة) من خلال استغلال الارض من قبل التاجر وباعتباره والد مالك الارض بالتبني مقابل هدية ما[2]، ففي نوزي وجدت في سجلات التاجر تخيب تلا (Tehip Tilla) مئات الوثائق من عقود التبني التي ورث بموجبها اراض زراعية[3]، فقد ابتكر هذا التاجر طريقة فريدة تقوم على أساس تبني أعداد كبيرة من الاشخاص يعطونه حقولهم باعتباره والدهم بالتبني مقابل هدية تتمثل بمبلغ من المال لاتساوي قيمة الارض الحقيقية في سوق العرض والطلب ومن ثم يتولى هو استغلال الارض وضمانه لنفسه وامتلاكها عن طريق الارث[4]. باعتبارهم أولاده بالتبني[5].

٢- التجارة الخارجية/

وعندما نصل في متابعتنا للتجارة الخارجية نكتشف بوضوح الأهمية الكبيرة التي احتلتها التجارة الخارجية لدى سكان كردستان القدماء ومجمل نشاطاتهم الاقتصادية، وبتحول الاهتمام من الطابع الفردي الى الطابع الجماعي، وليس صعباً معرفة اسباب ازدهار التجارة الخارجية حيث يأتي في مقدمتها عدم توفر بعض الحاجيات الأساسية والمواد الضرورية والطلب عليها وهذا ما سعت التجارة الخارجية الى توفيره للاسواق المحلية، هذا في الوقت الذي كانت الزيادة في الانتاج تؤدي الى تصديرها للبلدان التي في

(١) ليو أوپنهايم: المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢) حسن النجفي: المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٣) نفس المرجع: ص ٤٦.

(٤) نفس المرجع: ص ٣٠.

(٥) الجدير بالذكر ان القانون الروماني قد أخذ بهذا المبدأ يتغليب فكرة قرابة الدم الطبيعية في قانون الاحوال الشخصية على فكرة القرابة المصطنعة: حسن النجفي: المرجع السابق، ص ١٧٠.

حاجة اليها، ولاسيما إذا علمنا الموقع ان بلاد الكرد كانت ذات أهمية، وعلى الطرق الخارجية المهمة التي تربط بين الحضارات القديمة على الرغم من بعض العراقيل والصعوبات الطبيعية المتمثلة بالسلاسل الجبلية.

فمن ابرز السلع الصادرة المنسوجات التي اشتهرت بها في العصور القديمة، والمنقولة عبر قوافل الحمير للتصدير ولاسيما الى الاناضول[1]، وكان الطلب عليه كثيراً في البلدان الاخرى والاقاليم[2]، حتى تصل الشحنات في بعض الاحيان الى طنين من الصوف الصادرة الى آسيا الصغرى[3]، ومن أبرز الاماكن والمراكز المشهورة بالمنسوجات الصوفية منطقة الجزيرة ومدينة (نصيبين) و(رأس العين) التي كانت تصدر الاقطان الجيدة وكذلك كانت مدينة (حران) تنسج الاقطان الجيدة والفائض من ذلك يصدر الى البلدان[4]، وكذلك الحال في كل من (نوزي) و (كورخاني) ولكن كانت تصديرها أقل بكثير[5].

أما الصادرات من المنتوجات الزراعية، فهي كثيرة ومتنوعة وتأتي في مقدمتها الكرم والزيتون والخوخ والمصدرة عبر سوريا الى اليونان والرومان[6]، وزيت الزيتون المصدرة الى اسيا الصغرى[7]، ومنها الدهون فان تصديرها لم يكن صعباً وتستخدم للمقايضة ايضاً[8].

(١) وليد الجادر: الحرف ، ص ٥٣؛ هاري ساكز: قوة آشور، ص ٥٦.

(2) Al- Rawi: Op. Cit, P. 91.

(٣) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٣١٧.

(٤) فريال المختار: المرجع السابق، ص ٤٩.

(5) AL- Rawi: Op. Cit, P.90.

(٦) ول ديورانت: المرجع السابق، ج ٢، مج ١، ص ٢٠١.

(٧) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٣١٧.

(8)AL- Rawi: Op. Cit, P. 88.

وكان من جملة صادرات بلاد الكرد المعادن وعلى اختلاف أنواعها[١]، ومنها الذهب الذي كان يصدر من المناطق المجاورة لـ(دياربكر) الى جنوبي بلاد مابين النهرين حيث كان الاكديون[٢]، يجلبون كميات منه[٣]، ومعدن الرصاص الذي كان موجوداً، عند سفوح جبال (زاگروس) ويصدر الى الاقاليم البعيدة منها[٤]، ومن منابع الزاب الاعلى التي حوت كميات من الفضة وخامات الرصاص تصدر الى اسيا الصغرى، ويبدو ان القوافل التجارية كانت تحمل كميات كبيرة من المادتين، منها ما كانت تحمل حوالي أحد عشر طناً منه[٥]، ومن المعادن الاخرى القصدير الذي كان يتوفر في كردستان الجنوبية ومناطق من سلسلة جبال (زاگروس) ومنطقة (نوزي) حيث كان يصدر الى بلاد ايران[٦]، ومنها ماكان يصل الى بلاد الاناضول وينقلونه مع المواد التجارية الاخرى، حيث كان الطلب عليه كبيراً بسبب وفرة النحاس فيها وحاجة النحاس الى القصدير في صناعة البرونز[٧]، كما كان الحديد وهو من المعادن المهمة للتصدير من المنطقة الجبلية الى (بابل)[٨].

وكان من المواد التي تصدرها كردستان الى المدن الجنوبية لبلاد مابين النهرين خشب الحور[٩]، وكذلك الفخار الذي اشتهرت به كردستان الجنوبية هي الأخرى تصدر

(١) جمال رشيد أحمد: كركوك، ص ٢٨.

(٢) الأكديون: شعب سامي استوطن جنوبي مناطق من بلاد مابين النهرين وأسس فيها دولة موحدة قوية انهت بها عصر دويلات المدن، استمرت نحو قرنين ٢٤- ٢٢ ق. م. راجع: أحمد سليم: في تاريخ الشرق ص ص ٦٣- ٦٤.

(٣) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٩٤.

(٤) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٣٥٣.

(٥) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٩.

(6) AL- Rawi: Op. Cit, P. 100- 101.

(٧) رضا جواد الهاشمي: التجارة، ص ٢٠٨.

(٨) يوسف غنية: المرجع السابق، ص ١٤.

(٩) رضا جواد الهاشمي: التجارة، ص ٢١٥.

الى اواسط بلاد مابين النهرين ولاسيما مدينة (بابل)[١]، في حين كانت تصدر الجلود الحيوانية الى مناطق من آسيا الصغرى[٢]، واما بخصوص الخيل التي كانت في تزايد مستمر بعد ان ادخلها الكاشيون واستخدموها كواسطة للنقل وللبضائع التجارية، الأمر الذي جعل لها رواجاً كبيراً من قبل المناطق الاخرى[٣].

واضافة الى المواد المصدرة المذكورة آنفاً هنالك بضائع اخرى تصدر للخارج مثل الخمور والتي كانت تصنع في المناطق الجبلية وكردستان الشمالية[٤]، وكان الخمر يستخلص من الكرم وكان لطيبة ذائع الصيت في المناطق الأخرى، يصدر من منطقة (دياربكر) الى بلاد (بابل)[٥].

والى جانب المواد والسلع المذكورة الرقيق إذ يعد من صادرات المنطقة الى الخارج حيث كان يوجد بكثرة في المناطق الشمالية ولاسيما بلاد (سوبارتو)[٦]، التي كانت مصدراً لتصديرها الى بلاد (بابل)، وكذلك كانت (ارابخا) تعد المصدر الرئيسي لتصدير العبيد الى المناطق الجنوبية لبلاد مابين النهرين[٧]، لبيعهم والاستفادة من فرق السعر، وتعتمد على جنس الرقيق وشكله وقابلياته واوصافه ايضاً.

(١) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٣٢٠.

(٢) هاري ساكز: عظمة بابل: ص ٣١٧.

(٣) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٥٣.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٤٨.

(٥) جورج كونتينو: المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٦) سوربارتو: او كما جاء أسمهم في المصادر المسمارية (Shubar)، هم من الاقوام الكردية القديمة كانوا يسكنون في المناطق الشمالية وجبال زاگروس وكونوا لهم مملكة في نهايات القرن الثاني عشر قبل الميلاد وعاصمتهم مدينة شريش. وللمزيد ينظر: محمد ئەمین زەکی: خولاصەیەکی تاریخی کوردوکوردستان، چاپخانەی ئۆفیستی سلیمانی (سلیمانی:٢٠٠٠)،ج١، ل ل ٧٧- ٧٨.

(7) AL- Rawi: Op. Cit, P. 111.

أما الواردات، فكثيرة ومتنوعة وتأتي في مقدمتها المعادن على اختلافها، فالذهب، كان يأتي من اقليم (بكتريا) باسيا الوسطى[1]، اما الفضة فكانت تستورد أولاً من بلاد عيلام الى (بابل) ومنها الى منطقة (نوزي) في كردستان الجنوبية[2]، وكانت هنالك معادن أخرى تأتي من البلدان الشرقية[3]، منها معدن القصدير الذي كان يرد من الشرق الى كردستان، حيث كانت هنالك ثمة مناجم كثيرة للقصدير في وادي (فرغانة) باواسط اسيا[4]، واما النحاس يستورد من الأناضول وكانت تجارته نشطة للغاية[5].

ومن المواد الضرورية التي استوردت لدى سكان بلاد الكرد القدماء في العصور القديمة حجر اللازورد، بل وكان يستخدم في معظم انحاء الشرق الادنى ومشهوراً في الوقت نفسه إلا ان اسعاره كانت غالية [6]، ولاسيما إذا علمنا بكثرة استخداماتها لتجميل المعابد والقصور ولتزين بعض التماثيل والاواني والادوات المهمة اضافة الى صياغة الحلي وادوات الزينة منها[7]، وكان المصدر الوحيد المعروف للازورد في منطقة (بدخشان) في شمال افغانستان الحالية والتي كانت تجلب منها الى بلاد الكرد[8]، ويذكر أن اللازورد كان لكثرة إستيراده يدفع كبديل للجزية في بعض الاحيان للسلطات الاشورية وبكميات كبيرة ايضاً[9].

(١) دياكونوف: سەرچاوەی پێشوو، ل ١٣٢.

(2) AL- Rawi: Op. Cit, P. 96.

(3) Simkin: Op. Cit, P. 4.

(٤) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٨٩.

(5) AL- Rawi: Op. Cit, P. 98.

(٦) دياكونوف: سەرچاوەی پێشوو، ل ١٣٢.

(٧) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٥٤.

(٨) أوتيس: المرجع السابق، ص ٤٢.

(٩) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٣.

ومن الواردات الاخرى، المحاصيل الزراعية ومنها الشعير الذي كان يستورد على شكل قوافل من الحمير تحمل اكياساً منها في جنوبي بلاد مابين النهرين الى منطقة (لورستان)[1]، فمن المعروف ان المناطق الوسطى من بلاد مابين النهرين وجنوبها اشتهرت في العصور القديمة بانتاج محصول الشعير، ومن المحصولات الزراعية المستوردة كذلك نجد السماق والعفص الذي كان الميتانيون يقومون باستيراده من المناطق الشمالية من سوريا لغرض استعمالها في دباغة الجلود ولاسيما من تلك الانواع الفاخرة التي يقتنيها الملوك والطبقات الراقية[2]، وكان ايضاً من جملة الواردات من المحاصيل الزراعية التين والزيت والدبس والتي كانت تجلب من مناطق في آسيا الصغرى وتأتي الى البلاد عبر جنوب (سنجار)[3].

ومن المواد المستوردة المنسوجات ذات الصبغ الأرجواني البنفسجي التي كانت تجلب من ساحل البحر الابيض المتوسط، وكانت مادة الصبغ هذه تستخرج من الحيوانات اللافقرية في المدن الفينيقية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهناك اشارة في احدى الوثائق من سجلات (نوزي) والتي ترجع الى أواسط الالف الثاني قبل الميلاد على مقايضة المنسوجات المحلية مقابل عدد من المصنوعات من بينها الصبغ الارجواني البنفسجي ومع الصوف المصبوغ الذي كان يجلب من منطقة ارارات[4].

٣-التنظيمات التجارية/

تعد الاسواق بؤرة النشاطات الاقتصادية للمدينة إلا ان معلوماتنا عنها وكيفية العمل فيها قليلة جداً، ويبدو ان السوق يمثل تطوراً متأخراً ظهر نتيجة ظهور المدن واتساعها والذي ادى الى ايجاد اسواق للتجهيزات، لذلك كان الغرض من تشييد

(١) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٣١٥.

(٢) حسن النجفي: المرجع السابق، ص ٤٠.

(٣) سامي سعيد أحمد: التجارة، ص ١٩٢.

(٤) جماعة من علماء الاثار السوفيت: المرجع السابق، ص ص ٣٩٥- ٣٩٧.

الاسواق هو لكي يقوم اولئك الذين سكنوا خارج المدن بالاتصال بسكانها في سبيل تبادل السلع[١]، وعن طريق عمليات البيع والشراء تحدد الاسعار استناداً الى العرض والطلب ويجتمع التجار ويعرضون مالديهم من السلع والمواد[٢]، وكانت بعض الأسواق في العراء حيث يتجمهر الباعة ويعرضون مالديهم من البضائع وبعض منها عبارة عن اسواق مغلقة ومتاجر صغيرة[٣].

فمن الاسواق المشهورة سوق (ارابخا) والذي كان مركزاً مرموقاً لتسويق النحاس[٤]، بل وكانت هنالك اسواق متخصصة لسلعة ما في جانب من المدينة كسوق النساجين الى الشمال منها[٥]، وسوق مدينة (اربيل) الذي انتعش بسبب وقوع المدينة على ملتقى طرق الموارد التي كانت تأتي عن طريق المناطق الجبلية الى المناطق السهلية والجنوبية وبذلك نشأت المدينة لنفسها سوقاً تجارياً للمناطق الاخرى[٦]، هذا و ينطبق الشيء نفسه على (ماردين) التي كان لها سوقاً تجارياً لوقوعها على نقطة التقاطع للطرق التجارية المهمة[٧]، ولاسيما خلال موسم الحصاد والظروف الامنية المناسبة والذي يعرض فيه بشكل اكبر السلع في أيام معينة من الشهر أو السنة عندما يجتمع الناس

(١) ليو أوپنهايم: المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٢) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٣٨٧.

(٣) فاضل عبدالواحد وعامر سليمان: عادات وتقاليد الشعوب القديمة، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل: ١٩٧٩)، ص ٩٦.

(4) AL- Rawi: Op. Cit, P. 98.

(٥) وليد الجادر: الحرف والصناعات، ص ٣٦.

(٦) دروثي مكاي: مدن العراق القديمة، ترجمه وشرحه وعلق عليه يوسف يعقوب مسكوني، مطبعة شفيق، (بغداد: ١٩٥٢)، ص ١٤٩.

(7) Minorsky: Mardin, (E.J. Brills first Encyclopedia of Islam 1913- 1936, Vol. 1 (Leiden: 1987), P. 274.

من جميع القرى والمدن القريبة منها أو البعيدة وهذا مانجده قائماً حتى الان، وأما الاسواق الدائمية فربما كانت تتألف من عدد من الدكاكين التي كانت تقع داخل المناطق السكنية او بالقرب منها كما هي الحال في مدننا في الوقت الحاضر.

في التاريخ الاقتصادي نجد ان التجارة لاتنشأ إلا في البلدان التي يظهر فيها الفائض الذي يحصل عليه الانسان بسهولة ويسر ويكون قادراً على الأعمال الأخرى، يسخر لها عقله وجهده، كما قام به سكان بلاد الكرد الذين قال عنهم الجغرافي (سترابو)[١]، بانهم اصحاب مهن ومتمكنون من الاعمال الصناعية والتجارية حتى افاد منهم الاقوام الاخرى ايضاً[٢]، فالوثائق التاريخية المدونة تعطينا صورة جلية عن فعاليات التجار وشركات الاعمال التي قام بها الحواريون (الميتا نيون) في (ارابخا)، وتعاظمت قيمة هذه السجلات لكونها تكشف عن انماط التطبيقات التجارية ونظمها[٣]، والمدونة باللغة الحورية المحلية ومن خلال ابراز دور العوائل التجارية في المنطقة وحتى ذكر اساميهم ونشاطاتهم التجارية[٤]، والدور الذي قام به السوباريون في مزاولتهم للنشاطات التجارية من خلال الاطلاع على الوثائق المدونة في السجلات الاشورية[٥].

فمن ضمن التنظيمات التجارية الموجودة كانت الشركة التجارية بين شخصين يقومان بها وترجع الفوائد التجارية وقت الارباح اليها وذلك من خلال توثيق تلك

(١) سترابو: (حوالي ٦٣- ٢١ ق. م) جغرافي مشهور من بلاد اليونان قام برحلات كثيرة، وتتميز كتاباته بانها من نوع الجغرافية التاريخية والمتمثلة بالموضوعية والبعد عن العاطفة. للمزيد ينظر: أحمد سليم، في تاريخ الشرق ، ص ٢٠٢.

(٢) محەمەد مەردۆخی کوردستانی: مێژووی کوردو کوردستان، وەرگێڕانی عبدولکەریم محەمەد سەعید، مطبعة أسعد، (بغداد: ١٩٩١)، ل ٧١.

(٣) جورج كونتينو: المرجع السابق، ص ص ١٥٥- ١٥٦.

(٤) جمال رشيد أحمد: لێ کۆلینەوەیەکی زمانەوانی، ل ٢١١.

(٥) سامي سعيد الاحمد: المستعمرة، ص ٧٥.

الشركة التجارية بوجود الشهود والأختام[1]، والمعاملات التجارية تقوم بها طبقة من الناس تعرف باسم (تام كارو)[2]. وهي تعني القائم بالتجارة أو العمل، وكان ذا مركز مرموق وشخصية مهمة أملتها طبيعة اعماله المتنوعة في مجتمع كان للتجارة فيه المقام البارز، وقد شملت اعمال التاجر اضافة الى القيام بممارسة نشاطات البيع والشراء للمواد والسلع التي يحصل عليها من داخل البلاد وخارجها، قيامه بدور الممول ايضاً لقاء نسبة معينة من الفوائد والارباح التي يجنيها، اضافة الى ذلك كان يقرض الناس المال بفائدة معينة ويقوم بدور الوسيط في العقود والصفقات التجارية بين الاطراف المختلفة كما كان يقوم بدور الصراف والمرابي ايضاً[3].

وقام التاجر بدور الوكيل للدولة في بعض الاعمال التجارية ولاسيما فيما يتعلق بنشاطه في الخارج[4]، ويبدو أن مهارة التاجر وخبرته الطويلة في الاعمال التجارية قد دفعت الحكومة الى ان تعهد اليه القيام بالصفقات التجارية نيابة عنها بالمقابل كان التاجر يتقاضى الاجور والمستحقات المعينة له فضلاً عن الامتيازات الاقتصادية كمنحه قطع الاراضي الملكية[5]، ومن الامثلة على دور الوكيل الذي يقوم به التاجر فيما يتعلق بنشاطه في الخارج وبأسم الحكومة رحلة التاجر (كوس- كيبا) فانه كان يوكل من قبل القصر في نوزي للاشراف على الرحلة التجارية منطقة اللولويين وكان معه الفضة العائدة الى (هزمي- تيسوب) ابن الملك[6]، وعلى هذا يمكن القول بان

(1) Zaccagnini,: Op. Cit, P. 179.

(٢) من الملاحظ هنا ان مصطلح (Tam- karu) تتكون من مقطعين فـ (كار) تعني العمل وهي كلمة كردية و (تام) تعني القائم به.

(٣) ينظر: هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٣٢٦؛ عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٣٨٩.

(4)Zaccagninni Op. Cit, P. 181.

(٥) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٣٨٩.

(6) Zaccognini, O. Cit, P. 180.

التاجر هذا (اميناً عاماً) حسب قول المؤرخ (بولاني) لأشرافه التام فيما يتعلق بهذه العملية التجارية من تسليم الاجور والنفقات ويقبل الرهن وتيسر النقل ويتحمل مسؤولية الاموال والبضائع التي يعهد بها الى من يحملها[1].

شكلت المواطن الاولى المراكز الرئيسية في الاتصالات التجارية الخارجية عبر بلاد اسيا الصغرى، حيث ايدت النتائج الناجمة عن التنقيبات الاثرية في مدينة كانيش القديمة (كول تپه)[2]. في الاناضول ماذكر عن النشاطات والتنظيمات التجارية الواسعة مع البلاد، وسجلات تعود لعدد من التجار كانوا يزاولون الاعمال التجارية، فمن خلال السجلات الوثائقية التي وردت على الرقع الطينية المكتشفة فيها ظهرت انها تحوي الدور الكبير الذي لعبه الحوريون في النشاطات التجارية في مجالات الاستيراد والتصدير وذلك بتعاون بعضهم مع البعض ومع الاشوريين المقيمين هناك[3]، الى جانب دور التجار السوباريين كما وردت في الوثائق المدونة[4].

تمكن هؤلاء التجار من تأسيس مشروع تجاري منظم قام بالاستيراد والتصدير على نطاق دولي، وفيما يتعلق بالاعمال التجارية من طلبات البيع والشراء ووثائق دين وقوائم بالمواد والبضائع المتوفرة بالمخازن واتفاقيات نقل البضائع ونقل ملكية وعقود توكيل لتمويل مشاريع تجارية وقوائم حسابات[5]، ومن تلك النصوص التاريخية تظهر لدينا دور التجار البارزين كالتاجر الحوري (أنشيرو) الذي كان من

(١) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٣٢٦.

(٢) كانيش: تقع شمال قيصرية في الاناضول في الاقليم الذي يسمى كبدوكيا في تل واسع، عثرت على سجلات و وثائق تشمل النشاطات والتنظيمات التجارية والتي كانت حوالي (١٤٠٠٠) رقيم. للمزيد ينظر: هاري ساكز: قوة اشور، ص ٥٢.

(٣) منير طه: المرجع السابق، ص ١١٠.

(٤) سامي سعيد ألاحمد: المستوطنات الاشورية في اسيا الصغرى، ص ٧٥.

(٥) سامي سعيد ألاحمد: التجارة، ص ١٨٩.

التجار ذوي النفوذ الكبير في كانيش يدير تجارة واسعة في الحبوب والمنتوجات الزراعية المختلفة ويقوم بشراء المحاصيل والسلع الاخرى مقدماً من الفلاحين والصناع ويقرضهم بأسعار فائدة عالية جداً[1].

أن تلك النشاطات التجارية كانت تنظم من قبل هيئة معينة تجارية في (كانيش) والمراكز التجارية الأخرى تسمى (كارم)، وكان التجار الذين يؤلفون الكارم تجاراً من القطاع الخاص[2]، من التجار الاغنياء ولاسيما الاشوريين والحواريين والذي كثيراً ما نجد تعاوناً مشتركاً فيما بينهم تقوم على اساس المصالح المتبادلة فيما بينهم، وفي الواقع ان هذه الهيئة كانت أشبه مايكون بالغرفة التجارية كما في الوقت الحاضر، حيث كانت تقوم بادارة شؤون التجار، كما إن هذه الهيئة كانت مسؤولة عن سلامة سير القوافل التجارية، وكما كانت لهيئة الكارم بنايات للاجتماعات، ومعابد ومزارات للعبادة الى جانب اماكن مخصصة للخزن واصطبلات لاستراحة حيوانات النقل، كما قامت الهيئة بتجهيز محطات الاستراحة، وتحديد اسعار الفوائد على القروض المتعاقد عليها وكذلك من واجباته تسوية الديون[3]، وتبادل العملات والصيرفة ومراكز للاستيداع و بذلك اعتبر مجمعاً كبيراً لامور المال والتجارة وكان لها احتكار التعامل ببعض السلع الرئيسية و ان تفرض ضريبة التصدير عليها[4].

وعندما كانت البضاعة تصل الى كانيش كانت تسجل ثم تفرض عليها الضرائب من قبل الكارم ومن ثم يمكن بيعها، وكانت على الاغلب تباع السلع مقابل الفضة أو الذهب احياناً، وكان يمكن ان يكون الدفع بالنحاس او الصوف الذي كان يباع ثانية مقابل المعادن الثمينة، وكانت مجمل الارباح الكلية للقافلة كبيرة حتى كانت تصل الى

(١) سامي سعيد ألاحمد و رضا جواد الهاشمي: تاريخ الشرق، ص ٢٣٥.

(٢) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٥٨.

(٣) منير طه: المرجع السابق، ص ص ١١٠- ١١١.

(٤) حسن النجفي: المرجع السابق، ص ٤٢.

مائة في المائة في القصدير والمنسوجات[1]، وكان لحكام المدن الاناضولية التي سكنها التجار في آسيا الصغرى السلطة العليا في اقطارهم وكانوا يراقبون فعاليات هؤلاء التجار بكل دقة وكان التجار يتجذبون اي صدام مع مصالح الحكام المحليين خوفاً من فقدان مصالحهم التجارية، ويراعون الانظمة والقوانين، كما ان الحكام المحليين قد جهزوا الحماية للقوافل المارة باراضيهم وكذلك أدلاء لها[2]، وكان بعض التجار يرغبون البقاء في الاناضول ويتزوجون هناك يمكثون مدة أطول كما نجد ذلك عند تزويج تاجر حوري ابنته من تاجر اشوري[3].

رابعا: اثر السلطات السياسية والغزوات على النظم التجارية

١- اثر السلطات السياسية على النظم التجارية/

لقد كانت التجارة مصدراً اساسياً للمواد الاولية التي بدونها كان من الصعب خلق الحضارة الراقية، إلا انها كانت في العصور المبكرة عرضة للمخاطر حتى قيام الدول والامبراطوريات التي أخذت تحمي طرق القوافل التجارية البرية وتحمي الطرق البحرية، اضافة الى هذا فقد تدخلت السلطات السياسية في تنظيم التجارة و وضعت لها القواعد والاصول[4]، فالواقع التاريخي للمناطق الكردية تشير الى ظهور العديد من السلطات السياسية والدول الكردية كل ذلك نتيجة للتطور الحاصل في البنية الاقتصادية وانعكاسها على البنية الفوقية ونشوء حضارات معروفة في تلك المناطق معتمدةً على التجارة وتطويرها، فالسوباريون الذين حكموا اجزاء من كردستان الشمالية تعد حضارتهم من أقدم حضارات العالم وسميت البلاد التي عاش فيها بـ(سوبارتو)، لم تكن

(١) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٥٨.

(٢) سامي سعيد ألاحمد و رضا جواد الهاشمي: تاريخ الشرق ، ص ص ٢٣٦- ٢٣٧.

(٣) سامي سعيد ألاحمد: المستعمرة، ص ٧٦.

(4) Simkin: Op. Cit, P. 5.

تقل حضارة عن حضارتي بابل ومصر القديمة ولاسيما من خلال تنظيماتهم التجارية التي افاد منها الاقوام الاخرى كالأراميين[1]. الذين اقتبسوا من السوباريين انماط حضارتهم في مجالات التجارة والبناء الحضاري[2].

والحوريون الذين حكموا قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة أجزاء من كردستان الوسطى والشمالية اتخذوا من مراكز الاستيطان ذات المواقع الجغرافية الهامة مراكز حضارية لهم حيث اتخذوا من مدينة دياربكر مركزاً تجارياً لموقعها الهام[3]، وكان أمل الدولة الميتانية أن يصبح لها ضلع في المسار التجاري للشرق الادنى القديم، لاسيما أن موقعها وامتدادها في اجزاء واسعة من كردستان، قد سمح لها بمركز تجاري متوسط يمكن أن تتحكم به في مداخل التجارة الخارجية وان تنافس به مصر ايضاً[4]، ولهذا قال عنها المستشرق (جورج رو): ((كان الحوريون وقادتهم الميتانيون أكثر شعوب الشرق نشاطاً))[5]، وقد انتهجوا سياسة ناجحة مع التجار وذلك عندما ساعدت الدولة هؤلاء التجار وسهلت امورهم ولاسيما الذين بدأوا باستثمار ما متراكم لديهم من رؤوس اموال في مجال التجارة الخارجية، إلا أن ذلك لايعني ان الدولة قد تخلت نهائياً عن دورها في القطاع التجاري بل ظل جزء كبير منه تحت سيطرتها، وهكذا فان الدولة اهتمت بتنظيم وادارة الشركات التجارية، وقد كان عقد الشراكة مع التجار والاشراف على العمليات التجارية معروفاً لدى الحوريين، وان الشركاء لم يكن

(١) الاراميون: من القبائل الرحل الذين هجروا من بلاد العرب واستقروا في وسط وشمالي سوريا، و كونوا دولتهم فيها واصبحت دمشق مركزاً للدولة واستمرت دولتهم الى ان اسقطها الاشوريون سنة ٧٣٢ قبل الميلاد. ينظر: محمد عصفور: المرجع السابق، ص ٢٨٢- ٢٨٣.

(٢) عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ١٨٥.

(3)Adil Tekin: Diayrbakir, (Istanbul: 1971), P. 50.

(٤) محمد بيومي مهران: دراسات في تاريخ الشرق الادنى القديم ، (القاهرة: ١٩٧٩)، ص ٢١.

(٥) العراق القديم، ص ٣٤٣.

يتحتم عليهم ان يكون أساس اشتراكهم رأس مال نقدي، بل كثيراً ماكان هدفهم اقتراض المبلغ اللازم لتنفيذ المشروعات، خلال هذه العمليات التي تمت باسم الدولة، التي أدارت التجارة وسهلت امور التجار وتنظيم العلاقات التجارية وحركة القوافل وتنظيم عمليات التبادل[1].

وقد تضمنت الوثائق المدونة أسماء العديد من العوائل الذين كانوا يزاولون الاعمال التجارية في جنوبي كردستان في منطقة (كركوك)، امثال (گيبل، شارو يوهيشيتي سينا، إينيكا، وولو، موكرى، إيشوب آكواتيل، يوقيتاى هاسيب، تيللا پياتيشينى، تيشاناى)[2]، وقد كانوا متميزين اجتماعياً وبفضل ما قامت به السلطات السياسية لتنشيط حركة التجارة، وكان للتجار مسكن خاص في حارة خاصة بهم كما وردت في النصوص التاريخية[3].

اما الكوتيون[4]. الذين سكنوا كردستان الجنوبية لاسيما شرق الزاب الصغير ومناطق شاسعة من (أرابخا)، فقط كانوا شعباً نشطا في التجارة ولهم باع فيها حتى غدت (ارابخا) احد أهم المراكز التجارية[5]، ولم تكن دور السلطات السياسية الكاشية اقل شأناً في الاهتمام بالتطور التجاري وهم الذين كانوا يحكمون كردستان الشرقية

(1) Zaccagnini: Op. Cit, PP. 181- 184.

(٢) خوبەيب نادر: ميتانيەكان، گۆڤارى هەزارمێرد، (سلێمانى: ٢٠٠٢)، ژمارە ٢، ل ٣٩.

(٣) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٩٣.

(٤) الكوتيون: أقدم السكان في كردستان الجنوبية و كونوا دولة شملت ايضاً دويلات المدن السومرية والأكدية من خلال توسعهم بقيادة ملكهم (أبلو- لو- ميش) سنة ٢١٩٨ قبل الميلاد، واستمروا يحكمون حوالي قرن من الزمان وبالتحديد الى سنة ٢١١٦ قبل الميلاد، و كانوا يحكمون بلاد مابين النهرين من مراكزهم في كردستان ولم يحكموها مباشرة. للمزيد ينظر: جمال رشيد احمد: كركوك، ص ٣٠، احمد سليم: في تاريخ الشرق، ص ٨٠.

(٥) جمال رشيد احمد: كركوك، ص ٢٨.

ولاسيما منطقة (لورستان) وتوسعوا بنفوذهم حتى وصلوا لبلاد (بابل)[1]، فقد اتبعوا أساليب في سبيل التقدم التجاري نذكر منها حرصهم الشديد في المحافظة على الطرق التجارية وتكوين علاقات تجارية مع البلدان المجاورة لهم كالحيثيين في اسيا الصغرى والفراعنة في مصر[2]، وفي المجال الداخلي اعفاء السكان من عدد كثير من الضرائب والتخفيف من الضرائب الاخرى واعفاء الافراد من اعمال السخرة وتشجيع الافراد في العمل اضافة الى ذلك قام ملوكهم بالمشاريع العمرانية والاقتصادية، ولعل سياسة الكاشيين الاقتصادية قد أثرت وبشكل ملفت للنظر على المدن التابعة لهم[3]، اضافة الى الدور المهم الذي لعبته السلطات السياسية في الدولتين اللولوبية والميدية من خلال اعمالهم الاقتصادية، كما اشارت الى ذلك الوثائق التاريخية[4].

وقد كان للسلطات الاخرى الحاكمة في بلاد الكرد دورها ايضاً في الاهتمام بالتجارة، نذكر منها الدولة الاشورية التي حكمت اجزاء واسعة من كردستان[5]، ولاسيما من خلال اهتماماتهم الزائدة بالطرق التجارية البرية منها او البحري[6]، وخاصة ماقام به ملكهم (سنحاريب) [7]، الذي بلط شوارع مدينة أربيل وكانت الطرق عريضة ومعبدة بالحجارة مما يسهل سير العجلات و العربات التجارية في كل موسم من

(١) محمد عصفور: المرجع السابق، ص ٣٦٩.

(٢) سامي سعيد الاحمد: فترة العصر الكاشي، مجلة سومر، مج ٣٩، ص ١٤٧.

(٣) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٩٥.

(٤) ينظر: محەمەد ئەمين زەكى: خولاصه، ج ١، ل ل ٦٩، ٨١.

(٥) هالاي ساكز: قوة آشور، ص ١٥.

(6) Simkin: Op. Cit, P. 6.

(٧) سنحاريب: الملك الاشوري الذي حكم من (٧٠٥- ٦٨١ ق. م)، شيد القصور والجنائن في نينوى واهتم بايصال قنوات المياه النقية الى المدن ولاسيما مدينة أربيل، وكان معروفاً بقساوته ولهذا قتل عقب ثورة ضده. ينظر: هاري ساكز: عظمة بابل، ص ص ١٥١- ١٥٣.

مواسم السنة، اضافة الى انشائه للسفن التجارية[1].

ولكن مايؤخذ على السلطات السياسية الاشورية العنف الذي مارسوه في أمورهم حيث كانوا يفضلون السخرة على المبادلة وكانوا يرهقون التجار بالرسوم[2]، إلا ان ذلك لم يقلل من دورهم التجاري ولاسيما اهتماماتهم الكبيرة بالتجارة الخارجية والاشراف على الصادرات والواردات للبلاد[3]، وقد ساعدوا التجار في فتح المراكز التجارية في جبال (زاگروس) و(الاناضول) لتيسير الحصول على السلع والمواد الاولية[4].

ومن السلطات السياسية الاخرى التي اهتمت كثيراً بالطرق وشبكة النقل والمواصلات الأخمينيون الذين حكموا اجزاء واسعة من بلاد ايران واسيا الصغرى وبلاد الكرد[5]، حيث اهتموا كثيراً بالطرق البرية منها والبحرية، إلا ان الطرق البرية المهمة التي انشأها الاخمينيون والاستفادة من الطرق القديمة قد ربطت اجزاء الامبراطورية[6]، ويعود الفضل للملك دارا الاول (داريوس) الذي حكم لسنوات (٥٢١- ٤٨٦ ق. م) بانشاء (الطريق الملكي) الذي يمتد على طول (١٦٧٧) ميلاً والذي يربط بلاد بابل بكردستان ثم ايران وبلاد الشرق[7]. و بفضل جهوده هذه انتعشت الحركة التجارية في اجزاء مختلفة واهتم كثيراً بحماية هذا الطريق، وقد استعان بالعمال الميديين لانشاء الطرق، ولذلك يعد من اعظم الملوك في الشرق، نظراً لنجاحه في ميدان التجارة[8]. أما بصدد اهتماماتهم بالطرق النهرية فقط قام الاخمينيون باقامة السدود والجسور على

(١) احمد سوسة: المرجع السابق، ج ٢، ص ٩٧.

(٢) جورج لوقران: المرجع السابق، ص ١٤.

(٣) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٥١.

(٤) نفس المرجع، ص ص ٥٤- ٥٥.

(5)Simkin: Op. Cit, P. 5.

(٦) طه باقر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٢٠.

(7) Simkin: Op. Cit, P. 6.

(٨) محمد عصفور: المرجع السابق، ص ٤١١.

نهر الخابور، لتمدد الى مسافات بعيدة على جانبي النهر ومن ابرز ملوك الأخمينيين اهتماماً بهذا الجانب الملك دار الثالث الذي حكم لسنوات (٣٣٥- ٣٣٠ ق. م) [١]، الأمر الذي أدى الى إنتعاش التجارة في المنطقة وهذا ما أكده المستشرق (دونالد ولبر)، وذكر ايضاً مدينة همدان اصبحت من أهم المراكز التجارية للدولة الأخمينية[٢].

اما عن دور الدولة الفرثية[٣]. فقد كان واضحاً من خلال الاهتمام بالتجارة وطرقها، فهذه الدولة التي حكمت حوالي خمسة قرون وأمتد حكمها من شرق إيران الى نهر الفرات غرباً وجزءً كبيراً من كردستان، مع ملاحظة الاتساع والتقلص في حدودها تبعاً للظروف السياسية التي عاشتها هذه الدولة، والتقاليد الحضارية التي سايرتها لمناطق نفوذها والحرية التي اعطتها للنشاط التجاري ولاسيما ابقائها على الصلات الوثيقة مع شعوبها وجيرانها من الدول في الكثير من الاحيان[٤]، أهتم الفرثيون كثيراً بتنظيم طرق المواصلات وتحسين وسائل النقل واقامة المحطات التجارية على الطرق الخارجية والداخلية فتدفقت الارباح على البلاد ونشطت الحركة الاقتصادية في جميع المدن التابعة لها[٥]، وكانت كردستان واسطة مهمة للتجارة الدولية بين الشرق والغرب في عهد الدولة الفرثية حيث البضائع المهمة كالحرير والبهار والعاج والروائح العطرية، ولاسيما من خلال دور السلطات الفرثية في الأمن في القرن الاول قبل الميلاد حيث كان لذلك

(١) عبدالقادر عياش: المرجع السابق ص ١٨٥.

(٢) ايران ماضيها وحاضرها، ترجمه عن الانجليزية عبدالنعيم محمد حسنين، مكتبة مصر، (القاهرة: ١٨٧٨)، ص ٢٩.

(٣) الدولة الفرثية: أو البارثيون الذين يعرفون في التاريخ ايضاً باسم الأرشاكيين نسبة الى ملكهم الأول، كانوا في الاصل من قبيلة ساكايى القاطنة شرقي بحر قزوين ثم سيطرت بعد ذلك على اقليم بارثاوا (خراسان) الذي كان تابعاً للدولة الاخمينية، ودامت (٢٤٨ ق. م- ٢٢٦م). للمزيد ينظر: دونالد ولبر: المرجع السابق، ص ٣٨.

(٤) سامي سعيد الاحمد و رضا جواد الهاشمي: تاريخ الشرق، ص ١٤٨.

(٥) عامر سليمان واحمد الفتيان: محاضرات في التاريخ القديم، ص ٢٢٦.

السلم أثر بالغ في الحياة الاقتصادية[١]، وازدادت شهرة الطرق التجارية ومنها الطريق التي كان ينطلق من سلوقيا مروراً بنصيبين ومنها الى ارمينيا وطريق آخر يبدأ من سلوقيا الى همدان[٢]، ومما ساعد التجارة الشحن الذي طرأ في وسائل النقل والاعتناء بالمحافظة على الطرق وسلامتها[٣].

لقد كانت للعلاقات السياسية بين الدولة الفرثية والصين دوراً في تقدم العلاقات التجارية التي توجت باتفاقيات تجارية مع امبراطورية الصين بحدود عام ١١٥ ق. م. التي منحت بموجبها تسهيلات تجارية، وبدأت التجارة الصينية بالانسياب الى اقاليم الامبراطورية الفرثية وأخذ طريق الحرير بالازدهار، كذلك كانت هنالك علاقات تجارية مهمة مع الدولة الرومانية، من خلال كميات النقود الرومانية المكتشفة في بندينجين (مندلي) وهذا يشير الى مدى حجم التجارة الكبيرة بين الدولتين ومدى ماوصلت اليه التجارة في بلاد الكرد[٤]، ولاسيما في ظل الادارة الشبه المستقلة التي كانت إمارات منطقة كردستان ومنها امارة (حدياب)[٥]. التي تقع بين الزاب الصغير و (نصيبين) وقاعدتها (اربيل)، هذا الاستقلال الذي تمتعت به المدن الكردية انعكس على الجانب التجاري وديمومة النشاطات التجارية المختلفة فعمرت البلاد وكثرت ثروة الناس[٦].

(١) طه باقر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٨٨.

(٢) سامي سعيد الاحمد و رضا جواد الهاشمي: المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٣) طه باقر: المرجع السابق،ج٢، ص ٤٨٨.

(٤) سامي سعيد الاحمد و رضا جواد الهاشمي، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٥) امارة حدياب: اوكما في المصادر العربية القديمة (حزة) فموقعها بين الزاب السفلي وتمتد حتى مدينة نصيبين وكانت قاعدتها اربيل التي حكمها امراء مستقلون ادارياً وتابعين كأمارة استكفاء للدولة الفرثية، ينظر: آدي شير: تاريخ كلدو واثور، مج ١، ص ١٧٩.

(٦) علي ظريف الأعظمي: تاريخ الدول اليونانية والفارسية في العراق، تقديم وتعليق عزة رفعت، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، (بورسعيد: ٢٠٠١)، ص ٣٦.

وحين جاء الساسانيون[١]. عقب سقوط الفرثيين سنة ٢٢٦م عملوا على تنشيط التجارة واصبحت البلاد مركزاً تجارياً وصلت بين آسيا واوربا[٢]، واهتم الناس بالامور الاقتصادية ولاسيما التجارية وتبادلوا السلع التجارية مع غيرهم من سكان العالم القديم[٣]. لقد اهتمت السلطات الساسانية بالطرق التجارية ومنها اهتماماتهم بالطريق الملكي وحمايته من اي هجوم عليه ماجعلتها ذات مكانة مرموقة [٤].

ومن ناحية أخرى نجد ان الملك الساسانى نرسي (٢٩٣- ٣٠٣م) قام بتشجيع التجار ودفعهم الى إستيراد البضائع الغربية عبر مناطق بلاد الكرد، وهكذا بدأت حركة التجارة تنشط وتزداد أهميتها ولاسيما بعد عقد الملك نرسي اتفاقاً تجارياً مع الامبراطور الروماني (دقلديا نوس 305-284 Diocletianم) على أن تكون مدينة (نصيبين) وحدها مركزاً حراً للتبادل التجاري بين الدولتين، وكان هنالك مراكز اخرى للتبادل التجاري والتي تردد اليها البضائع من الهند و الصين ايضاً[٥]، وقد استمرت اتفاقيات الصلح مابين هذا الملك والامبراطورية الرومانية قرابة اربعين سنة فمن خلالها اصبحت التجارة الحرة تنشط بشكل ملفت في كردستان[٦]، رافقتها نشاط ملحوظ في حركة الأسواق، حتى ان (نصيبين) اصبحت مركزاً مهماً للتبادل التجاري وعمل التجار على اقتناء الاموال الكفيلة لاستثمارها في المشاريع التجارية ونقل البضائع بين

(١) الساسانيون: دولة فارسية حكمت ايران والعراق واجزاء واسعة من كردستان (٤٢٦- ٦٥١) للميلاد، أسسها أردشير الأول بعد القضاء على الدولة الفرثية ومن اشهر ملوكها شابور الاول وكسرى انوشروان. للمزيد ينظر: دونالد ولبر: المرجع السابق، ص ص ٤٢- ٤٧.

(٢) حسين قاسم العزيز: البابكية، دار المدى للثقافة والنشر، (دمشق: ٢٠٠٠)، ص ٨٧.

(٣) علي ظريف الاعظمي: المرجع السابق، ص ص ٦٠- ٦١.

(٤) طه باقر وآخرون: تاريخ ايران القديم، ص ١٧٥.

(٥) آرثر كريستنسن: ايران في عهد الساسانيين، ترجمة يحيى الخشاب، راجعه عبدالوهاب عزام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت: ١٩٨٢)، ص ١١٦.

(6) Sam Kerr: The Sassanian dynasty, (Ce 224- 641), (Sydney: 2002), P. 42.

الدولتين الساسانية والرومانية[١]، فالسلع الهندية و الصينية ولاسيما الاقمشة والمنسوجات والحرير والجلود كان من اهم البضائع التجارية المتبادلة ونتيجة لهذا التبادل التجاري انتعشت المدن الاخرى في كردستان[٢].

٢- اثر الغزوات على النظم التجارية/

أما بالنسبة للغزوات على بلاد الكرد خلال العصور القديمة فكانت تشكل عائقاً كبيراً للتطور التجاري، لما كان يصحبه من الدمار والخراب والأضرار بالبنى التحتية وسد الطرق التجارية والاضطرابات التي قد تلحق الغزوات[٣]، ولاسيما إذا كان الموقع الجغرافي لكردستان كانت قريباً ومجاوراً لدول كبرى ومتحاربة فيما بينها، او قد تكون لقمة سهلة للهجمات الخارجية والتي تحول دون الاستمرار في التبادل التجاري. وعلى الرغم من أن الملوك والحكام لم يسيروا نهجاً موحداً في التعامل مع المعطيات الحضارية او مدى الاهتمام بالنشاط التجاري كما نلاحظه لدى الدولة الأكدية التي نجدها في بعض الاحيان انها كانت تدخل في صراع مرير مع الدولة الاشورية الامر الذي ترك اثاراً سلبية على المنطقة وبما صاحبه من نهب خيرات البلاد التي قام به الملوك الأكديون في اواخر الالف الثالث قبل الميلاد وتدهورت الاوضاع الاقتصادية في بلاد الكرد وامتلأت بالمقابل بلاط الدولة الاكدية بالذهب والفضة وانواع المعادن والسلع والمواد المختلفة والحبوب وما إلى ذلك، الأمر الذي ادى الى التخلف في البنى التحتية وبالتالي الى الحاق الخسائر الكبيرة بالتجارة، الامر الذي اثار حفيظة الكوتيين وسعوا جاهداً لاستعادة ما نهب من البلاد[٤].

(١) ينظر: أدي شير: تاريخ كلدو واثور، مج ٢، ص ٢٦٥.

(٢) حسن پيرنا: تاريخ إيران قبل أز أسلام، چاپ سعدى، (تهران: ١٣٨٣)، ص ٢٤٥.

(٣) ادي شير: تاريخ كلدو اثور، مج ١، ص ٨٤.

(٤) جمال رشيد أحمد: كركوك، ص ص ٢٨- ٣٠.

على الرغم من التقدم التجاري لبلاد الكرد في العصر الاشوري إلا ان ذلك كان يصاحبه العنف الذي مارسه ملوكهم أملاً في السيطرة على المناطق التي تتوفر فيها المواد الاولية والاستحواذ الكامل على الطرق التجارية، كما نجد ذلك عند تتبعنا لأخبار ملوكهم منهم الملك شيلمنصر الرابع (٧٨١- ٧٧٢) قبل الميلاد، عندما شن هجوماً شرساً على كردستان الشمالية، أملاً في السيطرة على الطرق التجارية المهمة ومراكز المواد الاولية في منطقة بحيرة (وان) و(دياربكر) وبذلك دخلت البلاد في حالة كساد اقتصادي[١]، وكانت المحاولات الاشورية لاتتوقف وانما كل فترة تعاود ملوكهم الكرة[٢]، وكما قام الملك تگلات پلاسر الثالث (٧٤٥- ٧٢٦) قبل الميلاد بالهجوم على المملكة الميدية وغنم غنائم لاتعد ولاتحصى ومن ضمنها وسائل النقل التجارية من الحمير والبغال والاحصنة و التي أضرت كثيراً بالتجارة[٣]، ويجدر بالذكر ان الاشوريين كانوا شعباً طغت عليهم الناحية الحربية في معظم عهوده التاريخية وبرزوا في هذا الناحية بروزاً واضحاً حتى أثروا على مجرى احداث التاريخ، ومع هذا فاننا لاننكر الاهتمام الاشوري والجهود التي بذلوها لتأمين استمرارية وصول البضائع الهامة وبكلفة اقل.

وقد كان للموقع الجغرافي قديماً تأثيره ايضاً لوقوعه بين الدول الايرانية المتعاقبة واليونان والرومان، لذا كان عرضة للغزوات من هنا أو ذاك، وكانت المدن دائمة التعرض لهجماتها حتى أصبحت كردستان تجزء فيما بينهم، وعلى سبيل المثال نجد أن مدينة (حصن كيفا) كانت الحد بين الاراضي اليونانية والاراضي الاخمينية من الجهة الشمالية، فموقعها المشرف على الطرق التجارية الرئيسية جعلها قروناً ذات شأن ستراتيجي عظيم[٤]، في حين اتخذت اليونان من (نصيبين) قلعة امامية ازاء الحدود

(١) منير طه: المرجع السابق، ص ١١٥.

(٢) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٣٢٢

(٣) آدي شير: تاريخ كلدو واثور: مج ١، ص ٨١.

(٤) شترك: مادة حصن كيفا، دائرة المعارف الاسلامية، ج ٧، ص ١٤٤.

الفرثية[١]، وأصبح سكانها دروعاً بشرية في حروبهم، و تعرضت المدن لكوارث الحروب التي كانت تقع تارة بيد هؤلاء وأخرى بيد أولئك وبعد أن يصيبها الخراب والدمار تنهب ويسبى أهلها، أما في حالات السلم تكون مدينة نشطة تجارياً[٢]، هكذا كانت الحال بين الدولتين الاخمينية واليونانية، تصبح كردستان بين المطرقة والسندان وبالتالي تحد من التطور الاقتصادي في البلاد وتؤثر سلبياً على مستوى معيشة السكان، ومنها ما شهدت ابرز واشهر المعارك في التاريخ القديم وذلك عقب المحاولة الفاشلة لوقف القتال بين الدولتين، فقد حشد الأسكندر المقدوني[٣]، قواته سنة ٣٣١ قبل الميلاد في مواجهة الجيش الأخميني في سهل (گواگا ميلا) بقرب اربيل وانتصر فيها[٤]، وفر الملك الأخميني دارا الثالث هارباً بعد أن دفن كنزه في قلعة اربيل، إلا ان هروبه لم يدم طويلاً حيث اعترضه احد قواد الاسكندر وإغتاله[٥].

بين الحين والآخر كانت كردستان تتعرض لهجمات الفرثيين والرومان والتي كانت نوعية العلاقات بين الطرفين تتسم في اغلب الاحيان بالحروب لذا كانت التجارة تتعرض هي الاخرى للتوقف، ففي عهد الملك الفرثي فرايتس (٧٠- ٥٧ ق. م) بدأت سلسلة من الحروب مع الامبراطورية الرومانية، وظلت هذه الحروب قائمة بصورة متقطعة

(١) ويگرام: المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٢) عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٣) الأسكندر المقدوني: ولد الأسكندر الكبير سنة ٣٥٦ ق. م، واعتلى العرش سنة ٣٣٦ ق. م وبدأ حملته على آسيا سنة ٣٣٤ ق. م وتوفي سنة ٣٢٣ ق. م وهو في السن الثالث والثلاثين من العمر. ينظر: طه باقر: المرجع السابق، ح ٢، ص ٤٤٠.

(٤) للمزيد عن هذه المعركة ونتائجها ينظر: سامي سعيد الأحمد و رضا جواد الهاشمي: تاريخ الشرق، ص ص ١٢٨- ١٢٩؛ خەسرو گۆران: كردستان له مێژوودا، وەرگێڕانی ئاسۆ كەریم، دەزگای چاپ و بلاوكردنەوەی موكریانی، چاپی یەكەم، (هەولێر: ٢٠٠١)، ل ١٠٣.

(٥) عبدالرزاق الحسني: العراق قديماً وحديثاً، مطبعة دار الكتب، (بيروت: ١٩٨٠)، ص ٢٣٧.

حوالي ثلاثة قرون، ذلك لأن الرومان لم يكتفوا بالمدن الكردية التي كانت بايديهم بل كانوا مصممين على التوسع اكثر والاستفادة من توسيع نطاق التجارة والسيطرة ايضاً على طريق تجارة الحرير الذي كان طرفه الغربي جميعه في أيدي الفرثيين[1]، وقد شن الامبراطور الروماني تراجان سنة ١١٥ للميلاد حملة كبيرة على الحدود الغربية للدولة الفرثية وحمل القوارب التي صنعت في (نصيبين) على عربات لنقلها الى (جزيرة ابن عمر) واحتل المناطق الجنوبية ودمر وغنم الغنائم الكثيرة[2].

اما الغزوات والحروب التي حدثت بين الساسانيين والبيزنطيين بين الحين لآخر كان لها أثر سلبي على التجارة ومنها الهجوم الشرس الذي قام به شابور الثاني (٣٠٩-٣٧٩ م) على مدينة (آمد) التي كانت بيد البيزنطينيين واصبح الأهالي ضحايا الدمار ولاسيما بعد مقتل أكثر أهلها نتيجة الحروب[3]، والتي كانت الحدود تتقلص وتزداد في مناطق بحيرة (وان) و(آمد) و(حصن كيف)ا و(نصيبين) و(اربيل) فتارة تكون بيد الساسانيين وتارة بيد البيزنطيين[4]، وعلى الرغم من المحاولات القليلة بينهما لتوطيد العلاقات التجارية[5]، إلا انها كانت في كثير من الاوقات تتوقف نتيجة للعلاقات العدائية فيما بينهم[6]. وبالتالي الحاق الخسائر الكبيرة بالتجارة في

(١) دونالد ولبر: المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢) محەمەد ئەمين زەكى: خولاصه، ج١، ل ٨٥.

(٣) طه باقر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٩٨.

(٤) للمزيد عنها ينظر: عبدالقادر أحمد اليوسف: الامبراطورية البيزنطية، الناشر المكتبة العصرية، (بيروت: ١٩٦٦)، ص ٨٩؛ عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ٣٣٧.

(5) Lapidus: A History of Islamic Societies, Second Edition, University Cambridge Press, (Cambridge: 1999), P. 38.

(٦) عبدالقادر أحمد اليوسف: علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر، منشورات المكتبة العصرية، (بيروت: ١٩٦٩)، ص ٢٦٠.

المنطقة[1]، مما كان ينتج عن ذلك من الارتفاع في الاسعار وعرقلة المواد الصادرة والمستوردة بسبب عرقلة طرق المواصلات فتشل بذلك فعالية الحركة التجارية في البلاد ويتوقف النمو التجاري وتسود الأضطرابات، كما فعلها سكان منطقة (اربيل) في نهاية القرن الثالث الميلادي ضد السلطة الساسانية، إلا ان ذلك لم يجدي نفعاً وشلت حركة التجارة ولاسيما بعد رحيل بعض السكان من مناطقهم الى أخرى خوفاً من السلطات الساسانية[2].

خامسا: الضرائب والواردات المالية

لقد شهد التطور التاريخي تغييراً بارزاً في الاتجاهات الاقتصادية لبلاد الكرد وعينت الدول دائماً بوضع نظام مالي دقيق يضمن لها التحكم في شتى انحائها وضمان موارد دائمة تساعدها في الحفاظ على قوتها، لذا فالمتوجبات الضريبية التي يجب أن تؤدى لم تكن ثابتة ابداً، فكانت تتغير حسب الظروف والاحوال، ومتطلبات الدولة المالية وبخاصة لتأمين النفقات الكبيرة التي كانت تتطلبها الحروب للدول والسلطات التي تعاقبت على حكم بلاد الكرد في العصور القديمة، مما كان يدفع بالدولة الى إرهاق رعاياها بمطالبتهم دفع المزيد من الضرائب، فمن الضرائب التي كانت تعتمد عليها الدولة ضريبة الجزية. نجد ذلك عند تتبعنا لاخبار الدولة الميتانية التي كانت تعتمد على هذه الضريبة[3]، كذلك الحال للكوتيين الذين فرضوا الضرائب على اهل المدن[4]،

(١) أسد رستم: الروم في سياستهم وحضارتهم، منشورات المكتبة البوليسية، (بيروت: ١٩٨٨)، ج١، ص ١٨٨ ومابعدها.

(٢) للمزيد عنها ينظر: مشيحازخا: كرونولوجيا اربيل، ترجمة وتحقيق عزيز عبدالأحد نباتي، دار ثاراس للطباعة والنشر، (اربيل: ٢٠٠١)، ص ص ١٥٦- ١٥٧.

(٣) جورج رو: المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(٤) احمد سليم: في تاريخ الشرق، ص ٨١.

والميديين ايضاً كانوا يعتمدون على هذه الضريبة ولاسيما في الاقاليم التي دخلوها بعد سقوط الدولة الاشورية سنة ٦١٢ قبل الميلاد[١]، اما الدولة الكاشية فكان اعتمادها بالدرجة الاولى على ضريبة الارض[٢].

كذلك الحوريون الذين كانوا يهتمون بالنشاط التجاري في جنوبي كردستان فقد فرضوا الضرائب على التجار ولكن نسبتها غير معروف[٣]، وكانت هناك ايضاً ضرائب على الماشية من الماعز والحمير والغنم وكانت السلطات المحلية تقوم بعمل احصاء عنها[٤]، والجدير بالذكر هنا ان النحاس والقصدير قد لعب دور النقود واستخدم لدفع الضرائب، وكانت مصنوعاتها نادرة ومعروفة، هذا بالاضافة الى استخدام الرصاص والمعادن الثمينة الاخرى كضريبة الدفع[٥]، ومنها على سبيل المثال العقيق الذي كان حجراً شائعاً جداً في بلدان الشرق الادنى في الالف الاول قبل الميلاد وأصله من الهند[٦]، في حين دلت السجلات التاريخية من منطقة نوزي على ان الضرائب التي كانت تدفع عن الممتلكات غير المنقولة كانت بالذهب[٧].

كانت أحوال بلاد الكرد الاقتصادية في عهد الدولة الاشورية تعاني من الضرائب الباهضة المفروضة عليها لأن واردات الدولة الرئيسية كانت تتكون من الضرائب المتنوعة وعلى الدوام كانوا يثقلون كاهل سكانها بالضرائب والاتاوات[٨]، وقد تضم

(١) مروان المدور: الأرمن عبر التاريخ، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت: ١٩٨٢)، ص ١١٩.

(٢) طاهر موسى عبدو محفوظ صالح مخيبر: بعض ملامح النظام المالي في العراق القديم، مجلة اداب المستنصرية، جامعة الموصل، (الموصل: ١٩٨٥) عدد ١٢، ص ٣٣٣.

(3) AL- Rawi: Op. Cit, P99

(٤) جماعة من علماء الاثار السوفيت: المرجع السابق، ص ٤٠٩.

(٥) نفس المرجع، ص ص ٤٠٢- ٤٠٣.

(٦) نفس المرجع: ص ٤١١.

(٧) سامي سعيد الأحمد: التجارة، ص ١٨٨.

(٨) جمال رشيد احمد: كركوك، ص ٤٠.

الضرائب الحقيقية التي كانت تجبى من المناطق التابعة مدفوعات مختلفة الأنواع، فقد كانت المنطقة التي يحتلها الاشوريون تدفع بصورة عامة بعد خضوعها مايسمى (تامارتو) والتي كانت نوعاً من الضرائب كتعويض عن نفقات الحرب، إضافة الى ذلك كانت هناك الجزية الحقيقية مايسمى (مندانو) التي كانت عبارة عن مبلغ محدد يرسل سنوياً بانتظام الى العاصمة الاشورية[١]، كما كان يدفعها الميتانيون بانتظام في عهد الملك الاشوري ادد نراري (١٣٠٤- ١٢٧٣ ق. م)[٢]، وعندما اصبحت المنطقة الشرقية من كردستان بايدي الاشوريين فرضت عليها من قبل الملك تگلات پلاصر الثالث (٧٤٧- ٧٢٨ ق. م) الضرائب على الرؤوس والتي شملت الثور والغنم والبغل وكانت تدفع بشكل منتظم سنوياً[٣]، وعندما اتيحت للملك سرجون الثالث (٧٢٢- ٧٠٥ ق. م) الفرصة لاخضاع عدة مدن ومقاطعات في قرميسين وهمدان فرض عليها الجزية بعد السيطرة الكلية عليها[٤]، كما فرض الملك اسرحدون (٦٨٩- ٦٦٨ ق. م) الجزية على المناطق الشمالية من ميديا وكان نوعية الجزية التي فرضها حددها باللازورد[٥]، في حين كان هناك نوع آخر من الجزية المفروضة على البلاد والمتمثلة بالرقيق التي فرضتها السلطات الاشورية[٦].

أضافة الى كل ذلك كانت هناك ضرائب مفروضة على الأفراد وعلى مواطني بلاد آشور الأصليين الذين يملكون الأراضي الاقطاعية فقد كان لكثير من الموظفين تخصيصات من الارض من الدولة وكان لبعض كبار الموظفين اقطاعيات واسعة جداً، وهذه الاقطاعيات تدفع عادة نسبة من غلالها الى الدولة كضريبة لها، على الرغم من

(١) هاري ساكز: عظمة بابل، ص ٢٩٧.

(٢) طه باقر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٦٦.

(٣) ادي شير: تاريخ كلدو اثور، مج ١، ص ٨١.

(٤) جورج رو: المرجع السابق، ص ٤١٧.

(٥) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٣.

(٦) جماعة من علماء الاثار السوفيت: المرجع السابق، ص ٣٣٨.

ان اراضي بعض الموظفين المحضوظين كانت تعفى من الضرائب، وكانت حصة من غلة الاقطاعيين توزع بشكل مباشر على العوائل المشتغلة والمرتبطة بالأرض وتبقى البقية بعد طرح اي مسؤولية للضرائب، تحت تصرف مالك الارض[١]، والتي كانت الدولة تعتمد عليها بصورة رئيسية ويعتبرها من اهم الموارد المالية للبلاد هذا اضافة الى ان التجار في العصر الاشوري كانوا يدفعون انواع الضرائب كضريبة البضاعة التي يجلبونها الى المدن[٢]، وضريبة الطريق والتصدير وضريبة التعمير للحصون والقلاع[٣].

الجدير بالذكر ان نظام الضرائب في العصر الآشور، كان نظاماً قاسياً وجائراً، فالقرارات التعسفية بحق الناس، وتحميلهم الاعباء الثقيلة، بفرض الضرائب الباهضة عليهم، حتى ان هذه الضرائب كانت تجبى في بعض الأحيان بصعوبة من قبل السلطات الاشورية، وهذا يعني تحميل الناس اكثر من طاقتهم وبالتالي عدم استطاعتهم أداء مايفرض عليهم، حيث كان لذلك ابعد تأثير على ظروف السكان المعيشية ونمط حياتهم من خلال استنزاف ثرواتهم.

لهذا واجهت السلطات الاشورية بعض التمرد من قبل السكان لفرض تلك الضرائب المجحفة عليهم ولعل ابرزها عندما رفضت المناطق الشمالية الاستمرار في دفع الضرائب للملك الاشوري آشور ناصر بال الثاني (٨٨٣- ٨٥٩ ق. م) والذي اشتهر بالقسوة والعنف[٤]، فاجتاحها، وخرب كل البلاد الواقعة على طول مجرى نهر الخابور وكردستان الشمالية واحرق المدن وذبح السكان[٥]، ومن ثم اخضع ايضاً المناطق الجنوبية ولاسيما منطقة زاموا بالطريقة الوحشية نفسها رداً على رفض سكان هذه المناطق إعطاء

(١) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٤٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٥٣.

(٣) سامي سعيد الاحمد: التجارة، ص ١٩٢.

(٤) أحمد سليم: في تاريخ الشرق، ص ١٢١.

(٥) عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ١٩٣.

الضرائب السنوية المجحفة عليهم للملك الاشوري اشور ناصرپال الثاني حتى اجبرت على دفعها من جديد[١].

استندت الادارة الأخمينية في بناء نظمها المالية الى تراث الادارات السابقة من فرضهم ايضاً الضرائب المتنوعة على المناطق الكردية، منها الجزية السنوية المفروضة عليهم[٢]، حيث ان كردستان كانت ملزمة بدفع قدر معين من الاموال سنوياً الى الخزينة الملكية، ويقدر مجموع ماكانت الولايات التابعة للامبرطورية الاخمينية تجمعها لخزينتها سنوياً حوالي ١٤,٥٠٠ تالنت (وزنة) من الفضة[٣]، وفرضت ايضاً ضرائب اخرى على الاراضي والحقول والماشية والمناجم والمصانع والتجارة[٤]، إلا ان الشيء الذي تجب الاشارة اليه هنا هو ان الضرئب التي فرضتها السلطات الأخمينية تطبق وفق القوانين التي كانوا يستندون عليها في جمع الضرائب[٥]، والتي كانت ضرائب مناسبة ومعقولة ولم تكن تثقل كأهل رعاياها[٦]، على نقيض ماتبين لنا من المحاولات الاشورية لجمع الضرائب بقوة وفرضها على سكان البلاد دون الرجوع الواضح والصريح الى القوانين.

أما الدولة الساسانية فتعتمد الى حد كبير على الضرائب كمورد مهم لوارداتها، إلا ان تلك الضرائب كانت عرضة للتغيرات وكانت اهم الضرائب المفروضة على البلاد

(١) للمزيد عن العنف الاشوري تجاه المناطق الكردية ومدى تعسفهم في اخذ الضرائب بالقوة يمكنك مراجعة: ئارشاك سافرستيان: كردو كردستان، وەرگێرانی ئەمین شوان، دەزگای چاپ و بلاوكردنەوەی ئاراس، (هەولێر: ٢٠٠٥)، ل ل ٣٤- ٣٦.

(٢) محەمەد مەردۆخی كوردستانی: سەرچاوەی پێشوو ، ل ١١٢.

(٣) سامي سعيد الاحمد ورضا جواد الهاشمي: تاريخ الشرق، ص ١٠٦.

(4) Simkin: Op.Cit, P. 6.

(٥) دونالد ولبر: المرجع السابق، ص ٣١.

(6) Simkin: Op. Cit, P. 6.

هي ضرية الارض[١]، وهي الضريبة على الأراضي الزراعية التي كانت الدولة تقوم بالمقاسمة على محصولاتها مع اصحاب الأراضي أو الزراع ولهذا كانت الطريقة هي المقاسمة والتي تتراوح مابين الثلث والسدس على الثمار والغلات[٢]، بحسب الخصوبة وجودة المحصولات الزراعية او ردائتها[٣]، وقد شرع الملك قباد بن فيروز (٤٨٧- ٥٣١م) في العدول عن هذا النظام أي المقاسمة وحاول ايجاد نظام المساحة بدلاً عنه، فأمر حينئذ بمسح الارض كافة من السهول والجبال ليصبح الخراج عليها إلا انه مات قبل اتمامه لهذا الامر[٤].

ولما اعتلى كسرى انوشروان (٥٣١- ٥٧٨م) العرش الساساني قرر استكمال مابدأ به ابوه من الغاء نظام المقاسمة وتنفيذه لنظام المساحة وكانت فحوى التغيير من النظام الاول الى الثاني ان الدولة عدلت عن جباية الضرائب عينا، مما كان يضطرها عند الضرورة الى الانتظار حتى تصرف البضاعة أو تفرض بعض ضرائب نقدية لمواجهة الظرف الطارئ، فتكون منذ البداية حاضرة لديها، هذا اضافة الى أن اختيار النظام الجديد سهل حاجتها الى الدفاع او الحاجة الحربية ولاسيما إذا علمنا الحروب الجارية مع مع الامبراطورية البيزنطية[٥]، فضلاً عما عرف عن كسرى انوشروان من الاهتمام بالزراعة وتنشيط حركة التبادل التجاري[٦]، فنظام المساحة بطبيعته يؤدي الى ان يشعر الزارع بالاطمئنان لأن يجني هو ثمار عمله واجتهاده، وتعود اليه بالفائدة لأنه لن يطلب

(١) ارثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١٠؛ دونالد ولبر: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) حسن پيرنا: تاريخ ايران قبل از اسلام، ج ١، ص ٢٣٨.

(٣) ارثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١٠؛ عبدالعظيم رضائي: تاريخ دهزا رساله ايران از ساسانيان تا انقراض آل زيار، چاپ اقبال، (تهران: ١٣٧٨)، ص ١٠٧.

(٤) مسكويه: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ، (بيروت: ٢٠٠٣). مج ١، ص ١٣٠.

(٥) نفس المصدر، مج ١، ص ١٣١.

(٦) علي ظريف الاعظمي: المرجع السابق، ص ٥٢.

منه إلا ان يدفع ضريبة معينة نقداً بالنسبة الى المساحة وأما المحصول فيصبح ملكاً له يتصرف فيه كما يشاء، ولايكون عرضة للتهديد من قبل السلطات الحاكمة طوال الوقت[١]، وموضع سعادة الفلاحين واصحاب الاراضي[٢].

كانت اجراءات كسرى تكمن في احصاء الجريب التي تشتمل عليها الارض، ومعرفة اصناف الغلات، وضبط عدد الاشجار ذوات الثمار من كرم ونخل وزيتون ورطب وحنطة وشعير وأرز وتركواما سوى ذلك من الغلات السبع، وقد وضع على كل جريب أرض من مزارع الحنطة والشعير درهماً، وعلى كل جريب كرم ثمانية دراهم وعلى كل جريب أرض رطب سبعة دراهم وعلى كل ستة اصول زيتون درهماً[٣].

وقد أمر كسرى بتدوين ما امر به من ضرائب المساحة وشروطه وكيفية جبايته في نسخ كثيرة قد فرقها على الجباة والموظفين المعنيين واحتفظ في ديوانه بنسخه منها، وفي الوقت نفسه حذر عماله بشدة من زيادة الضرائب على مافي نسخة الديوان[٤]، اضافة الى جعله في كل مدينة ديواناً خاصاً بالخراج تدون فيه اعماله ودخله وخرجه وله كتاب ومستشارون وجباة وعمال من أهل البلاد[٥]، كما قرر أن يجبى الخراج على ثلاثة اقساط في العام[٦].

وعلى الرغم من أن هذا التنظيم المالي أخذ بعين الاعتبار وضعية الارض وقربها وبعدها عن المدن عند تحديد مقدار الضريبة، فان هذا الاسلوب في الضريبة (المساحة) انفع للدولة من اسلوب (المقاسمة) [٧]. ويمكننا ان نستنتج على ضوء ذلك ان ضرائب

(١) مسكويه: المصدر السابق، مج ١، ص ١٣٠.

(٢) حسن پيرنا: المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(٣) مسكويه: الصدر السابق، مج ١، ص ١٣١.

(٤) صبحي الصالح: النظم الاسلامية نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، (بيروت: ١٩٧٨)، ص٣٣.

(٥) علي ظريف الأعظمي: المرجع السابق، ص ٦١.

(٦) صبحي الصالح: المرجع السابق، ص ٣٣.

(٧) ابن بطريق: التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، مطبعة الاباء اليسوعيين، (بيروت: ١٩٠٩)، ص ٨.

الارض هذه كانت تجبى لصالح الخزينة يضاف اليها حصة مالك الارض نفسه الامر الذي خفف من ظلم جباه الضرائب على الاقاليم الغربية ومن ضمنها بلاد الكرد باعتبارها غنية بمواردها الزراعية[١].

لقد كان عبث الضرائب على الاراضي الزراعية كبيراً جداً على الرغم من الاصلاحات المالية التي قام بها الملك كسرى انوشروان- كما أشرنا اليه- وذلك لأن الاقاليم الساسانية الغنية بالمحاصيل الزراعية مثل كردستان تقع عليها أكثر الضرائب، لهذا عمد بعض الملوك في بداية جلوسهم على العرش الساساني الى استرضاء سكان تلك الاقاليم الغنية والتقرب اليهم، ولكبت روح التمرد في نفوسهم قاموا باصدار أمر باعفاء الزراع عما تبقى بذمتهم من ضرائب متراكمة[٢]، كما فعل الملك الساساني بهرام الخامس (٤٢١- ٤٣٨م) الذي اصدر أمراً بالعفو عن الضرائب المتراكمة[٣]. التي كانت حوالي سبعين مليون درهم في عهده، وفي الوقت نفسه قرر تخفيض نسبة الضرائب على الارض بنسبة الثلث[٤]، وخلال الأزمات الاقتصادية الحادة التي كانت في بعض الأحيان تعصف بالبلاد نرى أن الملوك يقررون العفو الشامل عن ضريبة الارض[٥]، لكي لاتثقل على الزراع واصحاب الاراضي في تلك الاوقات العصيبة والبلاد تمر بازمات اقتصادية والغلاء في الأسعار والتضخم والقحط الذي يعم البلاد.

أما ضرائب الاشخاص أو الرؤس فهي تعد من أهم واردات الدولة المالية[٦]، وقد اعاد كسرى انوشروان النظر في مقاديرها وشروطها وعلى ضوء الاحصاء الجديد الذي اجراه، كان النظام الذي استقر عليه رأي الجماعة، والذي عهد اليه بتقرير الأمر،

(١) ارثر كريستنسن: نفس المرجع، ص ١١٢.

(٢) طه باقر وآخرون، تاريخ ايران القديم، ص ١٧٦.

(٣) عبدالعظيم رضائي: تاريخ ده هزار رساله ايران، ص ١٠٧.

(٤) طه باقر وآخرون: تاريخ ايران القديم، ص ١٧٧.

(٥) ارثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١٣؛ عبدالعظيم رضائي: المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٦) حسن پيرنا: تاريخ ايران قبل از اسلام، ج ١، ص ٢٣٩.

أصبحت ضريبة الرأس واجبة على كل رجل من سن العشرين الى الخمسين، واعفى من دون أو فوق ذلك وجعل لها نظاماً متدرجاً بتصنيفه على طبقات: اثنى عشر درهماً، وثمانية، وستة و اربعة، على قدر إكثار الرجل واقلاله، واعفيت بعض الطبقات من هذه الضريبة اعفاءً تاماً كطبقة الاشراف من اهل البيوتات ورجال الحرب ورجال الدين وكبار الموظفين والكتاب ومن كان في خدمة الملك وحاشيته وموظفي الدواوين[١].

كانت ضريبة الرؤوس أو الشخصية تحدد مرة واحدة بمبلغ سنوي محدد[٢]، إلا ان توزيع وتحصيل الضرائب تلك كثيراً ما كان سبباً في الجور من ناحية الموظفين وجباة الضرائب وتبعاً لهذا كانت مبالغ الدخل تتفاوت كثيراً من سنة لأخرى، فانه كان من الصعب عمل حساب دقيق مقدماً للحالة المالية[٣]، على الرغم من اختيار القضاة الكفوئين في الأقاليم لمتابعة قوانين الضرائب ومراقبة سير ادارة جباية الضرائب ومحاسبة الجباة والموظفين الذين يخالفون القوانين[٤].

ولم تكن الضرائب تفرض على الأراضي والأشخاص فقط، بل ان الدولة كانت تفرض ضرائب اخرى على التجارة حيث كان دخل الگمارك مورداً مهماً للدولة، وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية بين الدولتين الساسانية والبيزنطية لتسهيل تبادل جميع أنواع البضائع على أرض كردستان من خلال مرورها كدوائر الگمارك[٥]، وبالمقابل كثيراً ما أضطرت الدولة في اعقاب الحروب مع الدولة البيزنطية الى فرض بعض الضرائب الاستثنائية التي كان تقع جلها على الاقاليم الغربية وبلاد الكرد لانها كانت غنية بالموارد الزراعية والمنتوجات الاخرى[٦]، إلا ان مقادير هذا النوع من الضرائب لم يكن

(١) للمزيد ينظر: مسكويه: المصدر السابق، مج ١، ص ١٣١.

(٢) علي ظريف الاعظمي: المرجع السابق، ص ٥٣.

(٣) ارثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١٢.

(٤) حسن پيرنا: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٣٩.

(٥) ارثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١٣؛ حسن پيرنا، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٤٠.

(٦) أرثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١٢.

دائماً قابلاً للتحديد والتعيين، لتأثيرها بما يطرأ عليها من الاحوال والظروف.

وقد فرضت الدولة الساسانية الضرائب ايضاً على منجم المعادن[1]. اضافة الى الضرائب المنظمة من الهبات العادية، التي كانت تسمى (آيين) من التحف والاموال في عيدي نوروز والمهرجان[2]، والضرائب بصورة عامة كانت ثقيلة وعمليات الانتهاك عند جبايتها شائعة[3].

اما بالنسبة للضرائب التي فرضتها الامبراطورية البيزنطية على رعاياها من الأقاليم ومن ضمنها بلاد الكرد كانت بالدرجة الاساسية لتأمين النفقات الكبيرة التي كانت تتطلبها الحروب التي استمرت اجيالا مع الفرس، مما كان يدفع بالدولة الى ارهاق رعاياها بمطالبتهم بدفع المزيد من الضرائب[4]، والتي انهكت قواهم[5]، ولهذا أصبحت الضرائب والحروب تسبب النكبات والمآسي[6]، للكورد إلا انه في حال السلم كانت الضرائب تقل و تنتعش المدن تجارياً حتى تصبح من أهم المراكز التجارية بين الدولتين[7]، ولاسيما مدينة نصيبين التي جعلها الامبرطورية البيزنطية من أهم مراكزها التجارية وأحد ابرز الحصون المهمة على خطوط الدفاع في كردستان[8].

(١) حسن پيرنا: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٠٤.

(٢) عبدالعظيم رضائي: المرجع السابق، ص ١٠٧؛ حسن پيرنا: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٤٠.

(٣) أرثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١٢.

(٤) فيليب حتي: تاريخ العرب، ترجمة ادوارد جرجي وجبرائيل جبور، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت: ١٩٩٤)، ص ١٩٩.

(٥) محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية، ملتزمة الطبع والنشر مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة: ١٩٦١)، ص ٤٢.

(٦) عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ١٨٦.

(٧) أرثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١٤.

(٨) عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ٢١٧.

كانت الدولة البيزنطية تعتمد على ضريبة الأرض بصورة أساسية فهي القاعدة الأساسية التي يقوم عليها النظام المالي البيزنطي ولذا فان الدولة كانت صارمة فيما يتعلق باجراءات هذه الضريبة في كافة المناطق التابعة لها وفي كل مكان ومن ضمنها بلاد الكرد، وكان يجب على الاقاليم ان ترسل ماتحتاجه الدولة من غلات ولحم وزيت لتموين جنودها وكذلك الاعداد المتزايدة من موظفي الادارة المدنية لأن الدولة كانت لاتريد ان تضحي بنقدها الثمين لشراء تلك المؤن، وهذه الضريبة لم تكن محددة وثابتة[1]، وقسمت الاراضي الى وحدات لا تتساوى في المساحة، وانما في قيمة المحصول الذي تنتجه هذه الارض والذي سجل فيه عدد الوحدات في كل مدينة وما يكون ضمن سلطتها من ارض وقرى وضياع[2]، وكان التقدير لانتاجية الارض يتم بناءً على شهادة اصحاب الاراضي في فترات منتظمة في اغلب الاحيان[3]. اما عن طرق جباية ضريبة الارض فكانت اما بفرضه على مساحة الارض الزراعية أو أخذ نسبة معينة من المحصول وهو مايسمى بنظام المقاسمة ولكن بدون تحديد قيمة الضريبة التي ترك تقديرها للظروف وماتقرره الدولة في هذا الشأن، إلا ان مقدار الضريبة على أساس المقاسمة كان يتراوح بين خمس الانتاج ونصفه[4].

الى جانب ذلك كانت هناك ضريبة على الرؤوس لمقدار ستة عشر درهماً على كل شخص في بدايتها ثم ارتفعت تدريجياً حتى وصلت الى عشرين درهماً[5]. كذلك كانت

(١) محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية، ص٤٥.

(٢) دانيال دينيت: الجزية والاسلام، ترجمة فوزي فهيم جادالله، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت: د. ت) ص ص ٩٥- ٩٦.

(٣) نورمان بينز: الامبراطورية البيزنطية، ترجمة حسين مؤنس ومحمود يوسف زائد، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة: ١٩٥٧)، ص ١٣٢.

(٤) نفس المرجع، ص ١٣٣.

(٥) محمد ضياء الدين الريس: الخراج في الدولة الاسلامية حتى منتصف القرن الثالث الهجري، مطبعة نهضة مصر (القاهرة: ١٩٥٧)، ص ٥١.

تفرض ضرائب على المواشي التي تستخدم في حراثة الارض وعلى الغنم والماعز وكان مقدار هذه الضرائب ثقيل الوطأة على الناس وكانت السلطات المحلية تقوم بعمل احصاء عنها[1].

وفرضت ضرائب اخرى على التجارة ولاسيما على الاتفاقيات التجارية مع الدولة الساسانية وفتح الحدود على البضائع التجارية وتحديد مدن من كردستان الشمالية كمراكز تجارية،فالضرائب التي كانت تفرض بشكل عام على الصادرات والواردات والتي لم يقل مقدارها عن عشرة بالمئة[2]، ولكن كانت تفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع الهامة المستوردة كمادة الحرير التي كانت تأتي من الشرق الى بلاد الكرد أكثر من غيرها من السلع[3]، هذا إضافة الى ضرائب اخرى كانت تفرضها الدولة البيزنطية على رعاياها من الاقاليم وهي كثيرة جداً[4].

سادسا: النقود

اما بالنسبة لنظام التعامل التجاري والنقود المستخدمة في كردستان من الصعب تحديد بداياتها، لكنه يمكن تخمين ذلك واستنتاجه من خلال متابعة التطورات التاريخية، فبعد ان بدأ سكان المنطقة يزرعون الآرض وينتجون أكثر من حاجتهم الذاتية كان لابد لهم مبادلة الفائض من الانتاج وكان هذا التبادل هو بدايات التعامل التجاري عن طريق المقايضة وبدايات التخصص في العمل وكان ذلك في الألف السادس قبل الميلاد، حيث وجدت بعض الآثار التي تدل على هذا التخصص والزيادة في الأنتاج في مواقع العصر الحجري المعدني لاسيما في مناطق كردستان الشمالية وجنوبه[5]، وتم

(١) نفس المرجع، ص ٥٢.

(٢) صبحي الصالح: المرجع السابق، ص ٢٦.

(٣) نورمان بينز: المرجع السابق، ص ١٦٥.

(4) Simkin: Op. Cit, P. 74.

(٥) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٣٦٩.

التبادل التجاري من دون استخدام النقود[1]، ومع ذلك فان نظام المقايضة هذا لايخلو من عيوب عند استخدامه وأول تلك العيوب هو أن المقايضة تتطلب مايعرف تقنياً بالتزامن المزدوج للرغبات ويكون لزاماً على كل عائلة ان تنتج متطلباتها الخاصة بها في المقام الأول ولاتبادل في منتجاتها بمنتجات غيرها إلا أحياناً.

مع تطور المعاملات التجارية وسعة اعمال البيع والشراء كان من الضروري الاتفاق على سلعة وسيطة[2]، سهلة النقل والحمل لتكون اساساً لتقييم السلع المختلفة بموجبها، فكان ان اتخذت الحبوب سلعة وسيطة تكون اساساً لتقييم جميع السلع الأخرى ومن ثم مبادلتها على هذا الأساس[3]. ونظراً لوفرة الشعير وتعدد فوائده واستخداماته فقد احتل المكان الأول بين المواد الأخرى لتقييم الاثمان اضافة الى استخدامه لتحديد أجور الخدمات والحيوانات وظل كذلك لفترة طويلة[4]. واستمدت مادة القمح والشعير كأداة رئيسية في التبادل التجاري للبلاد[5]، الى أن وجدوا أن الحبوب تشكل صعوبات كثيرة حيث لاتمنح المرونة اللازمة للتعامل التجاري فصعوبة حمل كميات كبيرة منها وصعوبة حفظها واحتمال تلفها بعد مدة من الزمن دفعت السكان القدماء الى استخدام مادة

(١) ديلابورت: بلاد مابين النهرين الحضارتان البابلية والآشورية، ترجمة محرم كمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة: ١٩٩٧)، ص ١٢٦؛ ملكزادة بياني: تاريخ سكة از قديم ترين ازمنة تادوره ساسانيان، ناشر مؤسسة انتشارات وچاپ دانشگاه، چاپ ششم، (تهران١٣٨١ هـ. ش)، جلد١، ص ١٣.

(2) Nayef. G. Goussous: Original and Development of Money, Arab Bank, (Amman: 1998), P. 21.

(٣) رضا جواد الهاشمي: التجارة، ص ٢٣٢.

(٤) ئەحمەد دەرویش: میژووی پەرەسەندنی پارە و ئەركەكانی، ئۆفێستی روناكبیری، (سلێمانی: ٢٠٠٠)، ل ١٢؛ عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٣٧٠.

(٥) ناهض عبدالرزاق القيسي: النقود في كردستان، المديرية العامة للطباعة والنشر، (سليمانية: ٢٠٠٥)، ص ١١.

اخرى كواسطة للتعامل أسهل بكثير من الحبوب لذا كانت المعادن خير المواد المتوفرة ولكونها معياراً ثابتاً لايتعرض للضياع والتلف ولاتحتاج الى نفقات في حفظها[١]. وتمتاز بسهولة الحمل والنقل فضلاً عن قابليتها للتجزئة الى اجزاء[٢]. توافق مختلف الأغراض والاحتياجات وخاصة الذهب والفضة والقصدير والنحاس والرصاص، وكان بالأمكان شراء مواد كثيرة بقطع صغيرة ولاسيما المعادن الغالية الثمن كالذهب والفضة وهي قابلة للتجزئة ببساطة ومن ثم قابلة للتجميع مرة أخرى دون أن تفقد المادة من وزنها أو نوعيتها أو خصائصها، اضافة لذلك فان سعر المعادن ثابت نسبياً وامكانية حفظها لاي فترة زمنية دون احتمال تلفها[٣].

لم تكن المعادن لتقدرر بالعملة الحقيقية المسكوكة لان هذه لم تكن قد أخترعت بعد، وانما تقدر بالوزن بصفة خاصة[٤]، وامكن استخدام الفضة كمقياس لتقييم الأشياء وذلك من خلال تحديد الكمية بوحدات الوزن التي اوجدوها ومنها الشيكل[٥]، الذي يساوي حوالي ثمانية ونصف غرام من أوزاننا الحالية، وقد أستمر التداول بالشيكل كوحدة للوزن ثم كوحدة نقدية في آن واحد منذ العصر الآشوري الحديث لفترة تزيد على الثلاثة آلاف عام[٦]، وقد كان سنحاريب (٧٠٦- ٦٨١ ق. م) يقوم بضرب النقود من قطع صغيرة عندما سجل مدوناته التاريخية ذاكراً بانه أمر بصنع قالب من الطين وأن يصب فيه لصنع نصف الشيكل[٧]، وكان

(١) ئەحمەد دەرویّش: سەرچاوەی پێشوو، ل ١٥.

(2) AL- Rawi: Op. Cit, PP. 96- 102.

(٣) عامر سليمان: المرجع السابق، ص٣٧١؛ محمد وصفي محمد: دراسات في الفنون والعمارة العربية الاسلامية، دار الثقافة للطباعة والنشر، (القاهرو: ١٩٨٠)، ص ص ١١٤- ١١٥.

(٤) جورج كونتينو: المرجع السابق، ص ١٦٥.

(5) Zaccagnini Op. Cit, P. 181.

(٦) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٧) جورج كونتينو: المرجع السابق، ص ١٦٥.

استخدامها منتشراً في كردستان القديمة ولاسيما عند السوباريين الذين كانو يسكنون كردستان الشمالية[١]. وكان الشيكل تنقسم الى وحدات أصغر ذات اوزان محددة[٢]، وكان ستون شيكلاً تساوي (المن) أو المانا وستين من المن تساوي (التالنت) [٣]. وكان يستخدم في التداول ايضاً نصف الشيكل، وتلك الوحدات ماكانت تسمى بـ(شى) وتعني حرفياً حبة الفضة[٤]، وهذه الوحدات يتم التعامل بها تارة كوحدة للوزن وتارة كوحدة نقدية حتى عصور متأخرة، لاشك ان اعتماد العملة القياسية جعل الحساب والاحتساب عملية يسيرة وسهلة باعتباره ايضاً ينطوي على قواعد مقررة وثابتة في التبادل التجاري، كما ان هذه الوسيلة شجع على عمليات الاقتراض بسبب امكان خزن العملة (الفضة) وتداولها كما كانت لها آثار كبيرة وفوائد جمة على تطوير التجارة[٥].

كان استخدام المعدن في المعاملات التجارية يخضع دائماً للفحص واختبار الوزن وهذا شيء غير عملي ومعرقل لعملية التبادل التجاري، وفي مرحلة معينة من التطور الاقتصادي اصبح مولد النقود بالمعنى المتكامل امراً تاريخياً ضرورياً[٦]، ومن الطبيعي انه لم يكن هناك مخترع للعملة او النقود وانما كان ظهورها من خلال تطور القوى الانتاجية ونتيجة للنمو المستمر لانتاج السلع، وسرعان ما اصبح باستطاعة الدولة حماية وضمان نقاوة المعدن وذلك برسم بعض الصور عليه والتي لها علاقة بالدولة

(١) ناهض عبدالرزاق القيسي: النقود في كردستان، ص ١١.

(2) Goussous: Op. Cit, P. 37.

(٣) ول ديورانت: المرجع السابق، مج ٢١، ج ٢، ص ٢٠٤.

(٤) جورج رو: المرجع السابق، ص ٥٣٩.

(٥) جورج كونتينو: المرجع السابق، ص ١٦٥.

(6) Williams: Money, Trade, and Economic Growth, The Macmillan Company, (New York), P. 15.

وهذا يعتبر بداية لظهور النقود[١]. وعلى هذا الأساس ظهرت اولى النقود المسكوكة والمختومة باشراف الدولة، فكانت النقود الميدية تضرب على شكل مربع ثم جعلوها مستديرة[٢]، ولكنها اخذت تحمل صوراً وشعارات مختلفة ومتميزة واتخذت كل دولة إلهاً لها يرمز اليها منقشة على النقود[٣].

وفي الدولة الاخمينية تطور النظام النقدي بشكل ملفت ولاسيما منذ عهد داراً الأول (داريوس) (٥٢١- ٤٨٦ ق. م) الذي حكم مناطق شاسعة منها كردستان، وقد نشطت التجارة في عهده وتسربت مسكوكاتها الى المنطقة وتداولها الناس[٤]. فقد كانت العملة التي سكها من الفضة والذهب هي نفس الشيكل القديمة إلا أنها قد تطورت الى العملة النقدية الرسمية[٥]، حيث كانت صور الملوك على أحد وجهيها وصور الألهة او رموزها في الوجه الآخر[٦].

وأدخل الأسكندر الكبير (٣٥٦- ٣٢٣ ق. م) في كافة الأراضي التي دخلها وحكمها نظاماً موحداً لسك العملة من خلال وضع صورة رأسه على وجه النقود[٧]،

(١) منذر البكر: النميات الساسانية، مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، (البصرة: ١٩٧٢)، عدد ٧، ص٩٢.

(٢) محمد باقر الحسيني: تطور النقود العربية الاسلامية، مطبعة دار الجاحظ، (بغداد: ١٩٦٩)، ص ٧.

(٣) عبدالرحمن فهمي محمد: النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (القاهرة: ١٩٦٤)، ص ١٥؛ ناهض عبدالرزاق القيسي: المسكوكات وكتابة التاريخ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد: ١٩٨٨)، ص ١٠.

(4) Simkin: Op. Cit, P. 7.

(٥) موسى الحسيني المازندراني: تاريخ النقود الاسلامية، دار العلوم، (بيروت: ١٩٨٨)، ص ١٤٦.

(٦) ناهض عبدالرزاق القيسي: المسكوكات وكتابة التاريخ، ص ١٠.

(٧) فيكتور مورجان: تاريخ النقود، ترجمة نورالدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: ١٩٩٣)، ص ١٧.

وبهذا يعد الاسكندر هو اول من وضع صورته على النقود[١]، اما الوجه الآخر يظهر فيها صورة الالهة زوس جالسة على كرسي و تحمل بيدها اليمنى نسراً وبالأخرى الصولجان[٢]، وعلى أثر وفاة الأسكندر حكم المناطق الشرقية من امبراطوريته المترامية الأطراف السلوقيون[٣]، البلاد وفرضوا نقودهم ايضاً على مدن المنطقة للاستعمال في المداولات التجارية ولاسيما في مدن كردستان الشمالية[٤]، وتشير كميات النقود السلوقية المكتشفة في بندينجين الى حجم التجارة الواسعة في العهد السلوقي[٥].

كما ضرب الفرثيون الذين حكموا أجزاء واسعة من كردستان نقودهم من الذهب والفضة[٦]. و اصبحت منتشرة في البلاد لاسيما في مدينة حصن كيفا[٧]، منها ماكانت ترجع الى عصر الملك ميثراداتيس الثاني (١٢٣- ٨٨ ق. م) حيث ازدهرت النشاطات الاقتصادية في عصره وفي مقدمتها التجارة، ففي سنة ٩٢ ق. م بعث الملك ميثراداتيس برسله الى الدولة الرومانية لأقامة العلاقات التجارية بينهما وانتعشت على أثرها مدن البلاد لتجارياً[٨]، واصبحت النقود الفرثية متداولة بشكل كبير في كردستان[٩].

(١) ناهض عبدالرزاق القيسي: النقود في كردستان، ص ٣٧.

(٢) ناهض عبدالرزاق القيسي: موسوعة النقود العربية الاسلامية، (عمان: ٢٠٠١)، ص ١٢.

(٣) السلوقيون: مملكة أسسها سلوقس وهو من قواد الأسكندر، (٣٠٥- ٦٤ ق. م) شملت مملكتهم كردستان واسيا الصغرى و بلاد مابين النهرين وكانت عاصمتهم مدينة سلوقية على نهر دجلة. المنجد، ص ٣٦٣.

(٤) عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(٥) سامي سعيد الاحمد ورضا جواد الهاشمي: المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٦) منذر البكر: المرجع السابق، ص ٩٥.

(٧) سترك: مادة حصن كيفا، ج ٧، ص ١٩٤.

(٨) سامي سعيد الأحمد و رضا جواد الهاشمي: المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٩) ناهض عبدالرزاق القيسي: النقود في كردستان، ص ٤٧.

كانت النقود الساسانية تغطي عملية التبادل في جزء كبير من منطقة الشرق ومنها كردستان، وبفضل السيطرة الساسانية على اجزاء واسعة منها أصبحت النقود الساسانية هي العملة المتداولة[١]، وعن طريق كردستان وايران والعراق كانت ترد الى المناطق الأخرى منها شبه الجزيرة العربية قطع كبيرة من النقود الساسانية[٢]، كما كانت هناك دور للضرب منتشرة في كردستان تقع في همدان و منطقة آران[٣]، لاشك ان الخاصية التي تتمتع بها العملة الساسانية هي كون الأقاليم كانت تقوم باصدار عملة لكل منها وهذا يظهر لنا جزءاً من حرية التصرف المحدود من قبل هيئة اصدار العملة المحلية[٤]، وهذه المسكوكات الساسانية عبارة عن معدن من الفضة يعرف بالدرهم وكانت معروفة بالدراهم الكسروية[٥].

وفي الوقت الذي استخدمت الدولة الساسانية الدراهم الفضية في اقاليمها كعملة رسمية متداولة، كانت الدولة البيزنطية الاقاليم التابعة لها قد استخدمت الدنانير الذهبية كعملة رسمية للتداولات التجارية، ويعزى ذلك الى عدة أسباب منها المعاهدة المتفق عليها بين الدولتين، بين كسرى الاول انوشروان (٥٣١- ٥٧٩ م) والامبراطور جستنيان الاول (٥٢٧- ٥٦٥ م) حيث كان من بنود المعاهدة ان يلتزم الساسانيون بضرب النقود من الفضة فقط، وألا يتخذوا نقوداً ذهبية سوى النقود البيزنطية

(١) محمد ابو الفرج العش: المتحف الوطني بدمشق دليل مختصر، مطبعة دار الحياة، (دمشق: ١٩٦٩)، ص ٢٠٧.

(٢) عبدالرحمن محمد: النقود العربية، ص ٢٢.

(٣) البنك العربي المحدود: المسكوكات الاسلامية، البنك العربي، (د. م: ١٩٨٠)، ص ١٦.

(٤) منذر البكر: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٥) الدراهم الكسروية: نسبة الى كسرى الاول الملقب بانوشروان المشهور بالعادل الملك الساساني (٥٣١- ٥٧٩ م) والذي ضرب النقود الساسانية و وضع صورته عليها واصبح شائعاً في البلاد. ينظر: موسى الحسيني المازندراني: العقد المنير في تحقيق مايتعلق بالدراهم والدنانير، ملتزم النشر مكتبة الصدوق (طهران: ١٣٨٢هـ. ش)، ص ٣٣.

الجارية في التعامل وهي الدنانير الذهبية[١]، إلا انه من خلال نظرة سريعة للعلاقات السياسية بين الدولتين نجد انهما كانا دائماً في صراع فيما بينهما، ولهذا يمكن الأخذ بشكل اكبر بدور العامل الطبيعي لهذا التقسيم النقدي بين الطرفين إذ يرجع الى افتقار الساسانيين للذهب نتيجة الحروب التي حدثت مع البيزنطيين وما ترتب عليها من خسارة في النفقات والجزية ولاسيما إذا علمنا افتقارهم ايضاً الى مناجم الذهب التي كانت متوفرة في الاقاليم البيزنطية والمقاطعات التابعة لها[٢]. ثم تحويل الطريق التجاري بين الصين والأقاليم البيزنطية عبر ايران وكردستان، وخسارتهم من تجارة الترانسيت بالذهب من الأقمشة الحريرية الصادرة الى بيزنطة حيث كانت لهذه التجارة أثر قوي في توسيع العمليات التجارية والحياة المترفة في ذلك الوقت ولكونها كانت تحصل على الذهب من ضريبة المرور عبر أراضيها[٣]، وكان النقد الفضي الساساني عبارة عن قطعة مستديرة الشكل[٤].

كانت الدراهم الساسانية على أوزان مختلفة، منها الدرهم الطبري[٥] و تزن ثمانية دوانيق[٦]،

(١) محمد باقر الحسيني: تطور النقود، ص ٤٦.

(٢) محمد باقر الحسيني: العملة الاسلامية في العهد الأتابكي، مطبعة دار الجاحظ، (بغداد: ١٩٦٦)، ص ١٤.

(٣) ناهض عبدالرزاق القيسي: النقود في كردستان، ص ٥٢؛ محمد باقر الحسيني: تطور النقود، ص٤٦.

(4) Walker: A Catalogue of the Arab-Sassanian Coins (London: 1941), No. B,P.2.

(٥) الدرهم الطبري: من الدراهم المضروبة في طبرستان، وهي بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الأسم، فمن ابرز مدنها دهستان وجرجان وأستراباذ وآمل وهي قصبتها. ينظر: موسى المازندراني: تاريخ النقود، ص ٣٧.

(٦) دوانق: جمع الدانق وهي سدس الدرهم تعريب للكلمة الكردية (دانك) وهو بمعنى الحبة.آدي شير: الالفاظ الفارسية المعربة، المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين، (بيروت: ١٩٠٨)، ص ٦٦.

ونوع آخر كانت تسمى البغلية[١]. و تزن اربعة دوانيق، ومنها ايضاً تسمى الجوراقي[٢] التي تزن أربعة دوانيق ونصف[٣].

اما النقود البيزنطية فقد كانت هي الأخرى متداولة في الاقاليم التابعة لها ومن ضمنها الاجزاء الشمالية من بلاد الكرد[٤]. ولاسيما مدن حصن كيفا[٥]. وكذلك رأس العين الذي كان بها إحدى دور الضرب البيزنطي[٦]، وقد كانت نقود العهد البيزنطي إستمراراً لمنهجية النقود الرومانية في الشكل والاسلوب، إلا ان الشيء المميز فيها انها كانت تحتوي على رسوم القديسين ونقوش الشعائر الدينية وصور الابطال والاباطرة التي ضربت النقود في عهودهم مع نقش أسمائهم والقابهم، مما يعكس اهتمام الدولة البيزنطية بالناحية الدينية والدنيوية معاً وبكامل ابعاده في الوقت نفسه[٧]، كان الدينار البيزنطي عبارة عن قطعة مستديرة من الذهب يحمل على أحد وجهيه صورة الامبراطور البيزنطي الذي عامر سكل هذا النقد، وعلى الوجه الثاني نجد الصليب قائماً على مدرجات اربعة يحيط بها عبارات دعائية، والاشارة الى مكان الضرب بالحروف اليونانية واللاتينية، فقد كانت نقود الامبرطور فوكاس (٦٠٢- ٦١٠ م) ونقود الامبراطور هرقل (٦١٠- ٦٤٠ م)، اضافة الى بعض النقود الاخرى للاباطرة السابقين كانت موجودة للتداول في آن واحد،

(١) الدراهم البغلية: نسبة الى (بغل) وهو اسم يهودي ضرب تلك الدراهم. ينظر: موسى المازندراني: تاريخ النقود ، ص ١١١.

(٢) الدراهم الجوراقية: جورقان او جوزقان قبيلة من الكرد سكنوا اكناف حلوان. للمزيد ينظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، مج ٢، ج ١، ص ٩١.

(٣) موسى المازندراني: العقد المنير: ص ٣٧.

(٤) كارستن نيبور: رحلة نيبور الى العراق في القرن ١٨، ترجمة محمود حسين الامين، سلسلة الكتب المترجمة، (بغداد: ١٩٦٥)، ص ٧٧.

(٥) سترك: مادة حصن كيفا، دائرة المعارف الاسلامية، ج ٧، ص ١١٤.

(٦) ناهض عبدالرزاق القيسي: النقود في كردستان، ص ٦٢.

(٧) قتيبة الشهابي: المرجع السابق، ص ٤٢.

إلا ان دنانير هرقل اشتهرت اكثر من غيرها وعرفت بالهرقلية، وكان الدينار الذهبي البيزنطي الذي يسمى (سوليدوس) يزن ٤,٥٠ أو ٤,٥٥ غراماً تقريباً، وكانت بعض قطع النقود الصغيرة او الاجزاء التي يقل وزنها عن الدينار، متوفرة بين أيدي الناس ومتداولة في الاسواق وهي قطع النصف دينار وثلث الدينار والثلثين والربع دينار، وقد وجدت هذه القطع النقدية الصغيرة، لتستعمل في تسهيل المعاملات التجارية وكذلك عند دفع الضرائب، وقد حافظ البيزنطيون على ثبات وزن الدينار ونقائه، حتى تفوق على غيره من النقود، فلم يكن يوجد نقد مساو لهذا الدينار البيزنطي الذي أصبح الاداة الرئيسية في التبادل التجاري في اسواق الشرق[١].

وفي عام ٤٩٨م قام الامبراطور البيزنطي انستاسيوس الاول (٤٩١- ٥١٨ م) ببعض الاصلاحات على النقود المتداولة في الدولة وخصوصاً المسكوكات النحاسية[٢]، كما ضرب (السوليدس) بصورته وحولها اسمه ولقبه، وكذلك قام بضرب الفلوس النحاسية ونقشها بصورة وجهه واسمه ولقبه وهو يرتدي الملابس العسكرية[٣]، وكانت الفلوس النحاسية تسك في مدينة القسطنطينية وفي نيكوميديا التي سكت فيهما النقود مابين ٤٩٨- ٦٢٧ ميلادية اضافة الى مدينة انطاكية التي سكت فيها النقود مابين ٥١٥- ٦١٠ م، ويعد الملك جستنيان الاول (٥٢٧- ٥٦٥ م) أول امبراطور بيزنطي يقوم بنقش تاريخ السك على النقود النحاسية وحسب سنوات حكمه ونقش التاريخ في نصوص الظهر للفلس النحاسي و منذ السنة الثانية عشر من حكمه أي حوالي سنة ٥٣٨ م[٤].

(١) عبدالرحمن فهمي محمد: صنج السكة في الاسلام، مطبعة دار الكتب المصرية، (القاهرة: ١٩٥٧)، ص ص ٣٠- ٣٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٧.

(٣) قتيبة الشهابي: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٤) ناهض عبدالرزاق القيسي: النقود في كردستان، ص ٥٩.

سابعا: الوظائف المالية

لقد حاولت السلطات السياسية المتعاقبة على بلاد الكرد وضع نظام مالي دقيق يضمن لها التحكم في شتى انحائها وضمان موارد دائمة تساعدها في الحفاظ على قوتها ومن هذا المنطلق كانت من اهم الوظائف الضرورية لها ان يكون لها من يدير ويقوم باعمال الجبايات وذلك حفاظاً على حقوق الدولة في الايرادات والمصروفات، لذا كان هناك المسؤول عن جباية الضرائب[١]. و الذي له العديد من الوكلاء في المناطق الاخرى التابعة لادارة الدولة التي تحكم آنذاك[٢]، واضافة الى الموظفين الماليين في البلاط أو القصر، كان هناك موظفون معنيون بضبط الواردات والمصروفات وتحديد رأس المال مع الموازنة المالية للدولة[٣]، وعلى سبيل المثال نجد أن في عهد الدولة الحورية كانت التمويلات المالية في عهدة (شاكين بيتي) الموظف المسؤول عن الضرائب والذي كان يحتفظ بالسجلات المعنية بامور الضرائب والمصروفات[٤].

وكانت الدولة تعتمد على مجموعة من الموظفين الماليين الذين يرتبطون بكبير مسؤولي المالية[٥]، وكانت الدولة تستعين بموظفي المالية من اصناف جباة الضرائب لتدقيق حساباتهم او لجباية الضرائب الاضافية لسد نفقات الدولة[٦]، وفي بعض الاحيان تقوم الدولة بالتعاون مع ادارة الاقاليم بفرض ضرائب اخرى على المواطنين وبالتالي يبرز هنا دور جباة الضرائب الذي يستغلون الظروف في بعض الاحيان ويتعسفون في امورهم[٧].

(١) سامي سعيد الأحمد: تاريخ الشرق، ص ١٩٤.

(٢) جماعة من علماء الاثار السوفيت: المرجع السابق، ص ٢٦٣.

(3) Zaccagnini: Op. Cit, P. 184.

(٤) جماعة من علماء الاثار السوفيت: المرجع السابق، ص ٣٦٢.

(٥) طه باقر واخرون: تاريخ ايران القديم، ص ١٧٦.

(٦) محمد الريس: الخراج والنظم المالية، ص ٣٤.

(٧) حسين قاسم العزيز: البابكية، دار المدى للثقافة والنشر، (دمشق: ٢٠٠٠)، ص ١٠٧.

من خلال دراستنا في هذا البحث وجدنا ان الدولة الساسانية قد أتبعت ادق الامور في الوظائف المالية بما له من الموظفين المعنيين بالمجالات المالية المختلفة و ذوي الكفاءة الادارية فيها، فقد كان هناك موظف للمالية في كافة الاقاليم التابعة للساسانين والذي يتولى جباية ضريبة الأرض في منطقته المحدودة ويسمى بـ(آمار كاران) وكان المسؤول المباشر امام رئيس موظفي ضريبة الارض المسماة (الواستر يوشانسالار)[١]، وهنالك ايضاً وظيفة الموظف المسؤول عن تسليم واردات الاقاليم للدولة بحيث لكل اقليم من اقاليم الدولة موظف من هذا القبيل يسمى (واسبوران آماركار)[٢]، اما بخصوص الحسابات المالية في الاقاليم فكان ايضاً موظف مسؤول يسمى بـ (شهر بواماركا)[٣]، اما الموظف المسؤول عن المسكوكات وإدارتها وحراستها كان يحمل لقب (گهبذ)[٤].

ثامنا: الاسعار

كان للعوامل الاقتصادية تأثير كامل على الاسعار من حيث العرض والطلب على السلع والبضائع المختلفة وكذلك من الأمن والاستقرار أو الحروب والمعارك أو من خلال وفرة البضائع المصنوعة والمستوردة أو غنائم الحرب على الاسعار[٥]، فمن المعلوم ان الحروب والكوارث الانسانية التي حلت ببلاد الكرد في العصور القديمة ادت الى النقص في المواد الغذائية الرئيسية وبالتالي الارتفاع في الاسعار، ولاسيما إذا علمنا ان موقع كردستان كان ساحة للصراع بين القوى الكبرى المتصارعة سواء كان بين الاشوريين والميديين أم بين الدولتين الاخمينية واليونانية أم الفرثية والرومانية أم الساسانية

(١) عبدالعظيم رضائي: تاريخ دهزا رساله ايران، ص ١٠٧.

(٢) ارثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١٠.

(٣) عبدالعظيم رضائي: المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٤) ارثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١١.

(٥) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٤٩.

والبيزنطية أو حتى من خلال الغزوات التي تعرض لها، أما في أوقات السلم والاتفاقيات التجارية نجد أن المدن في بلاد الكرد تتأثر بها وتنتعش تجارياً ويؤدي بالتالي الى الانخفاض في مستوى الاسعار.

كانت التقلبات في الاسعار على الارجح تكون حسب فصول السنة والاشهر من خلال الثمرات والمحصولات الزراعية الفصلية ومن خلال المناخ، فكانت تجارة الخمر مثلاً تنشط في فصل الربيع ولاسيما في شهر مايس من كل سنة وتنخفض الاسعار بشكل كبير[1]. وكانت الخمور الجيدة المصنوعة من العنب عليها طلب كثير مثل تلك المصنوعة في ماردين حيث بلغ سعر الجرة الواحدة منها حوالي ثمانية شواكل، بينما افخر انواع الخمور المستخرجة من التمور في بلاد مابين النهرين كانت تباع بما لايقل عن شيكل واحد[2].

كانت اسعار المعادن عرضة للتغير دوماً، والواقع حتى في وقتنا هذا عندما يكون سعر الذهب ثابتاً بصفة نسبية في بعض الاحيان على الاقل، فان هذا الاستقرار يعود الى اتفاق دولي، كانت الفضة أصلاً، -كما ذكرنا من قبل مجرد سلعة- يعبر عن قيمتها بمقادير من الشعير، غير ان هذا المفهوم قد تغير وبشكل تدريجي وحل مفهوم معادلة وزن محدد من الفضة بقيمة السلع التي يتم بيعها، وأخير كان يعبر عن القيمة بمقادير من شواكل الفضة[3]، وتبين أحد النصوص التاريخية والذي يرجع الى بدايات الالف الاول قبل الميلاد سعر الفضة بالنسبة الى المعادن الاخرى، بعشرة طالين[4]. نحاس أي ما يعادل ثلاثة شواكل فضة وسبعة وثلاثون من طالين رصاص وتعادل خمسة وخمسين ونصف شيكل فضة[5].

(١) سامي سعيد الاحمد: المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٢) جورج كونتينو: المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٣) جورج كونتينو: المرجع السابق، ص ١٧٥- ١٧٦.

(٤) طالين: كمية الواحد منها تعادل ثلاثون كيلوغراماً. حسن النجفي: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٥) سامي سعيد الأحمد: التجارة، ص ١٩٦.

كانت المراكز التجارية التي ترد عليها البضائع تكون أسعارها منخفضة قياساً بالمناطق الأخرى ولهذا نجد أن النحاس على الاغلب كان رخيصاً في منطقة كركوك، بسبب استيراده على نحو كبير[1]، وكذلك الحال للمناطق الاخرى في البلاد التي كان سوقاً رئيسياً للقصدير ولهذا نجد أن سعره أقل نسبياً مقارنة مع المناطق الاخرى بل وكان الفائض منها تصدر الى المناطق الشرقية منها[2].

ومن خلال النصوص التاريخية يتبين لنا أسعار المعادن في بلاد الكرد خلال القرنين التاسع عشر والثامن عشر قبل الميلاد وذلك مقارنة مع البلدان الاخرى، فبالنسبة للذهب نجد أن اسعارها كانت غالية في منطقة نوزي في كردستان الجنوبية مقارنة مع الدولة الحيثية على حين كان سعره مطابقاً مع أسعار مناطق من كردستان الشمالية، والتي كانت وزنة شيكل من الذهب تساوي تسع شواكل من وزنة الفضة، إلا ان سعر القصدير كان رخيصاً جداً حيث يتراوح وزنة شيكل من الفضة مابين (٢٢٠- ٥٢٠) شيكل من وزنة القصدير ذلك لان تجارته واستيراده على أشدها في ذلك الوقت وكذلك الحال بالنسبة الى النحاس الذي تراوحت قيمته بين (٣٤٠- ٤٨٠) للشيكل الواحد من وزنة الفضة[3].

مقارنة مع البلدان الاخرى نجد أن اسعار الحيوانات من الابقار والثيران والحمير كانت في كردستان الجنوبية رخيصة اكثر من بابل، حيث بلغ سعر الحمار حوالي ستة شواكل فقط بينما بلغ سعر الابقار والثيران عشرة شواكل وأما في الاجزاء الوسطى والشمالية فبلغ سعر الحمار اثنا عشر الى سبعة وثلاثين شيكل فضة وسعر الابقار والثيران بلغ عشرة الى ثلاثة وعشرين شيكلاً. ان الفروق هذه انما تربط بالتضاريس الجغرافية حيث ان شمال

(1) M. Heltzer: The Metal Trade of Ugarit and The Problem of transportation of Commercial goods. Journal of the British School of Archoeology in Iraq, (Iraq: 1977), Vol. 39, Pa. 2, P. 206.

(2) AL- RAwi: Op. Cit, P. 101.

(٣) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٩٦.

البلاد اكثر وعورة والسكان دائمي الحاجة الى الحيوانات وكلما إتجهنا الى الاجزاء الجنوبية الغربية من البلاد حيث الارض اكثر مستوية ولايلعب الحيوان الدور الذي يلعبه في الشمال في اقتصاد البلد، وللسبب نفسه نجد أن اجرة حيوانات النقل أقل نسبياً مع البلدان الاخرى ومع المناطق الشمالية للبلاد[1]، حيث كان سعر الثور مايعادل عشرة شواكل فضة، في حين كان سعر الخيول يعادل ثلاثين شيكلاً من الفضة[2].

وخلال النصف الاول من الالف الثاني قبل الميلاد كان الشيكل الواحد من الفضة تساوي سبعة كيلوات من الصوف وكذلك تساوي ثلاثين لتراً من الزيت[3]، وفي الوقت نفسه كان سعر الرقيق غالياً لأن الرقيق في بلاد الكرد امتازوا بالشهرة من حيث القوة والعمل ولهذا كان يطلق عليه عند عرضهم في الاسواق بـ (الجبال الشرقية) لمتانته وقوة تحمله في العمل، ولهذا كانت اسعاره غالية تتراوح مابين ثلاثين الى اربعين شيكلاً من الفضة[4]، أو بما يساوي ثمن ثلاثة أو أربعة ثيران[5]، وكذلك الحال فان سعر الرقيق من البنات كان يساوي ثلاثين شيكلاً شريطة أن تكون ذات شخصية مقبولة وسليمة[6]، ونظراً للدور الذي قام به الرقيق من الاعمال المتنوعة ولحاجة التجار والاغنياء[7]. الى اعمالهم المتزايدة لذا كانت اسعار الرقيق دائمة الارتفاع[8].

(1) M. Heltzer: Op. Cit, P. 208.

(2) AL- Rawi: Op. Cit, P. 35.

(٣) عامر سليمان: المرجع السابق، ص ٩٦.

(٤) إي. أي سبيزر: حضارة وادي الرافدين نور لايخبو، ترجمة كاظم سعدالدين، طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد: ٢٠٠٤)، ص ٧٨.

AL- Rawi: Op. Cit, P. 105.

(٥) نفس المصدر: ص ٧٨.

(6)Al- Rawi: Op. Cit, P. 105.

(٧) إي. أي. سبيزر: المرجع السابق، ص ٧٨.

(٨) جورج كونتينو: المرجع السابق، ص ١٧٠.

كانت الحروب الساسانية البيزنطية تؤثر سلباً على المستوى الاقتصادي للبلاد وبالتالي كانت في كثير من الاحيان ترتفع الأسعار ارتفاعاً فاحشاً، فتؤدي هذه الاحوال كلها الى شقاء السكان، ومن جهة اخرى فأن تعسف جباة الضرائب في بعض الاحيان كان يؤثر سلباً على ارتفاع الاسعار ولاسيما إذا علمنا بالضرائب المتنوعة التي تأخذها الدولة الساسانية من الاقاليم التابعة لها، على الرغم من ذلك كانت في كثير من الاحيان تؤخذ تلك الضرائب بشكل منتظم[1].

تاسعا: النفقات المالية

اما عن نفقات الدولة في العصور القديمة كانت تنصب غالباً على الحروب ومصاريف البلاط ورواتب الموظفين، من خلال استعمال مبلغ من النقود أو الامتيازات لما تحتاج اليه الحكومة من خدمات أو مواد أو وسائل حربية أو تعميرات أوغيرها من انشاء السدود والقناطر، لابد من الاشارة الى بعض النفقات الاساسية ومنها نفقات الدولة على المشاريع العمرانية التي قام بها الملك الآشوري سنحاريب عندما أوصل المياه بواسطة القنوات والقناطر الى مدينة اربيل حيث صرف عليها نفقات كثيرة[2]. وكذلك كان أنشاء القصور والبنايات وتكليف العمال المأجورين والمهندسين بالعمل[3]، وإقامة المشاريع العمرانية كالسدود ومشاريع الري ولاسيما في كردستان الشمالية نظراً للطبيعة الجغرافية القاسية اكثر من مناطقها الجنوبية[4]، ومن جهة أخرى ان الاهتمام بالقلاع والاسوار كان موضع عناية السلطات السياسية المتعاقبة على البلاد ولاسيما الحكم الروماني على الاجزاء الشمالية وهذا ما نلاحظه في مدن آمد وماردين وميافارقين وهذا بطبيعة الحال يتطلب

(١) عبدالعظيم رضائي: تاريخ ده هزار ساله ايران، ص ص ١٠٧- ١٠٨.

(٢) هاري ساكز: قوة آشور، ص ٢٧٤.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٧٠.

(٤) عبدالقادر عياش: المرجع السابق، ص ١٨٥.

اموال ضخمة وجهداً[١].

ان كثيراً من المشاريع الخدمية كأنشاء الطرق يتطلب ايضاً توفير النفقات اللازمة والاستعانة بالعمال الكفوئين لتنفيذ تلك المشاريع وهذا ماقام به مثلاً العمال الميديون في القرن الخامس قبل الميلاد من تنفيذ مشروع انشاء الطرق الطويلة مقابل اجور نقدية ثابتة بدلاً من العينية التي كانت تدفعها الدولة[٢]، وهذه الاعمال والمشاريع فيها منفعة للناس سواء عن طريق تشغيل الأيدي العاملة او استخدام الطرق بعد انشائها من قبل المواطنين لتسهيل عملية النقل فيما بينهم[٣].

وبالقاء نظرة سريعة على الضرائب و اوجه صرفها يتبين لنا ان الدولة كانت تفرض الضرائب المتنوعة في العصر الساساني وتنفقها على الشؤون العسكرية والحروب ضد البيزنطيين او كما تنفق على خدمة البلاط و الخدمات العامة[٤]، كالصرف على بناء الكنائس، كما فعل الاسقف مارهيبا (٤٦٠- ٤٩٩م) عندما قام ببناء خمس وعشرين كنيسة في كل من نصيبين وأربيل والرها[٥]، كما كانت تنفق الضرائب على مساعدة الفقراء والمحتاجين[٦].

(١) نفس المرجع، ص ١٨٦.

(٢) محمد عصفور: المرجع السابق، ص ٤١١.

(3) Simkin: Op. Cit, P. 6.

(٤) للمزيد عن النفقات الساسانية يمكنك مراجعة: ارثر كريستنسن: المرجع السابق، ص ١١٤؛ عبدالعظيم رضائي: المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٥) ينظر: مشيحازخا: المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٦) راجع: ادي شير: تاريخ كلدو واثور، مج ١، ص ١٧٩.

المصادر

المصادر العربية:

إبراهيم كبة:

١- دراسات في تاريخ الاقتصادوالفكر الاقتصادي،مطبعة العاني، (بغداد:١٩٧٣).

احمد امين سليم:

٢- دراسات في تاريخ ايران القديم وحضارتها، (بيروت: ١٩٨٨).

٣-في تاريخ الشرق الادنى القديم. العراق- ايران- اسيا الصغرى، دار النهضة العربية ، (بيروت: ١٩٩٠) .

احمد حبيب رسول:

٤- النقل والتجارة الدولية (دراسة في الجغرافية الاقتصادية)، مطبعة الحوادث، (بغداد: ١٩٨١).

ادي شير:

٥- الالفاظ الفارسية المعربة، المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين، (بيروت: ١٩٠٨).

٦- تاريخ كلدو اثور، طبع في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، (بيروت:١٩١٣).

آرثر كريستنسن:

٧- ايران في عهد الساسانيين، ترجمة يحيى الخشاب، دار النهضة العربية ، (بيروت:١٩٨٢).

اسد رستم:

٨- الروم في سياستهم وحضارتهم، منشورات المكتبة البوليسية، (بيروت: ١٩٨٨).

اندرية إيمار وجانين أو بوايه:

٩- تاريخ الحضارات العام الشرق واليونان القديمة، نقله الى العربية فريدم. داغر وفؤاد ج. أبو ريحان، عويدات للنشر والطباعة، (بيروت: ٢٠٠٣).

إي. أي سبيزر:

١٠- حضارة وادي الرافدين نور لايخبو، ترجمة كاظم سعدالدين، طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد: ٢٠٠٤).

البنك العربي المحدود:

١١- المسكوكات الاسلامية، البنك العربي، (د. م: ١٩٨٠).

ابن بطريق:

١٢- التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، مطبعة الاباء اليسوعيين، (بيروت: ١٩٠٩).

تقي الدباغ وآخرون:

١٣- طرق التنقيبات الأثرية، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد: ١٩٨٣).

توفيق سلطان اليوزبكي:

١٤- تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل: ١٩٧٥).

جماعة من علماء الآثار السوفيت:

١٥- العراق القديم دراسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد: ١٩٨٦).

جمال حمدان:

١٦- جغرافية المدن، دار وهران، (القاهرة: ١٩٧٧).

جمال رشيد أحمد:

١٧- ظهور الكرد في التاريخ، دار ئاراس للطباعة والنشر، (أربيل: ٢٠٠٣).

١٨- كركوك في العصور القديمة، دار ئاراس للطباعة والنشر، (اربيل: ٢٠٠٢).
جمال رشيد أحمد و فوزي رشيد:
١٩- تاريخ الكرد القديم، مطبعة جامعة صلاح الدين، (أربيل: ١٩٩٠).
جورج رو:
٢٠- العراق القديم، ترجمة وتعليق حسين علوان حسين، دار الشؤون الثقافية، (بغداد: ١٩٨٤).
جورج كونتينو:
٢١- الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، (بغداد: ١٩٧٩).
جوردون إيست:
٢٢- الجغرافيا توجه التاريخ، ترجمة جمال الدين الدناصوري، دار الهلال، (القاهرة:د. ت).
جوردون تشايلد:
٢٣- ماذا حدث في التاريخ، ترجمة جورج حداد، (القاهرة: د. ت).
حسن النجفي:
٢٤- التجارة والقانون بدأً من سومر، مركز البحوث والمعلومات، (بغداد:١٩٨٢)،.
حسين قاسم العزيز:
٢٥- البابكية، دار المدى للثقافة والنشر، (دمشق: ٢٠٠٠).
خالد محمد شريف السندي:
٢٦- زاخو وإمارة سنديان، مطبعة المسرة، (بغداد: ٢٠٠٥) .
دانيال دينيت:
٢٧- الجزية والاسلام، ترجمة فوزي فهيم جادالله، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت: د. ت).
دبليو. اي. ويطرام و ادطار. تي. اي. ويطرام:

٢٨- مهد البشرية الحياةفي شرق كردستان، نقلة الى العربية جرجيس فتح الله،دار ئاراس للطباعة والنشر،(اربيل:٢٠٠٣)
دروشي مكاي:
٢٩- مدن العراق القديمة، ترجمه وشرحه وعلق عليه يوسف يعقوب مسكوني، مطبعة شفيق، (بغداد١٩٥٢).
دونالد ولبر:
٣٠- ايران ماضيها وحاضرها، ترجمه عن الانجليزية عبدالنعيم محمد حسنين، مكتبة مصر، (القاهرة: ١٨٧٨).
ديفيد جوان أوتيس:
٣١- نشوء الحضارة، ترجمة لطفي الخوري، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد:١٩٨٨).
ديلابورت:
٣٢- بلاد مابين النهرين الحضارتان البابلية والآشورية، ترجمة محرم كمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة: ١٩٩٧)
رضا جواد الهاشمي:
٣٣- التجارة، حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٨٥).
سعدي علي غالب:
٢٨- جغرافية النقل والتجارة، (بغداد: ١٩٨٧).
صبحي الصالح:
٣٤- النظم الاسلامية نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، (بيروت: ١٩٧٨).
طه باقر:
٣٥- مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، شركة التجارة للطباعة، (بغداد:١٩٥٦).
طه باقر وآخرون:
٣٦- تاريخ ايران القديم، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد: ١٩٨٠).
عامر سليمان:

٣٧- النظم المالية والاقتصادية، العراق في موكب الحضارة (الاصالة والتأثير)، (بغداد: ١٩٨٨).

عبدالرحمن فهمي محمد:

٣٨- صنج السكة في الاسلام، مطبعة دار الكتب المصرية، (القاهرة: ١٩٥٧).

٣٩- النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (القاهرة: ١٩٦٤).

عبدالرزاق الحسني:

٤٠- العراق قديماً وحديثاً، مطبعة دار الكتب، (بيروت: ١٩٨٠).

عبدالرزاق عباس حسين:

٤١- نشأة مدن العراق وتطورها، المطبعة الفنية الحديثة، (بغداد: ١٩٧٣).

عبدالقادر أحمد اليوسف:

٤٢- الامبراطورية البيزنطية، الناشر المكتبة العصرية، (بيروت: ١٩٦٦).

٤٣- علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر، المكتبة العصرية، (بيروت: ١٩٦٩).

عبدالقادر عياش:

٤٤- حضارة وادي الفرات، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق: ١٩٩٩).

عبدالوهاب حميد رشيد:

٤٥- حضارة وادي الرافدين ميزو بوتاميا، دار المدى للثقافة والنشر، (دمشق:٢٠٠٤).

علي ظريف الأعظمي:

٤٦- تاريخ الدول اليونانية والفارسية في العراق، تقديم وتعليق عزة رفعت، مكتبة الثقافة الدينية، (بورسعيد: ٢٠٠١).

فاضل عبدالواحد وعامر سليمان:

٤٧- عادات وتقاليد الشعوب القديمة، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل:١٩٧٩).

فريال داود المختار:

٤٨- المنسوجات العراقية الاسلامية من الفتح العربي الى سقوط الخلافة العباسية،دار الحرية ، (بغداد: ١٩٧٦).

فيكتور مورجان:

٤٩- تاريخ النقود، ترجمة نورالدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة: ١٩٩٣).

فيليب حتي:

٥٠- تاريخ العرب، ترجمة ادوارد جرجي وجبرائيل جبور، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت: ١٩٩٤)،

كارستن نيبور:

٥١- رحلة نيبور الى العراق في القرن ١٨، ترجمة محمود حسين الامين، سلسلة الكتب المترجمة، (بغداد: ١٩٦٥).

ليواو بنهايم:

٥٢- بلاد مابين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبدالرزاق، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٨١).

محمد ابو الفرج العش:

٥٣- المتحف الوطني بدمشق دليل مختصر، مطبعة دار الحياة، (دمشق: ١٩٦٩).

محمد أبو المحاسن عصفور:

٥٤- معالم تاريخ الشرق الادنى القديم من أقدم العصور الى مجيء الأسكندر، دار النهضة العربية (بيروت: د. ت).

محمد باقر الحسيني:

٥٥-تطور النقود العربية الاسلامية، مطبعة دار الجاحظ، (بغداد: ١٩٦٩).

٥٦- العملة الاسلامية في العهد الأتابكي، مطبعة دار الجاحظ، (بغداد: ١٩٦٦).

محمد بيومي مهران:

٥٧- دراسات في تاريخ الشرق الادنى القديم ، (القاهرة: ١٩٧٩).
محمد ضياء الدين الريس:
٥٨- الخراج في الدولة الاسلامية حتى منتصف القرن الثالث الهجري، مطبعة نهضة مصر (القاهرة: ١٩٥٧).
٥٩- الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية، ملتزمة الطبع والنشر مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة: ١٩٦١).
محمد وصفي محمد:
٦٠- دراسات في الفنون والعمارة العربية الاسلامية، دار الثقافة للطباعة والنشر، (القاهرو: ١٩٨٠).
مروان المدور:
٦١- الأرمن عبر التاريخ، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت: ١٩٨٢)
مسكويه:
٦٢- تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ، (بيروت: ٢٠٠٣).
مشيحازخا:
٦٣- كرونولوجيا اربيل، ترجمة وتحقيق عزيز عبدالأحد نباتي، دار ئاراس للطباعة والنشر، (اربيل: ٢٠٠١)
ملرش أي ايل ايج:
٦٤- قصة الحضارة في سومر وبابل، (بغداد: ١٩٧١).
موسى الحسيني المازندراني:
٦٥- تاريخ النقود الاسلامية، دار العلوم، (بيروت: ١٩٨٨).
٦٦- العقد المنير في تحقيق مايتعلق بالدراهم والدنانير، ملتزم النشر مكتبة الصدوق (طهران: ١٣٨٢هـ. ش).
ناهض عبدالرزاق القيسي:

٦٧- المسكوكات وكتابة التاريخ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد: ١٩٨٨).
٦٨- موسوعة النقود العربية الاسلامية، (عمان: ٢٠٠١).
٦٩- النقود في العراق، الناشر بيت الحكمة، مطبعة الزمان، (بغداد: ٢٠٠٢).
٧٠- النقود في كردستان، المديرية العامة للطباعة والنشر، (سليمانية: ٢٠٠٥)،
نورمان بينز:
٧١- الامبراطورية البيزنطية، ترجمة حسين مؤنس ومحمود يوسف زائد، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة: ١٩٥٧)،
هاري ساكز:
٧٢- عظمة بابل موجز حضارة بلاد وادي الرافدين القديمة، ترجمة عامر سليمان، (لندن: ١٩٧٩).
٧٣- قوة آشور، ترجمة عامر سليمان، منشورات مطبعة المجمع العلمي العراقي، (بغداد: ١٩٩٩).
ول وايرل ديوارنت:
٧٤- قصة الحضارة، مطابع الدجوي، (د. م: ١٩٧٥).
وليد الجادر:
٧٥- الحرف والصناعات اليدوية في العصر الاشوري المتأخر ،مطبعة الاديب، (بغداد: ١٩٧٢).
٧٦- صناعة التعدين، حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٨٥).
ياقوت الحموي:
٧٧- معجم البلدان ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة، (بيروت: ١٩٨٠).
يوسف رزق الله غنيمة:
٧٨- تجارة العراق قديماً وحديثاً، مطبعة العراق (بغداد: ١٩٢٢).

المصادر الانكليزية:

Adil Tekin:

79- Diayrbakir, (Istanbul: 1971).

AL- Rawi,:

80-Studies the Commercial Life of an Administrative Area of Eastern Assyria. University, (Cardiff: 1977).

Lapidus

81- A History of Islamic Societies, Second Edition, University Cambridge Press, (Cambridge: 1999)

Leo Oppenheim:

82-Letter from Mesopotamia, the University of Chicago Press, (Chicago: 1967).

Minorsky:

83- Mardin, (E.J. Brills first Encyclopedia of Islam 1913- 1936, Vol. 1 (Leiden: 1987).

M. Heltzer:

84- The Metal Trade of Ugarit and The Problem of transportation of Commercial goods. Journal of the British School of Archoeology in Iraq, (Iraq: 1977), Vol. 39, Pa. 2, P. 206.

Nayef. G. Goussous:

85- Original and Development of Money, Arab Bank, (Amman: 1998), P. 21.

Sam Kerr:

86-The Sassanian dynasty, (Ce 224- 641), (Sydney: 2002).

Simkin:

87-The Traditional Trade of Asia, Oxford University, (London: 1968).

Walker:

88-A Catalogue of the Arab-Sassanian Coins (London: 1941),

Williams: John Henry

89-Money, Trade, and Economic Growth, the Macmillan Campany, (New york; 1987).

Zaccagnini, C:

90-The Merchant at Nuzi, in: IRAQ, Vol. 39, (London: 1977).

المجلات والدوريات العربية:

أكرم محمد كسار:

٩١-مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العراق القديم، مجلة سومر، السنة ١٩٨٨، ج ١- ٢، مج٤٥.

تقي عبدالسلام وصلاح نعمان عيسى:

٩٢- التجارة الخارجية في العهد البابلي، مجلة المؤرخ العربي، (بغداد: ١٩٨٨)، السنة ١٤، عدد ٣٥.

سامي سعيد الاحمد:

٩٣- التجارة، موسوعة الموصل الحضارية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، (الموصل: ١٩٩١)، مج ١.

٩٤-فترة العصر الكاشي، مجلة سومر، مج ٣٩.

٩٥-المستعمرة الاشورية في آسيا الصغرى،مجلة سومر،(بغداد:١٩٧٧)،ج١،مج ٣٣.

شترك:

٩٦- مادة حصن كيفا، دائرة المعارف الاسلامية، ج ٧.

طاهر موسى عبدو محفوظ صالح مخيبر:

٩٧- بعض ملامح النظام المالي في العراق القديم، مجلة اداب المستنصرية، جامعة الموصل، (الموصل: ١٩٨٥) عدد ١٢.

فوزي رشيد:

٩٨-وسائط النقل المائية والبرية في العراق القديم، مجلة النفط والتنمية، (بغداد: ١٩٨١)، السنة السادسة، عدد ٨.

محمد صالح زيباري:

٩٩-الاقوام الكردية القديمة ((اللولوبيون))، مجلة شاندر، (اربيل: ١٩٩٨)، عدد٢.

منذر البكر:

١٠٠- النميات الساسانية، مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، (البصرة: ١٩٧٢)، عدد ٧.

منير يوسف طه:

١٠١-علاقات الاشوريين مع الاقاليم المجاورة، موسوعة الموصل الحضارية، مج ١

المصادر والمجلات الكردية :

ئەحمەد دەرویش:

١٠٢- میژووی پەرەسەندنی پارە و ئەرکەکانی، ئۆفێستی روناکبیری، (سلێمانی: ٢٠٠٠).

ئارشاك سافرستيان:

١٠٣- كوردو كردستان، وەرگێرانی ئەمین شوان، دەزگای چاپ و بلاوكردنەوەی ئاراس، (هەولێر: ٢٠٠٥).

خەسرو گۆران:

١٠٤- كوردستان لە میژووودا، وەرگێرانی ئاسۆ كەریم، دەزگای چاپ و بلاوكردنەوەی موكریانی، (هەولێر: ٢٠٠١).

خوبەیب نادر:

١٠٥- میتانیەكان، گۆڤاری هەزارمێرد، (سلێمانی: ٢٠٠٢)، ژمارە ٢.

دیاكونوف:

١٠٦-میدیا ، وەرگیرانی بورهان قانع ،(بەغدا:١٩٨٧).

كاروان عەبدولرەحمان عومەر:

١٠٧- بەكارهێنانی سیفاتی هەڵمژینی ئاوی بەردی ئۆبسیدی لەبواری شوێنەواریدا، گۆڤاری هەزارمێرد ،(سلێمانی: ٢٠٠٢) سالّی شەشەم، ژمارە ٢٢، ل٨٩.

محەمەد ئەمین زەكی:

١٠٨-خولاصەیەكی تاریخی كوردوكردستان، چاپخانەی ئۆفیستی سلیمانی (سلیمانی:٢٠٠٠).

محەمەد مەردۆخی کردستانی:
١٠٩- مێژووی کوردو کردستان، وەرگێرانی عبدولکەریم محەمەد سەعید ، چاپخانەی أسعد، (بغداد: ١٩٩١).
المصادرالفارسية:
حسن بيرنا:
١١٠- تاريخ إيران قبل أز أسلام، چاپ سعدي، (تهران: ١٣٨٣).
عبدالعظيم رضائي:
١١١- تاريخ دەهزا رساله ايران از ساسانيان تا انقراض آل زيار، چاپ اقبال، (تهران: ١٣٧٨).
ملكزادة بياني:
١١٢- تاريخ سكة از قديم ترين ازمنة تادوره ساسانيان، ناشر مؤسسة انتشارات وچاپ دانشگاه، چاپ ششم، (تهران١٣٨١ هـ. ش).